

احوظ جميع مباحثه ووضو ویتسم است وندیشا انکد زبران پاک باشد با

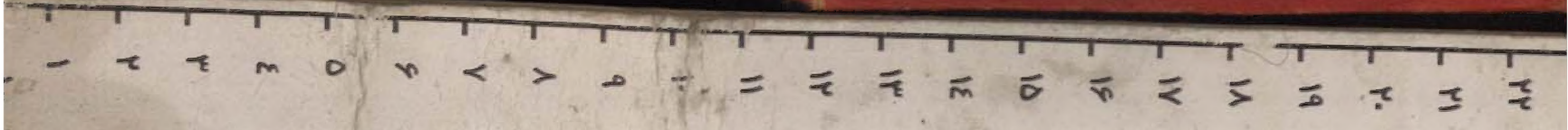
اعتراف

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	درمات
مؤلف	
موضوع	شماره قصه
شماره ثبت کتاب	۷۴۲۴۹

ت
۶۵

۷۳۱

عبدالله
مجلس



احوظ جمع مینا ندره وضو و یقیم است و ندره نیا انکه زیر پانک باشد یا

کتابخانه

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب درایت	موضوع
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۷۳۲۴۹

ت
۶۵

۷۳۱



کتابخانه مجلس شورای ملی

هو طبعهم من انهم يرون انك بائس ما

هذا
الكتاب الشريف
المسمى بالذريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فالحمد لله على ما سبغ النماء مسبل الغطاء الذي
خلق الأذن فاجزل عليه الاحتاجثا قام من يومه
اقواما فجعلهم لته قولما وعلى امته قواما ثم فرض طاعتهم
بطاعته تفضلا بمنه البر من فقال عز من قائل يا ايها الذين
امنوا اطعوا الله واطعوا الرسول واولى الامر منكم ووجب
على من سواهم الاضداد بمنارهم والافضل اغنياءهم
فاستغفر فيهم اللهم للرجوع في الاحكام اليهم والاعتماد
في سلوك طرق الامانة عليهم فقال جل ثناؤه فلو لا شئ من
كفر فريده منهم طائفة لينفقوه في الدين ولينسروا في

51

اذ ارجوا اليهم احمد على من طوفه وان من صغير من قومه
 وطن جوهر ونعمة او لا عا ونعمة الواها ودرجها والاهل
 واشهادان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
 صدق بالخواتم اخرج عن القلب بدعائه شهادة
 بها الشاهد الناطق بها الجاهل ونعمها المناق وبنظمها
 الخالق واصل على سبندنا من خاتم الانبياء وانه انما الينا
 الذي انسل به كتاب حكمه وعباد الزممه وغمرات انشرك
 طائفة وجبرائيل الشان الافحة فلم يزل ينزلنا الايمان فادنا
 ونعيا الاوثان مكافا وبالخوف طابا وعن انصافي
 ناكبا خشيته من الخوف عذر وهذا الساطل والبدل والظهير
 من الدين حفا بغيره وانور من اليقين شوارقه فاقام بارسلنا
 النجزة وقوم باله وانسأله النجزة فانار بهم الهداء وليا والود
 وجعلهم الحج على خلفه والباب المؤدي الى معرفة حقه بيد
 بصلهم العباد وشرقيهم السار وجعلهم جلالا نام
 مصابيح للظلام ومصابيح الكلام ودعائم للاسلام بعد

ان اخذناهم من رجب الخليفة ميزنا واوضحنا بياننا وصحنا
 لنا واسمها بياننا واعلاها مقامها واحلاها كلالها
 واوقاها زمانا وابعداها همما واظهرها شيئا واعزها
 ديمافا وضحا الحقيقة ونضحا الخليفة وشهروا الاسلا
 وكسروا الاضام واظهروا الاحكام وخطروا الاحرام
 فضلبهم جميعا افضل الصلوة واثم السلام صلوا وسلكوا
 داعين بدوام اللبالي والايام **وبعد** فقول
 فقير خجسته الغنى حسين بن عبد القدر الحارثي الحمداني
 اصلح الله اعماله وبلغه ما لم يدركه الشفقة في زمانه اهذ
 واجبا على كل المكلفين وبه حصل المتعاقبة في الدنيا و
 الدين وهو ميراث النبيين ومعلنة الاولياء والمقرين فقد
 روينا بطريقنا الا في ذكره وخبره عن محمد بن يعقوب
 الكليني عن علي بن محمد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن
 عن عثمان بن عيسى عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله
 يقول عليكم بالشفقة في دين الله تعالى ولا تكونوا عرايا

قائمة من ابي شعبة في دين الله لم ينظر الله تعالى اليه يوم القيمة
 ولم ينزل له علا وروينا بالطريق المذكور عنه عن الحسين
 بن محمد عن معلى بن محمد بن الحسن بن علي الوشاح عن حماد بن
 عثمان عن ابي عبد الله قال اذا اراد الله بعبد خيرا فقهه في
 الدين ولا يترك الشفقة موقوف على الاحاديث المظنونة
 المروية عن النبي صلى الله عليه واله والائمة المعصومين
 اذ قد اقر عنهم بطلان القياسات القليلة وحكم بذلك
 صحيح المفضل فكان الفحص عن احاديثهم الواردة عنهم في
 المعارف والحلال والحرام من عظم المهمات واهمال ذلك
 خصوصا زماننا هذا من اكبر الملمات ولقد روينا
 بطريقنا الا في وغيره من الطرق عن محمد بن يعقوب عن محمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله قال العلماء وثنوا الانبياء وذلوا الباطل
 الانبياء لم يوتوا درهما ولا دينارا واثما ورواها
 عن احاديثهم فمن اخذ بشي منها فقد اخذ خطا واخر فانظروا

علمكم هذا عن ما خذونه فان قيس اهل البيت في كل
 خلف عدل لا ينفون عنه محرفا لقائلين وان حال البطيخ
 وثاويل الجاهدين وروينا بطريقنا عنه عن الحسين بن
 محمد عن احمد بن اسحق عن سعدان بن مسلم عن يعقوب بن عمار
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل راى حديثكم يثبت ذلك في
 الناس يشدده في قلوبهم وقلوب شيعتكم ورجل غاب
 من شيعتكم ليس له هذه الرقابة ايها افضل قال لا راد فيه
 محمد بن ابي بصير فلو شيعتنا افضل من ابي عبد
 رونا ايضا بطريقنا عنه عن محمد بن الحسن عن سهل بن
 زياد عن ابن سنان عن محمد بن مروان الجعفي عن علي بن حنظلة
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما عرفوا من اهل الناس على
 قدر واثامهم عنا وروينا عن غير طريقنا عن محمد بن يعقوب
 بسندنا المتصل الى ابي المومنين وامام المتقين ويعقوب
 الدين علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال رحم الله
 خلفائي قبل يا رسول الله ومن خلفائي قال قوم بائون

من بعدك وروينا عن ابي وثنى يملوها الناس وروينا
 ايضا من طريقنا بسندنا المتصل الى جعفر بن محمد الصادق
 عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله في طلب العلم فليدري ما هو من الدنيا
 وما فيها وجب كل ذي نية في الدين حتى يغنيه الله
 البحث عن طريقنا احاديثهم ورواها وكيفية الاستدلال
 بها واصطلاح الفقرة الناجزة فيها وكنت ممن من الله عليه
 فصر فيها اجلة من زمانه ووجهها غنا فليدري ما
 وروينا عن اصول الحديث فدان من فيما بيننا وروينا
 اسم بل ذهب في زماننا هذا على وطنة ووجهه ولم يزل
 سلفنا الماضون يشنوننا بشانه ويبشنون افاده الاكثا
 واستفادها على قواعد يخطا فليدري ما كانت قواعدهم
 مثلا ولا غيبة عن التعريف وان لم يزدوا لها كما جاء بالكتاب
 لكنهم فتمنوا كتبهم الاصولية والفقهية وكتب الحديث في
 الرجال اكثر من ذلك وبعد ما بين مظاهرنا في الزمان

ما على من يصلو هذه المسالك مع اهلهم تركوا كثيرا
من قواعد لم يكنوها وان كانت متداولة بينهم يعرفها
ذوها فحسب من مظان ذلك شواردها وحسبها
وغيره من ابد بكثرة تفهمها في استحقاقها في الحقيقة انما
من يورثها بعدة وفي نظر العين انظر من تضرع العين فدايخ
بها علم اصول الحديث واسنان واقض بها جهله و
استكان ولقد تصدقنا في النظر فيها المشكالات اترككم
الاول والاخر وسببها وهو الاخبار الى اصول الاخبار
كلما يتردد في هذا بغير مدد ما يسلك حيلة الاولياء في
حيلة الاقبياء ويرشد الى طريق النقل والتحصيل ويجري
فوق ذلك القربة الى الفعل الجليل وما حثني على التيقن
هذه الرسالة بعد مررتي من اهل الظن ان والفقاه
واوجه على بعد انصالي بدولة الايمان والوفاء ما
شاهدته من اقبال اهلها على اقباس الفقه والحديث
وحسن سلوكهم وتحقق خبر هذا المشكالات الناس على

دين ملوكهم في الله من دولة صافية المشايخ صافية المراتب
صافية الظلال يحورها من اخره ويدورها زاهرة دولة ملا
ترجي الركائب الى حرم وروح الرغائب من كرمه ونزل
المطالبيها حنة وتستنزل الراحه من راحته قد بلغ فيها
الاطوار وبلغ غاية الاوطار فهو قبلة الضلال وان لم
يكن قبلة الصلوة وكعبه المحتاج ان لم يكن كعبه المحتاج
الكرام ان لم يكن مشعر الحرام ومن الضيفان لم يكن مني الخيف
بابه غير مخرج عن كل مرجع ونوابه ادى مني لكل ذي مني اذا
غلقت ابواب قوم لمة في بابك مفتوح وليس مخرج و
سبيلك موقوف على طلب العلم وسبيلك موقوف على
كل مرجع فهو لا رذال في الخسب والجد فاسم ولا اعاريا
لضرب الحرف فاسم ففتح غرائب محنة غرائب قد اصبح لجم الكفر
ما جاور لجم الايمان حاصبا بجمه نزل السلك الاعز الى الله
وشجر على الجرح ذبل علوقها هم لم يزل السهام المعالي مفلا
عرافها الايمان ولقد اوطأ تلك ذوقه مجد لا نسي

ونبه الانام وفصلت هذه المساعي غير القبول فضلت
 في وصفها الا انها وكفى لا يكون كذلك وهو ثمرة غصن
 شجرة اصلها ثابت وفرعها في السماء كذا البرزخون بؤنة
 الاشقيته ولا غربة بكادونها نصي ولولم تفسد رفر على
 نور فاذا عسى بطل ان يطري ويقول بعد مدح الله هذه الشجرة
 والرسول الكثر انزل فاقول الاحوال واجلا لا وار اسلم
 للفضو اخلا لا هي شجرة موطا في النجوم وفرعها في الجوى
 وهم يتشوق غاما في جدد يثوث غابات في الحرب صدر حيا
 الحالى وبعد حنار من اللجج وجة مخائف ومخاف وجة الحاد
 ومخاف ومما القو والعلاء ومعام التماح والخطا انوهم
 اشهر من يوم بكة واقبالهم انوهم من لمة القدر قدفت انكنا
 من كان ادم فالو جوف رحيم كل الانام بخصلتي فضل وجو كفى
 لاوهم معك مفيد من فمافقو **الفصل الاول**
 فلنطابق العقل وهو ليرة القاطع والنقل وهو التور
 الناطع على شرف العلوا ياسر فاو على جلاله شاهار

رفعا قدرها اذ لم ينزل العقل في جميع الان فان وكل
 الادب ان يعطون موقع العلم ويجهل انفسهم في استفادة
 واقاديه ويعطون اهلها على مقدار ما لهم فيه من الخواص يعطون
 الجها عن درجة الاغنيار بل يلحقوهم بضم اليها ثم يكفيا
 شاهد على ذلك قوله تعالى هل يشقون الذين يعلمون
 الذين لا يعلمون وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
 وغير ذلك مما يدل على شرفهم وامام ابدل على شرفه وقوله
 ولتحت علمه من السنة المظهرة فهو اكثر من ان يحصى فقد رينا
 باسائندنا المتصلة الى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
 ابيه عن الحسن بن الحسين بن علي بن عبد الرحمن بن الحسين بن زيد
 عن ابيه عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
 واله طلب العلم فرضية على كل مسلم ومسلمة الا ان الله يحب
 بقاء المسلم ورينا ايضا عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن حماد بن عيسى عن الفداح عن ابي عبد الله قال قال
 رسول الله من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به

منها

طريقا الى الجنة وان المشكة تشفع اجنتها الطالب العلم في
 به وانه يستغفر لطالب العلم من في السموات ومن في الارض
 حتى الموت في البحر وفصل العالم على العابد كفضل القمر على
 النجوم ليلة البدر وان العلماء وشدة الانبياء ان الانبياء
 لم يورثوا درهما ولا دينارا وانما ورثوا العلم فمن اخذ
 منه اخذ بحظ وافرو ربنا عنه عن الحسين بن محمد عن علي
 بن محمد بن سعد رضى عن ابجر عن علي بن الحسين انه قال لو
 بعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو بعثك المخرج وخوض
 البحر ان الله يبارك وتعالى اوحى الى انبياءه ان امث
 عبيدك الى الجاهل المنصف يتوجه اهل العلم النار لا في
 بهم وان احب عبيدك الى الطالب للتواب الجزيل لا لزم للعلماء
 التابع للحكام القائل عن الحكماء ورربنا عنه عن علي بن ابي
 عن ابيه عن ابن ابي عمير محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن ابي
 عمير عن سيف بن عميرة عن ابجر عن ابي جعفر قال عالم ينفع
 بعلم افضل من سبعين الف عابد ورربنا عنه عن علي بن

التقى

ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن جميل عن ابي عبد الله
 قال حشده يقول بعدد الناس على ثلاثة اصناف عالم وعالم
 وغشا فحق العلماء وشيئا المتعلمين وشيئا الناس غشا
 وانما ما روينا عن غير طريقه فقد روينا عن رسول الله
 انه قال من طلب ديارا من العلم تعلم الناس شيئا وجهه الله
 اعطاه الله اجر سبعين نبيا صديقا ورربنا عنه انه
 قال فضل العالم على العابد كفضل عليا دناكم ورربنا عنه
 انه قال ان من الذنوب نوب الا يغفرها صلوة ولا صبا
 ولا صدقة ولا حج ولا جهاد الا التهم في طلب العلم
 ورربنا عنه انه قال العالم الواحد شدة على البلبل جنود
 من الف عابد ورربنا عنه انه قال اذا كان يوم القيمة يقول
 الله تبارك وتعالى للعلماء ادخلوا الجنة فانما كانت منصف
 لافسكم ويقول للعالم اشفع شفيع فانما كانت منصفك
 الناس ورربنا عنه انه قال نظرة في وجه العالم اجبت
 الى الله تعالى ثلث عبادته سبعين سنة فانما هارها قائم

ليلها ثم قال لولا العلماء لم يكن العلم **الفصل الثاني**
 ولا يشبه ان العلوم تنفاضل ايضا في انفسها او افضلية
 بعضها على بعض كما يجب في الموضوع او بحسب رتبة الثابت
 ولا يخفى ان العلوم الاسلامية افضل مما عدلها اما الكلا
 فليس في موضوعها رتبة واتابا في العلوم الاسلامية
 من التفسير والحديث والفقه وما يتبع ذلك فلا يترتب عليها
 من المصالح والمتعارضة الدينية والاخرى ويؤيد ذلك
 ما روينا من بطريقنا المتصلة الى محمد بن يعقوب عن محمد بن
 الحسن عن محمد بن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن عبد
 الله بن عبد الله الدهقان عن زرارة الواسطي عن ابراهيم
 بن محمد بن محمد بن ابي الحسن ^{عليه السلام} قال دخل رسول الله صلى الله
 عليه وآله المسجد قال فاذا جاءته فدا طافوا به رجل فقال ما
 هذا قيل علانية فقال وما العلانية فقالوا اعلم الناس
 بانساب العرب وثابتها واياهم الجاهلية والاشعار ^{المتن}
 قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفع من علمه

اغناء

ثم قال في العلم ثلاثة البهيمية او فريضة عادلة او سنة قائمه
 وما خلا من فهو فضل فكل هذا يكون الزائد عما يحتاج اليه
 في العلوم الاسلامية من المنطق والحكمة والعلوم الرياضية
 والادبية وغير ذلك كونه فضلا لا ينفع من جهله ولا ينفع
 من طلبه غير التوكل والاعانة عليه لم يستلزم بل يكون الاستغناء
 به في مثل زماننا هذا ستمها حراما على من لم يتعفف في سبه
 لافضائه الى اولاد الواجب كل الاحتجج على من يؤمن بالله واليوم
 الآخر ان كانت هذه العلوم شريفة في انفسها فيكون الثابت
 فيما لذلك الشاركة لما عرفت من امر دينه من الذين منكرهم
 في الجحود الدنيا وهم يحبونهم يحسنونهم عما اللهم وقفنا
 لغيرنا فاشافنا فيما يرضيك عنا ونقبل ذلك بغيره اليك و
 احسانك منا انك انت الجواد الكريم **الفصل الثالث**
 وما روينا ما ساقناه المتصلة الى محمد بن يعقوب عن محمد بن
 بن محمد الاشعري عن المعلى بن محمد عن محمد بن جهم عن عبد الله
 بن ابي نجران عن ذكره عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال من حفظ من احاديثنا

ان يبين حديثا يشهد الله تعالى بهم النبوة طمنا خيرا و
 في غير ذلك يستدل بالنقل الى رسول الله انه قال من
 علم شيئا من حديثي فليعلم انهم من اهل بيتي يوم
 من العلماء وروينا ايضا عنه انه قال من علم حديثي
 بما نكت به لم يزل في الجنة ما كان خيرا له من عبادة
 عام او روي ايضا انه قال من علم حديثي الى ابن عباس رضي
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من حفظ علي
 حديثي واحد كان له اجر سبعين بيتا صديقا ولا يشبهه
 ان الحديث المعبر عنه اهل النقل كافة الذي يحل له
 هو النقل لا ينقطع عنه علمنا كما ذكره عند جملة المتأخرين
 وقد مر الله تعالى على ما سخر من الكافي ما بين يديهم
 حديثا وقد يكون عليك منه اجلة بعضها يعلق بفصل
 الثقة في الدين وبعضها يعلق بفصل رواية الاحاديث
 وبعضها يعلق بفصل العلم بقول مطلق واكثرها يعلق
 بفصل الحديث التي هي المقصود من هذه الرسالة وما ملق

الشيخ

عليك

عليه الى ابوابه ان شاء الله تعالى ومن ان ذكر طريقا واحدا من
 طريق الى محمد بن يعقوب بن النضر اسنادها وبوصل الى البنا
 وما في هذه ثواب من ثواب ربي عن حديثنا فضلا عن محمد
 الواحد ومحدثين اخبرني بكتابة الكافي بما في الشجر الاماني
 الفاضلان الوغان السيد الجليل المناهية حسن بن السيد
 جعفر المحمدي في قوله من ربه جازا والشيخ الجليل النزيل
 زين الدين بن علي بن احمد التاملي في قوله تعالى الموحين
 بوجوده وقاض حله من مثله وجوده فمراة لبعضه معاً
 بعضه واخاذه فبما فيه كلاهما عن شيخنا الفاضل الذي لا
 الشيخ علي بن محمد العالي المصنف عن الشيخ نصر الدين محمد
 بن داود الموقد الخزرجي عن الشيخ ضياء الدين علي بن والده
 السيد الشهيد محمد بن مكي عن زعي الدين المزيدي عن محمد
 صالح عن السيد فحارج وعن الشيخ ضياء الدين بن مكي
 عن السيد فحارج الدين بن مكي عن الشيخ العلامة الجليل
 جلال الدين بن مطهر عن الشيخ المحقق محمد بن مكي

من روي
 الحديث
 من روي
 الحديث
 من روي
 الحديث
 من روي
 الحديث

السيد

عن السيد محمد بن عمار عن شاذان بن جبريل عن ابي القاسم الطبري
 عن الشيخ القمي عن علي بن الحسن عن ابي عبد الله الطائفة جعفر بن
 محمد بن الحسن الطوسي عن الشيخ الامام الاعظم ابو عبد الله
 بن محمد بن النعمان المني عن الشيخ الامام القمي الجاني
 جعفر بن قولويه عن الشيخ الامام ابو جعفر بن محمد بن يعقوب
 الكاظمي **أصل** وقد جرت عادة المؤمنين في كل
 سنة من علماء العامة في شهر رجب من نقلوا عنه الاحاديث
 ذكر فضائلهم ونوابغهم وتجددوا فيهم وذكر نوابغهم
 وفضائلهم وقولنا هم نوابغهم وبجاء الامرهم فلندكر من نقلنا
 عنه احاديثنا واخذنا معاليم ديننا وسبب العبد
 عما نذكر العامة بنقله فان لنا في ذلك العدد واللازم
 البرهان الواضح ثم نذكر بعضا من اصحاب حديثنا وبعضا
 من مؤلفينا ثم نذكر للطالبين وجوب اعلی عوائد المؤمنين
 فنقول قد اخذنا احاديثنا التي فيها معاليم ديننا عن
 رسول الله صلى الله عليه واله واخيه علي وابنته فاطمة

ودله

ودلهما الحسن والحسين واولاده الثمينة صلوات الله
 سلامه عليهم اجمعين اما رسول الله صلى الله عليه واله
 عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ولد له مكة
 في شعبان طالع يوم الجمعة بعد طلوع الفجر سابع عشر
 الاول عام الفيل وكانت امه ممنة بنت وهب بن عبد مناف
 بن زهرة بن كلاب قد حملت به ايام الفري في منزل لبيته
 عبد الله يعني عن النجوة الوسطى وولد عليه الوحي وحمل الجنا
 الرسالة في اليوم السابع والعشرين من رجب لاربعة سنين
 واصطفاه ربه بالمدنية يوم الاثنين المبارك في رجب
 من صفر سنة احدى عشر من الهجرة وقبل الاثنى عشر ليلة
 من شهر ربيع الاول عن ثلث وستين سنة صلى الله عليه
 واله واقام فاطمة بنت رسول الله صلوات الله وسلامه
 عليهم اجمعين على الحاقها ولدت بعد البعث بخمسين سنين و
 اصطفاه ربه بالمدنية يوم الاثنين من رجب واما امير المؤمنين
 وامام المؤمنين علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن

عن السيد محمد بن عمار عن شاذان بن جبريل عن ابي القاسم الطبري
 عن الشيخ القمي عن علي بن الحسن عن ابي عبد الله الطائفة جعفر بن
 محمد بن الحسن الطوسي عن الشيخ الامام الاعظم ابو عبد الله
 بن محمد بن النعمان المني عن الشيخ الامام القمي الجاني
 جعفر بن قولويه عن الشيخ الامام ابو جعفر بن محمد بن يعقوب
 الكاظمي **أصل** وقد جرت عادة المؤمنين في كل
 سنة من علماء العامة في شهر رجب من نقلوا عنه الاحاديث
 ذكر فضائلهم ونوابغهم وتجددوا فيهم وذكر نوابغهم
 وفضائلهم وقولنا هم نوابغهم وبجاء الامرهم فلندكر من نقلنا
 عنه احاديثنا واخذنا معاليم ديننا وسبب العبد
 عما نذكر العامة بنقله فان لنا في ذلك العدد واللازم
 البرهان الواضح ثم نذكر بعضا من اصحاب حديثنا وبعضا
 من مؤلفينا ثم نذكر للطالبين وجوب اعلی عوائد المؤمنين
 فنقول قد اخذنا احاديثنا التي فيها معاليم ديننا عن
 رسول الله صلى الله عليه واله واخيه علي وابنته فاطمة

عن السيد محمد بن عمار عن شاذان بن جبريل عن ابي القاسم الطبري
 عن الشيخ القمي عن علي بن الحسن عن ابي عبد الله الطائفة جعفر بن
 محمد بن الحسن الطوسي عن الشيخ الامام الاعظم ابو عبد الله
 بن محمد بن النعمان المني عن الشيخ الامام القمي الجاني
 جعفر بن قولويه عن الشيخ الامام ابو جعفر بن محمد بن يعقوب
 الكاظمي **أصل** وقد جرت عادة المؤمنين في كل
 سنة من علماء العامة في شهر رجب من نقلوا عنه الاحاديث
 ذكر فضائلهم ونوابغهم وتجددوا فيهم وذكر نوابغهم
 وفضائلهم وقولنا هم نوابغهم وبجاء الامرهم فلندكر من نقلنا
 عنه احاديثنا واخذنا معاليم ديننا وسبب العبد
 عما نذكر العامة بنقله فان لنا في ذلك العدد واللازم
 البرهان الواضح ثم نذكر بعضا من اصحاب حديثنا وبعضا
 من مؤلفينا ثم نذكر للطالبين وجوب اعلی عوائد المؤمنين
 فنقول قد اخذنا احاديثنا التي فيها معاليم ديننا عن
 رسول الله صلى الله عليه واله واخيه علي وابنته فاطمة

هاشم و ابو طالب عبد الله خوان الملاييين و امة فاطمة بنت
 اسدين هاشم و هو واخوه اقل هاشمي ولد من هاشميين
 ولد يوم الجمعة ثالث عشر رجب روى سابع شعبان بعد مولد
 رسول الله بثلثين سنة واصطفاه الله نبيه واخا ربه
 قبل بالكونة ليلة الجمعة ثلث ليلتين من شهر رجب
 سنة اربعين من ثلث و مئتين سنة و روى في الغري من نجدة
 الكوفة بمشهد الان واقا التحسن فهو الامام الزكي يومئذ
 سيد شباب اهل الجنة ولد بالمدينة يوم الثلاثاء
 شهر رجب سنة اثنى عشر من الهجرة وقال المفسر سنة ثلث
 واصطفاه ربه اليه مسموما في المدينة ايضا يوم الخميس
 شهر صفر سنة مئتين وثمان واربعين و قبل سنة خمسين من
 الهجرة عن مبع و اربعين سنة واقا اخوه الحسين فهو ابو
 عبد الله الشهيد المظلوم ولد بالمدينة اخر شهر ربيع الاول
 سنة ثلث من الهجرة و قبل يوم الخميس ثالث عشر شهر رمضان
 وقال المفسر تخلفون من شعبان سنة اربع واصطفاه ربه

ابنه

اليه قبل ان يكره يوم السبت عاشوراء سنة احدى و مئتين
 عن عثمان و مئتين سنة واقا ولادة الفداء صلوات الله
 عليه و آله و سلم قالوا الامام ابو محمد زين العابدين
 بن الحسين و ولد بالمدينة يوم الاحد خامس شعبان سنة
 ثمان و ثلثين واصطفاه الله بالمدينة ايضا يوم السبت
 ثاني عشر المحرم سنة خمس و ثمانين عن مبع و خمسين سنة و روى
 شاه زمان في شهر رجب في كس و قبل منه في رجب و
 الامام ابو جعفر محمد بن علي الباقر علم الدين ولد بالمدينة
 يوم الاثنين ثالث صفر سنة مبع و خمسين واصطفاه
 الله بها يوم الاثنين سابع ذي الحجة سنة اربع و ثمان
 و روى سنة ست و ثمانين ام عبد الله بنت الحسن بن علي
 فهو علوي بين علويين ثالث الامام ابو عبد الله جعفر بن
 محمد الصادق في المعالم و ولد بالمدينة يوم الاثنين سابع شهر
 شهر ربيع الاول سنة ثلث و ثمانين واصطفاه الله تعالى
 بها في شهر رجب و قبل فاضف و جب يوم الاثنين سنة

ثمان

ثمان واربعين ومائة عن خمس وستين سنة امة فاطمة
 فروق ائمة الفضل القاسم بن محمد بن محمد بن ابي بكر فقهه وفكره
 وجده وعنه الحسن بن الفضل في مكان واحد الرابع الامام الكاظم
 ابو الحسن ابو عبد الله ابو علي موسى بن جعفر امة جعفر بن محمد
 ولدا لابي ابي بن مكة والمدينة سنة ثمان وعشرين
 مائة وفيل شع وعشرين ومائة يوم الاحد سابع شهر
 صفر واصطفاه الله مسموما ببغداد في جبل السكينة
 لتسبب من وجب سنة احد وثمانين ومائة وثمان
 بمقابله في شهر ربيع الاخر في سنة ثمان وعشرين
 على بن موسى بن علي بن الحسين امة الامام النضر بن
 سنة ثمان واربعين ومائة وفيل يوم الخميس حادي عشر
 ذي القعدة واصطفاه الله مسموما بطوس في صفر
 سنة ثلث ومائتين وخمسة مائة بمكة في سنة ثمان وعشرين
 الله وسلامه عليه السادس الامام الجواد ابو جعفر محمد بن
 علي الرضا امة الخضر ولد له من اهل بيت مائة

القبيلة مائة النبي صلى الله عليه وآله ولد له مائة في سنة
 سنة خمس وتسعين ومائة واخاها الله له جواد ببغداد
 في اخر ذي القعدة وفيل يوم الثلاثاء حادي عشر ذي القعدة
 سنة عشرين ومائتين ودفن في ظهر جده الكاظم بمقبرة
 فرشت في مشهدها الآن السابع الامام الهادي المنتجب
 الحسين بن محمد امة حاتم ولد له بالمدينة منصف ذي
 الحجة سنة ثمان وعشرين ومائتين واخاها الله تعالى له جواد
 من ولده يوم الاثنين ثالث رجب سنة اربع وخمسين
 ومائتين ودفن بداهة بها التي هي مشهدها الآن الثامن الامام
 القائل له ابو محمد الحسن بن علي امة جده امة ولد له بالمدنة
 في شهر ربيع الاخر رابعة يوم الاثنين سنة اثنين وثلثين
 ومائتين واخاها الله بستر من ذي يوم الاحد في القعدة
 يوم الجمعة ثامن شهر ربيع الاول سنة ستين ومائتين ودفن
 الى جانب ابيه صلوات الله عليهم التاسع الامام المهدي
 صاحب الزمان الحجة على اهلها ابو القاسم محمد بن الحسن العسكري

تجل الله فرجه ولد است من داي يوم الجمعة ليل ثمان عشر
 من سنة خمس وخمسين وما بين امة من حين وبلغ من
 ربه السالوة وهو النقص ظنوه وعلمه باخبار النبوة
 اللهم اننا نشتك بجهلهم عليك ان تصلي على اجمعين
 ان تجعلنا من ابناءهم واولادهم واشيائهم في الدنيا
 والاخرة فانك جود مجيد **اصل** واكثر احاديثنا
 الصحيحة وغيره في اصولنا الحديث وغيرها عن النبي وعن
 الائمة الاثنى عشر المذكورين وكثير منها يصل منها بها
 لتوصل اليه فليبه الله وتعالى ان ينقل لنا هذا جميع ما
 يكون من غير طريقهم وهذا هو السبيل في كون احاديثنا
 اصنافا احاديثا لسانا من حيث ان زمانا امتنا امتا
 زمانا طويلا واشهر اسلام وكثري زمانا علم العلماء
 النقلة عنهم من الخلفين والمواليين مع ان زمانا في الآ
 زمن خوفه وقبته لا يظهر عنهم امتنا ذلك اصنافا
 وذن جعفر بن محمد الصادق لما كان الخوف غيرة فلجست

انزول في امته واولاده ولد في العباس فظهر عندهم
 ما لم يظهر عن احد قبله ولا بعده وانما شكك في الائمة
 الاثنى عشر من اهل بيت النبي ومن فعلنا احاديثنا واصل
 وبيتنا عنهم لما ثبت عندنا من عصمتهم لوجوب كون الائمة
 معصونين من وقوع خطأ منه ولتقديم النظام وبنتم
 القادة في نصب كما تفرق في الكلام وغيرهم ليس بمصنوع
 ولما ثبت عندنا من نص كل سابق على لاحد بالعصمة و
 وجوب المطاعة بل النص الفران العز من على ما اذهم وعصمتهم
 باية الظهور التي قد احدثت من الكيد والظن
 على ما لا يخفى على اهل الدنيا والميتا وقد نوازلنا في
 يكونهم هم المقصود وبهذا الابنة وقد ذكرنا في كتابنا
 عن عمر بن ابي سلمة ربيت لموا الله الله قال نزلت هذه الآية
 على رسول الله في بيتهم سلمة فدعا النبي صلى الله عليه
 واله فاطمة وحسنا وحسينا فجعلهم بكساء وعلي خلف ظهره
 ثم قال اللهم هؤلاء اهل بيتي فانهم مني ومني منهم

نقله

لظهور فقال اسلمه واما مسميهم فان رسول الله فقال ان
 علي مكانك وانت الى خبره ثم روى عن احمد بن حنبل في مسنده
 ثمان طر في نسخة الالفاظ متفقة المعنى واللفظ في
 النون على وفاطمة والحسن والحسين ونحو ذلك في البخاري
 ومسلم في صحيحهما ورواه امامهم الترمذي في الجمع بين
 التبيين ورواه امامهم التعلوي في سبع طر في وركب احمد بن
 حنبل ايضا في مسنده عن الترمذي في مسنده في مسنده
 كان يرمى بانه في سنة اشهر اخرج الى الفجر ويقول الصلوا
 يا اهل البيت انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
 ويظهر لكم ظهوركم فقال الحاكم في المسند في هذا حديث
 صحيح الاسناد على شرط مسلم وبالحكمة لا ريب عند احد
 ائمتهم المقتضون بها كما لا شبهة في اخذ انصاف مصنفهم
 لان الظاهر هو التمسك عن التمسك والقباح كما ذكره الامام
 احمد فان من اللغوي صاحب الجمل وهذا معنى المعنى عند
 امتنا ونوع الخطا منهم ولم ناسم ونوعه من غيرهم ثبت

ان ما اشدوا اليه هو نحو ومن كان كذلك كان احقا
 لقوله تعالى فمن بعدك الى الحق احق ان يتبع ام من لا بعدك
 الا ان بعدك انكم كيف تكون **اصل** ولا هم هم المفسرون
 بالظن في الحديث قول النبي صلى الله عليه واله اني تركت فيكم
 ما ان غشاكم به الناس ولا تضرلكم ولا الله وعزني اهل بيته
 ورواه احمد بن حنبل في مسنده بثلث طر في ورواه ايضا
 مسلم في صحيحه بثلث طر في ورواه الترمذي في الجمع بين التبيين
 بطريقين ورواه في الجمع بين الصحاح الست ورواه التعلوي
 في تفسيره ثم ذكر ايضا في مسنده انه قال اني تركت فيكم
 الثقلين خليفين ان اخذتم بحالهم فضلو ابعثكم فخذوا
 النبي صلى الله عليه واله بالافداء لهم الى انقطاع التكليف
 باعتراف خصوصنا ولم يامرنا بالتسك بل بالي بكر وعمر ولا
 بالي جعفر والتشافي ولا هم مثل نفيسة زوج من ركب
 فيما نحى ومن يخلف عنها اهلك ركبها في المسند في
 وحكم بصحة عن ابى ذر رضى الله عنه وارضاه واخذت

بثلاث طرق ورواها ايضا في الجمع بين الصحاح التي بثلاث
 طرفي ورواها ايضا الحديث الثاني بلفظ في صحيح الكافي
 كما في الحديث الاول والاول كما في الحديث الثاني هو الذي
 يجيب انباء الله تعالى والذين بالقوله تعالى اجمعوا لقلوبكم
 الرسل واول الامر منكم وغير هؤلاء الاثني عشر من رواة الحديث
 الناس بالنسبة اليهم اكثر من بل كلهم علم منهم القسوس
 كل احد بل الكفر لاجل انهم اهل البيت المطهرين ونسبهم
 العداوة والمناوأة لهم ومحالات علوق قلوبهم وعظم شأنهم
 من ضروريات الدين لما علم من تنظيم القسوس رسولهم وخطابهم
 عليهم فالمنكر لهم والمنكر لغيرهم والمحالف لهم والمحالف
 والباغض كنكر وجوب الصوم والصلوة وغيرها مما علم
 من الدين ضروري فكم بالكفر المنكر لذلك كذلك بكفر من كفر
 بهم والتناصب لهم العداوة فكيف يجيب انباء الله تعالى عنهم
 وانما معال الدين منهم وهم على الوصف المذكور وفيهم مثل
 معقول المعلن بعداوة اهل البيت وجرهم وقيل اصحاب

التي وابنه يزيد المعلن مع ذلك بالفور والنفور والفتنة
 وبما جئته الذين ظهروا منهم المناكر والفتن التي اخذ
 على مسلم مع اهل البيت واهل البيت الذين اهل البيت
 الى انقطاع التكليف وفهمهم مع الكتاب النبوي فلما
 الضم المذكور من النبي عليهم وجب الرجوع اليهم ونقل
 الاحكام عنهم لعمد حصول ذلك في غيرهم وعلينا انهم
 المصونون بالقصور بحيث لا يربوا فيه بل ولا يربوا فيه
 ذلوت وانصاف فصل كيف لا نأخذ احادهم
 معالهم وبنينا عن هؤلاء الذين جاء فيهم ما نلقونه عليه
 وهم الذين جعل الله لهم اجر الرسالة بقوله تعالى قل لا
 اسئلكم عليه اجر الا المودة في القربى فانزلت في
 علي وفاطمة والحسن والحسين كما رواه احمد بن حنبل في
 مسند البخاري في صحيحه التعليق في نسب عو لم المان
 انما هم لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما هو من آل الله
 انما هم ذرية اهل بيتي امان لاهل الارض فاذا

ذهب اهل بيتي ذهب اهل الارض كما رثاه سعد بن جبلة
في مسندهم الذين يطعمون الطعام على حبة مسكنا ويتكفون
واسير حتى اتي فيهم هل اتي كما لا ينكره احد المسلمين
وقد اتفق كل الناس على طهارتهم وشرف اصولهم ورفق
عذابهم ووعظهم وقرآنهم وبرائهم بما يشهد حسبا
ونسبا وخلقا كما لا يخفى على مسلم وفوق الالة من الخلق
فيهم والنفاهما كالمنا على مدحهم والاعتزاز ببلدناهم
من جميع الطوائف من قال بعضهم ومن لم يقل كما لا يخفى
على من تتبع الآثار والتفكر في كتاب التواريخ واشهر
هذا مع اعراض سلاطين ان مشيهم عنهم كل الاعراض
اضف انهم العداء لهم وبسط ايديهم اليهم بالابناء تارة
بالفضل بالتم وتارة بالحبس جهم للنفوس من شانه التبر
لا وبعدهم فلو لا انهم من الكمال في حد تقصير الفكر والدين
عن المديح فيهم ويحقق كل احد كذب اطاع علمهم لنا
سلما من قديم اعدائهم فيهم يكون الامر كما قيل وهنوط

هذا التبع لاهل البيت المولود من الضباط فصل
ولم يجمع في القيان بئر الحاديا اهل بيت النبي صلى
عليه وسلم نحو النبي باجماع الامة ولو كان افضل منه لواجه
محبوب الله ومحبون له بنو النبي يوم خير يوم لا يحضر
الرابة غدار جلا بجل الله وسوله ومحبته الله وسوله
فقد رثاه احمد بن حنبل في مسند باثني عشر طريقا ورثاه
بخاري في صحيحه بست طرق ورثاه مسلم ايضا بست طرق
ورثاه في الجمع بين الصحاح الست ومولى الانام بنصر الله
صلى الله عليه واله يوم الغدير الذي مدوا راية خيرة فعدوا
احمد بن حنبل في مسنده بستة عشر طريقا ورثاه الشيخ
باربع طرق في تفسير قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل
اليك من ربك وانما انزلت في علي واخا لما انزلت هذا
رسول الله صلى الله عليه واله قال من كنت مولاه فهذا علي مولاه
ورثاه محمد بن النجاشي ورثاه ابن المغازلي
بثلاث طرق ثم قال ورثاه النبي صلى الله عليه واله رجل فاما

المتوكلين في بعضه والآخر عن هذا الحديث كقوله
 التماس وباب مدنية العلم كاشتهر نقله بين كمال الفرق
 والقضاة بفضل الرسول كما اشتهر في النقل ايضا وصدق الله
 بانه الظاهر وباني الايات التي جاءت فيه حتى في احد
 انه نزل في حق علي عليه السلام بحضرة سبطه وورثته
 احمد بن حنبل عن ابن عباس انه قال ما من امة فيها الذين
 الا على اسمها فاندها واسمها وشربها فلهذا
 الله صاحب الحق في القرآن وما ذكره لنا الا بحجة وصدق
 بما نقلنا بعضه عن الصحاح الثابت وغيره اوجب الامام
 الى الله تعالى كما يشهد به صاحب الطر الذي رواه احمد بن
 حنبل في مسنده ورواه في الجمع بين الصحاح الثابت وغيره
 ونشر الروايات في قوله تعالى في اية عيسى اهله واصحابه
 رواه مسلم في صحيحه بطريقين ورواه الثعلبي في تفسيره
 بحسب الباهلة والدعاء سواء وسوز وجيرة ولد به
 وهذا يدل على انهم اذ لم يخلو الى الله ومن هو من النبي

بمنزلة هرون من موسى المول النبوي صلى الله عليه وآله
 انتم في بمنزلة هرون من موسى الا انه لا يقر بعبد ولا اله
 بن حنبل في مسنده باثني عشر طريقا ورواه البخاري في صحيحه
 طريقا ورواه مسلم في صحيحه طريقا وفي الجمع بين الصحاح
 الثابت ومن هو مثل آدم ونوح ويحيى وعيسى كما رواه
 امامهم البيهقي في صحيحه البغوي في تفسيره في الصحيح عن ابي
 الحجاز قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان يظن الى آدم
 في علمه والى نوح في فهمه والى يحيى في ذكره والى عيسى
 في نبوته والى عيسى في عباده فليظن الى علي بن ابي طالب
 والصديق الا فضل لقوله تعالى والذين امنوا بالله ورسوله
 اولئك هم الصديقون وروى احمد بن حنبل في مسنده
 انما نزلت في علي ورواه في قوله تعالى والذين جاءوا انصارا
 وصدق فيهم ورواه في نقاسهم عن مجاهد انه قال علي
 بن ابي طالب في قوله تعالى وكونوا مع الصادقين وروى
 الثعلبي وغيره من المفسرين انما نزلت في علي بن ابي طالب

ولما أتى النبي صلى الله عليه وآله الصدوقون ثلثة حبيب
 موسى النجار وهو مؤمن بالباسين وخزفيل مؤمن بالفر
 وعلى بن ابي طالب وهو افضلهم رواه احمد بن حنبل في
 مسنده بثلث طرق وفيه رواه الثعلبي في تفسيره بطريقين
 والتابعون الى الاسلام فعند رواه احمد بن حنبل في مسنده
 بشرط طريق وفيه رواه الثعلبي في تفسيره بطريقين عند
 تعالى والتابعون الاولون ونظير النبوة في المواخا
 والنتب كونه وفي الامه لقوله تعالى ايمانوا بكم الله
 الابه ومولى الامه بحديث من كنت مولاه وفيه فتح
 بابا الى المجدكار رواه احمد بن حنبل في مسنده وغيره في
 غيره لك وسيد الامه بما رواه احمد بن حنبل في مسنده
 من قول النبي صلى الله عليه وآله في الدنيا وسيد الاخرة
 من احبك فقد احبني وحببك جدد الله وعدوك
 عدوي وعدو الله وسركا من المنافز الى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 باربع طرق في قوله قال يا علي انك سيد المسلمين وامام

المؤمن وقال في الخبرين وبسبب المؤمنين وخبر الزبير
 بعد النبوة لقوله صلى الله عليه وآله ان الذين امنوا وعلوا الصالحين
 اولئك هم خير البرية وفيه رواه النفا من اهل البيت
 وغيرهم عن ابن عباس قال لما مررت هذه الابه قال
 صلى الله عليه وآله هم انت وشيعتك ما علي ثلثة انت
 شيعتك يوم القيمة راضين مرضيين وباني اعدائك
 غصبا يا منجمن وسركا من المنافز الى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل له كيف كان علي فيكم فقال كان من خير البشر ما كانا
 نعرفه من اخمين الابهضهم آباء ومن جاء فيه قوله تعالى
 ومن عند علم الكتاب وفي الثعلبي في تفسيره بطريقين
 انه علي بن ابي طالب ودارت النبوة لقوله صلى الله عليه وآله انت واث
 وخامس الاول رواه احمد بن حنبل في مسنده باربع طرق
 والمكوي يامه علي باب الجنة رواه احمد بن حنبل بطريقين
 ومن ذكره عبادة كان سركا من غابته وجابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ذكره على عباده ومن هو من النبي والنبي منه لقوله

واما النباح وغيره من اعيان الفضل من اهل الجواز
 العارف والاشام ونحو ذلك من المعروفين المشهورين من اصحاب
 المصنفات فكثيره والمباحث المشهورة الذين ذكرهم القائل
 في كتب الرجال واشتوا جلهم بما لا مزيد عليه مع اعترافهم
 بشيخهم وانقطاعهم الى اهل البيت وفدا كتب من اجوبه
 مسائله هو حفظ او جهل بعضه لا بد مما لا مقتضى في
 الأصول في انواع العلل وفيهم على بن موسى الرضا الذي
 القى هذه الرسالة واما مشرف بحضرته الشريف وسدرة
 المنيرة الذي اجمع اوليائه واعداءه على عظم شانه ونزله
 عليه وحاول اعداؤه من مخالفتهم وغيرهم القصور لما اشتهر
 به من الامور اليه وجهه له وادان بحمله في بعض ما
 له رؤساء العلماء في كل فنون فاجابهم بحججهم واجزمهم
 شتى فكانوا يخرجونهم من محرابهم وهو يومئذ صغير
 ولم يزلوا يفضله على كل الناس فجلدوا عليه كمالا
 لا يخفى على اهل الفضل منهم ثم جردوا له الحلة السكاك القاتم

بالحق فجلدوا الارض قسما وعدلا كما لم يستثنوا من
 بائنا النبي صلى الله عليه واله بذلك فلهذا في ذلك في
 بين الصالح السلبت طرفا الفاضل منها فاختلقت
 في كتاب النباح باربع طرق وبالحاجة هو في الامم في جهة
 وفي احوالهم وحوال باقهم شهره غيبة عن المشرق في
 فيها باب المقال لطال واتسع المجال والادب بالديب
 ما ضمن في الكتاب بالفتون ولقد علم بين كل الخلق من انما
 والخاصة انه لم يسئل احدهم فطاعة رد ولا توفيق ولا
 استشكل احدهم من مؤلفات ولا عول في جوابه على كتاب
 ولا مباحث مع اقم لم شاهد حافظ مختلفين الى مسلم
 ولا ادعى ذلك عليهم مدع من اوليائهم ولا من اعدائهم
 بل كل واحد منهم يستند عن يائه من رسول الله وهذا
 من افول الدولة على اختصاصهم بالمنازاة التي يفتح كل في
 لت باقنا من الله تعالى تميزها عن الخلق ومخالفهم الي اهل
 واخبارهم باعيت اما كل نفعه الثغرات واشهر في كل لا

والاوقات اولها في خمسين مثله اذا اجتمعنا
 جبريا لمباح ثم انهم صلوات الله عليهم مع هذه الاختلاف
 الطامع والكرامات الطامعة والعلو والاعز وجنود
 شيعتهم في الاخذ عنهم في العمل بقواهم ولم يزالوا يصيبون
 على غيرهم من مال برابرة او على سبيل الوضوء من سبيل
 الى الضلال والقول في ان بن قيس الحق وبني خفون را
 من باخذ عنهم وبقيت الى اليوم يعلم ذلك علماء مشيختنا
 صادر اخر الغل الثوار ومن دام انكار ذلك كان كره
 دام انكار الثوار ان من سنن النبي وسنة ومجراته
 من ثمران النقلة والنقل عنهم من بعد اوصاف كثيرة غافلة
 عن كل واحد من رؤساء العامة ومن انكر ذلك كان
 كمن انكر القبر ويرا من المشاهدة واد العيرة واد القبر
 وانما جزم بجهة نسبة ما نقل عنهم ايهام انكروا كان
 ذلك كانه محضه وتعبا صراوح تقول الجمع بين
 الاجماع على عدائهم ونوازل النقل عنهم مع بطلان تباينا

الغسل وبعطلة الاشياء بالضرورة والله ولي التوفيق
 وقد بحثت مع بعض فضلاءهم من اصل فارس وكانوا
 انصافا شيعيا بفضل الشيعي ولكن لم يكن يعرف شيئا من
 احوال الشيعة فضلا لآثاره من بيع والده من ابناء القبا
 المحبوس الى بلاد الهند وما يشاء وكان قافا ان
 الصادق وابائه علم السلام لا يشك احد عدائهم
 اجماعا هم وغرائه علمهم فان مذاهبيهم كانت مخالفا
 لم ينقل مذاهبيهم كانت مذاهب الاثمة لا يعرفون
 لم يفرع العلماء على مذاهبيهم كما فرعوا على مذاهبهم ولا
 ولو نقلت مذاهبيهم لم يشك في تصويب من اتبعها انما
 لان كان مقتضوا ان اصل السنة لم ينقلوا مذاهبيهم
 حقا لكنه غير فادح فيما الشيعة عليه لان احوال ائمة من
 انتمكم لم ينقلوا فرج الامام الاخر ولا فرعوا على مذاهبهم
 وان كان مقتضوا ان الشيعة لم ينقلوا مذاهبيهم
 عليها هذه كابر في الغرور في المشاهدة الا انهم من

الناس على نقل ما هم به والتفريق عليها ونقل ما هم به
 ونقد ما هم به او قولنا هم في ذلك اكثر من ان يحصى
 ذريعتهم لانهم يتفقدون عصمتهم وان ما يقولون هو
 قول الرسول الذي لا يطقون ان يقولوا لا كاهل السنة الذي
 يتفقدون ان ما يقولون امامهم بالاجتهاد وان المجتهد
 قد يخطئ وقد يصيب واصولهم التي نقلوها عنهم من نوازلنا
 كثيرة مما نقلوه عن النبي صلى الله عليه وآله وعن ائمتنا جابر بن
 انكبه فقال نعم ولكن لم الان نحو ثمانية عشر سنة في
 والوسائط الذين نقلوه غيرهم وفيهم فكيف يحكم بغير
 ذلك عنهم فقلت الجواب كالاول لان رجال الائمة
 ومن نقلهم الى يومنا هذا كلهم عندهم مع وفاء قد
 التوافق اكثرا في الحجج والتفصيل ونقل الائمة
 ونسبها الى الصحيح الحسن الموثق والضعيف على كل حال
 بل علماءهم لا يقبلون الا رواية من تصح على توثيقه لان
 الشرط عندهم علم العدالة لا العلم بالفسق كما يقولون

اهل

اهل السنة وعند من كتب رجالهم شيء ان شئت عرضت
 عليك فحكيت ولم يجيبني **اصل** وفيه بدعي
 ان يترك احاديث اهل بيت نبه ودينهم بعد ما نقلوا
 من شانهم وهو قليل من كثير اذ لنا هنا بصدد
 وباعدهم لم يسه عن جماعة ظهر منهم الفسوق والكفر اما
 بنصر الله ونصر الرسول وشهادته بعضهم على بعض ما اجاب
 ونقصنا ولا نذكر من ذلك انما نورد جابسين يكون غدا
 لنا في رفضهم ونقص من ذلك على ما جاء في القرآن العزيز
 او روى هم في صحاحهم ليكون الحجة اوضح دون ما نقلنا
 نحن بنقلنا اما الارجاء فيكفينا القرآن شاهد الجبر
 سبحانه وتعالى بغيرهم من النصف وهو من اكبر الكبار في
 قوله تعالى ويوم حنين الآية وكانوا اكثر من اربعة الالف
 رجل فلم يخلف معه الا سبعة نفر على القياس والفضل
 ابنه وريسته ونسبنا ابنه الحارث بن عبد المطلب له
 بن زيد وعبد بن ام ايمن اسلمه اليافون الى الاعداء

لهذا

الفضل لم يخشوا العار ولا النار واشروا الحجة الدنيا
 ولم يسبحوا من الله تعالى ولا من نبيهم فهو شاهدهم
 عيانا وقد فرغوا من الزحف في موارد اخرى كثيرة لا يحصى
 على اهل الفضل وقال تعالى واذا رايتم ارجاسا فاعفوا
 اليها وتركوا في قاعها وروا انهم كانوا اذا سمعوا بوصول النجاشي
 تركوا الصلوة معه فاذا كانوا معه هو بين اظهروا هم بطلان
 المشاهدة كيف يستبعد منهم الفضل الكافر بعد مبالغة
 هو انفسهم في طلب الملك وزعموا الحجة الدنيا وقال
 سبحا وما تحب الا رسول قد خلت من قبله الرسل افا
 ماتا وفضل الفضل اعفوا بكم ومن يغلب على عيب
 فلن ينصف الله شيئا فلو لا علمهم بانفسهم لم يحسن منه
 التوبيخ عليه اما ما روي في شان الصحابة اجمالا انهم
 قتلهم ما رواه في الجمع بين الصحيحين من سند سهل بن سعد
 في الحديث الثامن والاشهر من المتنوع عليه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله يقول انا فطرلكم على محض من وديتكم

ومن شرب لم يظأ ابد ولا يردن على اقوام اعرفهم وبهم نؤتي
 ثم يحال بيني وبينهم قال ابو ابي مازن فسمع ابي اسحاق بن ابي العباس
 وانا احاديثهم هذا الحديث فقال هكذا سمعت سهلا يقول
 فقلت نعم فقال انا اشد على ابي سهل الخديري سمعه
 يزيد فيقول انهم من اتى فقال انك لا تدري ما احداثا
 بعد ذلك فاقول سمعت ابي اسحاق الميموني يقول سمعت ابا ذر
 النخعي بين الصحيحين ايضا من المتنوع عليه في الحديث الثامن
 من مسند عبد الله بن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله
 قال ان الله سبحانه وجاهل ان افني فيهم ذنبا الا انما
 بارئ احيا في فينا انك لا تدري ما احداثا بعد ذلك
 فاقول كما قال عبد الله بن عباس انك لا تدري ما احداثا
 فهم فلما توفي فبنوا كنيسة الرقيب عليهم واثبت على كل
 شهيد ان يذبحهم فاقول عباد الله قال فيقال انهم لم يذبحوا
 من يذبح على اعقابهم من ذنبا فافهم ومنه في الجمع بين الصحيحين
 ايضا في الحديث الثامن والاشهر من المتنوع عليه قال سمعت رسول

عليه من مسند ابن مائة قال ان النبي صلى الله عليه
واله قال ليرد علي الحوض رجال من صالحني حتى اذا رجع
وهو الي رقبهم اكلوا افلا قولن اي ربا صاحبنا
فليقلن انك لا تدري ما احدثوا بعدك ومنه فبخر
في الحديث السابع والستين بعد المائة من المتفق عليه
من مسند ابى هريرة رواه بعدة طرق قال قال النبي
انا فاقم اذا من حكي اذا عرفتم خرج رجل يني وبينهم
صلوا افضل الي ابن قال ان الله فلت ما شافتم
قال نعم انتم ابعادك علي اربابهم القهقري ثم اذا من
حكي اذا عرفتم خرج رجل يني وبينهم فقال هلموا فلتك
الي ابن فقال لا تاتوا الله فلت ما شافتم قال ابن
انتم ابعاد علي اربابهم فلا اراهم تخلص منهم الا مثل ما
من هل النعم فليذكر الحكيم فذلك من مسند عاصم
من عدة طرق ونحوه من مسند ما يفتي الي بكر من عدة
طرق ونحوه من مسند سلمة ونحوه من مسند سفيان

الب

المسبب من عدة طرق وكل ذلك في الجمع بين المتنين من
ايضا في مسند ابى الدرداء في حديث الاول من صحيح البخاري
قالت ام الدرداء ودخل علي ابو الدرداء وهو مضطرب فقلت
ما اغضبك فقال والله ما اعرف من امر ام محمد شيئا الا
انهم يصلون جميعا ويتركوا البعق في كتاب المطايع في حديث
طويل في صفه الحوض قال قال رسول الله انا فراقكم علي
الحوض من غير ان شرب من شرب ابطاء ابدا ولي من علي
اقوام اعرفهم ويعرفونهم ثم يحال بينهم فاقول انهم اتفق
فقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاقول سخطوا
لمن خير فيك وقد ورد في صحاحهم من شكوى النبي صلى
منهم ومن مخالفتهم لاشياء كثيرة لو عدنا خالطا
اقام شكوى علي وولاه من الثلاثة الاولى فهو او
الشمس فذلك كل الطوائف ونهج السلافة مشيوكا
اما والله لشدت ففصها اخرهم وهو يعلم ان محلي من احد
القطب من الرحي وقوله وطفت ليلتي من ليل اقول

هذا حديث
في مسند
ابن ماجة
في كتاب
البر

سجدنا أو صبر على طاعة عباده وقوله اري انا في خبايا
 اذا مضى الاقل السبل عطفها ^{ادلى على} الاخر عطفها فواجبا
 بينا هو في سبلها في جوفها اذا عطفها الاخر بعد وفاء
 ويخوف لك تمامها وكثير من عجب بالظلم ومن المحال ان
 الكذب بعدهم وقد وصلت اليه حيث ان البار في طهر
 واجتث الامم من هذه وورود ذكر ابن المناذر في
 في كتاب المناقب عن رسول الله انه قال لعلي ان الامة
 ستندبك بعدك في ما يوبكر الحافظ ابن جرير
 اكابر السنة باسناده الى ابن عتار من ان رسول الله
 بكى على بكاه فقال له علي ما يبكيك يا رسول الله
 قال الخفاف في صدقهم لا يثبتوا لك حتى يفتدوا
 فصل واما التفضيل فتذكر بعضا مما ذكره ومن
 اكثر اكارهم فمنهم المتخلفان عن جيش لسانه اجماعا
 صلى الله عليه واله يقول جعفر واجل من الله من خلف
 عن جيش لسانه فكيف يفتدك بمن نفع الله ولم يناس من

من قال ان شيطاننا بعثني ومن كانت بيعة فله
 لشهادة عمر من طلب الاثالة لئلا يدخل فيه وليس الاثالة
 بعدم صلوة ومن شك عند موته فقال البيهقي كنت
 سلك النبي صلى الله عليه واله الاضافي هذا الامر شي وهذا شك
 فيما هو فيه مع انه هو الذي دفع الانصاف لما قالوا مقنا
 ومنكم امير بقوله الائمة من فرس فان كان ما روينا
 كيف حصله الشك والافتد دفع بالباطل ومن لم
 بوله النبي شيئا من الاعمال لا يبلين سورة برائة ثم
 تراجير شيل برده فقال لا يوتها الا اثنان رجل
 منك كما رواه احمد بن حنبل في مسنده بخطه وفيه
 البخاري في صحيحه بطريقين ورواه في الجمع بين الصحاح
 التذويرواه التلمبي في تفسيره وفي هذا مع قوله تعالى
 فمن يبعني فانه متي اوضح بين الذي عرفان ومن لا يصلح
 ليلين من من المزان كيف يسلم اليه امام الايمان ومن
 منع فاطمة ارضاها بر وانه خالفه للفران وقد ذكر البخاري

بيان ان
 من كان
 مع من
 لا يوتها
 ومن
 ان الذي
 من
 من

طرقتين ان فاطمة رسلت خطا اليه بمبراتها فسمها ذلك
 فوجد فاطمة على ابكر ومجربة فلم تكلمه حتى ماتت وفيها
 على ليل ولم يوفد بها ابكر ويظن ان يكون النبي
 قد خالف الله تعالى في قوله وانذر عشيرتكم الا الذين
 فكيف لم يندعها فاطمة والحسن ^{والحسن} والحسين والعباس ولا
 احدا من بني هاشم الا الذين بل ولا احدا من نسائه
 ولا من المسلمين وقد ذكر في الجمع بين الصحيحين ان فاطمة
 والعباس اياهما طلبان بمبراتها من النبي وركب ايضا
 ان واج النبي يشن بطلين بمبراتها وذكر الحافظ
 بن مردويه باسناده الى غايته وذكر كلام فاطمة لا
 بكر وقالت في اخوه وانتم تزعمون الارث ان الحكم
 الجاهلية ينفون الالهة معشر المسلمين انه لا ارث ابى
 بابن اب فحاقة في كتاب الله ثرث اباك ولا ارث ابى لقد
 جئت شيئا فرفا فدنكم امر حولة محفوظة فلما كثر
 حشره فتم الحكم الله والعزيم محمد والموعود القيمة عند

الشاة بحمل الجملون ومن اخذ فداك من فاطمة وقد
 وهبها اباها ابوها بامر الله تعالى وروى نوافدي عن
 منهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما افتتح خيبر اصطفى
 لنفسه فري من فري النبي فزاعله جبريل بهذه الالهة
 واث ذى النفر في حقه فقال تجدد في الفري واثا حقه
 قال فاطمة فدفع اليها فداك والعوالي فاستقبلها حتى
 ملو في ابوها فلما بوجع ابو بكر منعها فكلته فقال لا
 امتعك ما دفع اليك ابوك فاراد ان يكتب لها كتابا ^{فكتب}
 عمر فقال انما امرأة فداك على ما ادعت بينة فامر
 ابو بكر فجات بام ابن واسماء بنت عبد المطلب فشهدا
 بذلك فكتب لها ابو بكر فبلغ ذلك عمر فاخذ الصحيفة
 فحارها فخلعت الا نكحتها وماتت وهي سائمة عليها
 وفي بعض الروايات فشهد لها على فقال الله يحرقها
 الى نفسه شهد لها الحسن فقال ليناك وشهدت
 لها ام ابن فقال البرية فصد ذلك غضبت عليه الا

نكاح حتى يملكها أو نكاحاً له وهذا يدل على نكاحه
جهله بالأحكام وعلى اتخاذه يكن عندهما فقال زك
من الإسلام وهل يجوز على الذين طهرهم الله بنكاح
ان يشهدوا على غضب المسلمين أموالهم وان ياتوا بغير
على الصواب فاعنبروا بالاولى الباب مع انه قد روي
مسلم في صحيحه بطريقين ان رسول الله صلى الله عليه
الده قال فاطمة بضعة مني يؤذي من اذاها وركب الحمار
في صحيحه ان رسول الله قال فاطمة بضعة مني فمنا
هذا غضبي وكذلك روي في الحديثين في الجمع
بين الصحيحين وروي في الجمع بين الصحيحين ان
الله قال فاطمة سيدة نساء اهل الجنة وروي بطريق
اخر انه قال الارضين ان تكون في سيدة نساء العالمين
او سيدة نساء هذه الامة وكذلك روى البخاري في صحيحه
كذلك روى الثعلبي في تفسيره عند قوله ثم واتي
معيها اجرهم وهذه الاجابة الصحيحة عندهم تدل على

المؤمنين بسيدته
نساء اهل الجنة

من ادنى

من ادنى قاطعة او اعنيها فقد ادنى باها او لغضبه قد
قال الله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في
الدنيا والاخرة وقد صح ان ابا بكر وعمر قد اغضباها
واذاها وهجرها الى ان ماتت فاعنبروا بالاولى الا ان
فصل ومنهم من خالف النبي صلى الله عليه وآله الدبل
خالف الله لانه لا ينطق عن الهوى في احضار الدواة و
الفرط اس نكتب المسلمين كتابا بالزينة وابعده ابدان
النبي جند فقال دعوه فانه يهجر وهذا لا يجوز ان
يواجبه بالمثل فكتب هذا النبي صلى الله عليه وآله
الحلف العظيم فصدروا في صحيحه ورواه غيره من التواتر
وكان ابن عباس يقول الرزية كل الرزية ما حال بيننا
وبين كتاب ربنا ومن اوجب بيعته الى بكر وخادم عليا
غير دليل وفسد بيت النبوة وذرية الرسول الذين
فرض الله طاعتهم ومودتهم واكد النبي صلى الله عليه وآله في الوصية لهم بال
بالتار وكيف يوجب عليهم شيئا لم يوجب الله ولا رسوله

عليهم

عليهم فصل كان اعلم من الله ورسوله من اهل البيت الا
ومساح البشا والنبوة فافزع من اليهو والمضار واليه
ولم يوجب عليهم مشايخهم فمرا ولا غافهم بالاحراق بالناس
فكفنا سجا زاحرا في اهل بيت نبته ومن امر بجمع خامل
ودرج مخونه فنهاه على فقال ولا على اهلان عمر ومنع
من الناس الان في المهر فنهيه اخره فقال كل الناس افضه
من عمر حتى المخلد في اليهو ومن اعطى حصنه وغابته
من بيت المال ما لا يجوز ومن عطل حد الله في صغيره
من بيته ولعن انشا هذا الرابع فاعنع حتى كان عمر يقول
اذا راه قد حط ان من يبق الله بحج ان من السماء ومن كان
بشكون في احكامه محمله حتى فصر في محله بسبعين خضيه
ومن قال نعمتان كانا على عهد رسول الله وانا افي
فهما واعافيه عليهما وهذا بعدد في بمانه ان كان امر
فدرك الجاهل ومسلم في صحيحه امر هذه طر من جابر وعنه
كانت نعمه بالقضيه من الضم والذوق الايام على عهد رسول

الله واي بكر حتى غانا عنها عمر لاجل عمر بن حوشب لما
استمع وولد في الحج بن الحسين بن عوف ذلك من عطف
ودركه مسنده عن عمران بن حصين قال انزلت منه
النساء في كتاب الله وعلنا ما وضعتنا مع النبي
لم ينزل قران بحرمنا ولم ينه عنها خيانت وركب التزبد
في صحيحه قال لما سئل بن عمر عن نعمه النساء فقال هي حلال
فصل ان اباك قد غني عنها فقال سبحان الله ان كان ابني قد غني
عنما وضعتنا رسول الله نزل السنه ونفع قول ابني
ابديع في التنوير عده بدع فخرج بها عن الضم والاختيار
حصر ما في سنة شهد على كل من سوع على بعدم صنوح لها
وامر بغيره فاجم ان ناعروا اكثر من ثلثة ايام وامر بغيره ثاب
من بها الف عبد الرحمن وكل ذلك حكم بما لم ينزل الله فعول
قال الذين وابديع في تزبدنا وجمع جماعة وقد اجمع كل الامة على
انها بدعة حتى هو فان بدعة ثم البدعة وقد قال رسول الله
صل الله عليه واله كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في سبيل الله

الثامن من البخاري وسلم في صحيحهما ان عمر قال للنبيا
 وبعي فلما اتوا في رسول الله قال ابو بكر انا ولي رسول الله ^{فختمها}
 انما نطلب ميراثك من ابن اخيك وطلب هذا ميراثي ^{منه}
 فقال ابو بكر قال رسول الله لا نورث ما تركناه صدقة فانيما
 كاذبا انما اخادد انا وانا والله انه لا شئ ما بع الحق ثم لما
 توفي ابو بكر قال عمر انا ولي رسول الله وولي ابى بكر فانيما
 كاذبا انما اخادد انا والله يعلم اني لصادق باق تابع للحق
 ولم يثبت التباين الا على عن هذا الاعتراف ولا شبهة ان
 اعترافها حق لان الله قد ظهر عليا وجعل النبوة ^{فختمها} في
 مع علي فلو انه في حديث غيره ثم واد الحق معه كفا فاداد
 ما جاء في غيره ايضا **فصل** ^{فختمها} في امور المسلمين
 لمن ظهرت الفسوق والفتن والاعلم عنده مراعاة حق الله والقرابة
 وعدولاً عن مراعاة حق الدين كالوليدين عفا عنه فشرى
 حال امارته وصلو وهو سكران والفتن الى من خلفه وقال
 اذ يدكم في الصلوة وسعد بن القاصر ظهر منه في الكوفة ^{التي}

فكلموا

فكلموا ابنه وفي عثمان واداد واخلع عثمان فخر له عنهم
 ثم اوصى عبد الله بن ابي سرج ظلم في مصر وعشم وتكلم فيها
 اهل مصر فصر عنهم محمد بن ابي بكر ثم كاتبه سراجا بان استعمل
 الوليد بن وايمر بن فضل بن محمد بن عمرو بن عبد الله بن ابي بكر
 لا كما كان احد الانبياء في قتله ومن ردة الحكم بن العاص الى
 المدينة وقد طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قد كلف ابا بكر وعمر
 في ذلك فلم يقبلوا وذر به ولم يرد له جاتته على وطلحة والزبير
 واكار بن الصخانيه وخوفوه من الله فلم يسمع ومن ضرب ابا اذ
 مع ثقله في الاسلام وعلو شأنه عند النبوة ونفاة الى
 النيلة ودم الى ذراعين ووقاهه معه كثر مشهور
 ضرب عبد الله بن مسعود كسر بعض اصلاعه فهدا الى
 بصل على عثمان وقال عثمان لما عاد في مرض موته
 استغفر فقال عبد الله اسئل الله ان ياخذني حتى منك
 ومن ضرب عمار بن ياسر حتى شل به فمق يقهر جرم منه الا انه
 نهاه عن بعض المناكير وكان عمار من اكبر الموالين على اهل البيت

وتوفي

وحمد بن ابى بكر فكان يقول ان فلانا كافر او كان طار
 يقول قلت لابي عبد الله عليه السلام يا كافر وانا الرابع ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقيل ان يدبرنا ثم
 باى شئ كفر ثم عثمان فقال بثلث جمل المال بين ^{ولده} عثمان
 وجعل المهاجرين من الجحش بمنزلة من حارب الله ورسوله
 وعمل بغير كتاب الله وكان حذيفة بن يمان يقول ما فى
 كفر عثمان بحمد الله شك ومن كان يؤثر أهله بالاموال
 الغنيمة من بيت مال المسلمين سوى دفع الى ان يعنه زعيم
 بمائة او بعامة الف دينار فاعطى مروان مائة الف دينار
 ومن عطا الجحش الواجب على عبيد الله بن عمر بن الخطاب
 مسلما وكان قدامى عمر بن الخطاب فافزع عثمان عنه وحمله
 الى الكوفة واقطعه بغدادا وضم عليه المسلمين في ذلك
 تبر منه كل القحاة فكان بين قائل له وبين راض حى ^{بكره}
 بعد فله ثلثة ايام بغير دين وصنعوا من الصلوة عليه
 حكمه بغير ما انزل الله وبهذه اكثر من ان يحصى فحصل

ومنهم من هو اس الفقة بباغته باخبار النبي صلى الله عليه وسلم
 عمار وانه يدعوهم الى الجنة ويدعونهم الى النار ومن هو
 ابن دوى وهشام بن السائب الكلبي قال كان معناه
 لا ربيعة نفر عثمان بن الوليد والمساكين باقى عمر ولا يبا ^{لما رآه}
 ولرجل تهاه وكانت امه هند من المشركين وكان يحب
 الرجل اليها التودان وكانت اذا ولدت اسود فلكه ^{الرجال}
 حمله جده معوية كانت من ذوات الرابا شئ الغنايا
 في الزنا ومن دعا عليه النبي فقال لا اشيع الله بطنه و
 استجيب دعوى النبي في شهر ذلك فكان لا يشيع كان
 النبي في غفر لغومه عموما وخصوصا ولما جاء قوله تعالى
 ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم فلو لم يكن من
 اشتد لنا اخصين نفاقا ما دعا عليه خصوصا وهو يدعو
 لهم عموما ومن حارب عليا الذي جاء فيه ما نزلوا طلبة
 نهر الحيرة الذي اودع في الله والدار الآخرة وام
 على ثقت بضويرة الدين وجوب طاعته ثبت لكونه

مولد المؤمنين ومن لم يزل مشركا مدة كونه النبي مبعوثا
 يكذب بالوحى ويمنع بالشرع فالجاء الى الاسلام لما
 النبي من ربه ولم يجد له الجاه قبل موت النبي محمد ^ص مشهور
 من ربه عند الله من عرف حقه قال انبت النبي فيهم ^{نبت}
 بطلع عليكم رجل يمشى على غير شئ فطلع مبعوثا وكان
 النبي في خطب فاحذروني سيدا من يد وخرج ولم يبق
 الخطبة فقال النبي صلى الله عليه واله لعن الله القائل
 الموقود ومن سب النبي على من ايها الكاذب وقد ثبت
 نفيهم والكاذب التهمة ومبته بعد موته بدل على فل كان
 وكفر باطن ومن تم الحسنى على يد ذنوبه بنت الاثنت
 وروى ما على ذلك من الاجز بلا وان يزدجها من يد
 فوق لها بالمال فقط ومن جعل ابنه من يد القاسى
 ولي عمه على المسلمين حتى قيل الحسين واصحابه و
 سونائه وظاهر المناكير والظلم وشر الخمر هدم
 الكعبة ونقض المدينة وخاف اهلها واباح فاساها

ثلثة ايام وكسروا بوه نفيه النبي صلى الله عليه واله واكملت
 كبره حرمه ومن قبل حجر واصحابه بعد ان اعطاهم الهوى ^{شوق}
 وقيل عبر من الحرس ^{الحوزة} حامل دابة رسول الله الذي ابلى الدنيا
 وجهه بغير حرم الاخر فان ينكر وا على منكره ومن قبل الا
 الفاضل لافضا والمهاجرين وابنائهم وقد قال جل ثناؤه
 من قبل مؤمننا متعديا فخره وحمته وقال النبي من اطان على
 فل مؤمن ولو بشر كلمة لقي الله يوم القيمة مكثرا على حمته
 ابر من حملة الله فلا ادري باقى عقل فخر ان يكون هذا ^{خلفه}
 الرسول على المسلمين انه كان مجتهدا في قتال امير المؤمنين
 فليكن لافضا والمهاجرين واتهمه بخوان يقول عليه مقام
 الدين افاض لا نفى لافضا ولكن شفى القلوب التي في الصدور
فصل هذا قبل من كثير مما نقلوه من قبائح اكبر
 الصحابة عندهم واكبر الذنوب عندهم اذ واج النبي اكبر
 عايشه وقد خرجنا الى قتال على من معه من الافاض
 المهاجرين بعد ان دأبوا على المسلمين وخالف الله تعالى في

أخوه وفرن في يوم يكن تخافنا من الله وهنك حجاب ربي
 ويترجى في جيش عظيم واعتك بدم عثمان وأبكت
 لوني الدم ولا لحاكم الخلافة مع أختا ملبسة من غير من
 عليه لأن عليا لم يحضر فلهما عا ولا ابره كجروك
 أختا كانت من أكبر الموالين على قتل عثمان ونقول أفتلو
 فضلا قتل الله فضلا واما بلغنا فضلا فخرجت به فلما بال
 عليا اسندنا فضلا اليه فامت نطالب بأبائهم
 زبينا على ذلك خلق كثير ثلثون الفنا وقاتلوا بين يديها
 حتى قتل من كبارهم وشجعانهم ستة عشر ألفا وسبع مائة و
 ثمانون رجلا وكان ارباع على وجهه يومئذ عشر وثمانون
 قتل منهم ألف وسبعون رجلا وقد قتل يسيرا من اولاد
 من الانصاف والمهاجرين والناجعين سبعة عشر ألفا وثلاث
 مائة وستون وقاتلوه لما اجاشت فطالب بجوارها
 الذي جعله الله لها في كناية نطالب بجليلنا من ابيها وكما
 محنة مظهر لم يبيها مخلوق ولم يساعدها بشر قط

فذلك

في ذلك واللبان فيه وعبرنا ثم أختا جئت بفت
 مقبرة لابيها وامرؤها الجنبان فان كان هذا البيت
 مبرأنا وجبا سبيلان كل التوبة ولزم كذبا في بكر
 كان صدقنا وجبا سبيلان المسلمين ومن كان ملكا
 كذبا أختا لم يكن لها ولا لابيها في المدينة عار وفاد
 في الجمع بين العجيبين النبي صلعم فابن منس ومبني حنة
 من راض الحجة وروى الطبري ان النبي قال اذا غسلت
 وكفتموني فضعوني على قبري في هذا على شهر في
 ولم يفلح في الموضوعين بيت غابته وفضل يسيرا ثمانية
 عشر ألفا من المهاجرين والانصاف وغيرهم وافقت سر
 النبي كما حكاه الله تعالى عنها وفضل الغزاة كثير من مؤ
 هجتها النبي مروى ان ابا بكر دخل يوما على النبي
 وضع في حشره امكروها فكلما النبي ان يسمع ما جرى
 ويدخل بينهما فقال النبي نكلمها وانكلم فقال نكلم
 ولا نقول الا حقا وام الله لو خاطب المشرك لشد بك

فذلك

لقد سبنا الأدب بل هذا يدل على اننا نعتقد ان النبي
صلى الله عليه واله وسلم قد يقول غير الحق وركب الخمار في
صحيحه عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله
سكن عابثة وقال القسمة ههنا مثلنا حيث يطعم قرن
الشيطان وركبة ههنا قال خرج النبي من بيت عابثة
وقال داس الكفر من ههنا من حيث يطعم قرن الشيطان
فصل وهذا الذي نقلناه من الكتاب العزيز والسنة
الصحيحة عندهم من علاج الغريتين وهذا مما قبل من
كثير ونزح خير من جزم بغير علم صدق ذلك من طالع
صحاحهم ومخاطباتهم وكتب المناقب المشايخ والسيوف
لنا ولهم حيث لم نقلوه في صحاحهم وغيره لم يكن لهم
سبيل الى الكاه وهذا انما هو الجواب عنه ما يصير حكم
بقضاء من له ادنى عقل وهو في الحقيقة جليل العلم بعد الله
الفرة الاولى وصلوهم لاخذ مصالح الدين عنهم في
العلم بقصو الفرة الثانية وكفره الا انه من خيل المتواترة

خصوصا

خصوصا ومن ذكرناهم هم افضل الصحابة عندهم فاستدلوا
بالمفضول سلمنا انه لا يبعد العلم فهو بعيد النظر الزايل
فكيف يبعد عنه في الوهم بغير دليل سلمنا ان جميع نفاق
فيما كذب فكيف نضع بالكتاب العزيز وكيف ترك النفس
مع الصدق باقي ما نقلوه ونحوه بحمد الله قد افادنا الكتاب
العزيز والسنة الشريفة عندهم والاحاديث الصحيحة عندهم
الكثير المستفيض بل المتواترة بمعنى البراهين القاطنة
المفرقة في الكلام على ما مضى وما صمد الفرة الاولى فضلنا
عن عدائنا وبكفر الفرة الثانية فضلنا عن قضاةنا
لاشك فيه ولا غنى ولو نزلنا وسلمنا انهم في
الامر ليس كذلك لم نكن راغبين حيث ان هذا هو الذي
ادانا اليه اجتهادنا ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
الحج كيف يجوز والاجتهاد في مخالفة ابي بكر وعمر عن
اسامة وقد علم النبي صلى الله عليه وآله عليه واله من خلف عنه
في حراقة بالانار عليا وفاطمة والحسين وهم اول البيت

الذي

الذين يلهوهم الله وحسب النبي على التمسك بهم فكذلك
 الوصية بهم وفي صفات الصحابة بعضهم دم يجره سفك
 طمحه والزبير بن عواشنة ومعاذ الانصاري والمهاجر بن قيس
 امير المؤمنين ومثقتان مؤوية له وسفك دمه ودم
 مسرة من الانصاري والمهاجر بن ولم يجوز والامتنان وكما
 علمنا ان الراجح في سبهم والعدل عما نقلوه من احكام
 الذين لا ما نقلوه عن اهل البيت المطهرين بعد نقاؤه
 في شان الفرقين من الامر الواجب البين وبالحجة المار بها
 الاله العظيم ورسوله الكريم فقدم مدح اهل البيت واحرا
 بالفضل بهم كانه كونه ورفضا عنه اصحابه وفضا على
 بعده بما نقلناه عنك كما باهل البيت المطهرين الذين احب
 النبي ان يمسك بهم ليحصل ابداء ونقلنا اخبارهم
 واخذنا ما علمنا من شرعنا عنهم ورفضا عنه اصحابه
 ما نفردوا به من الامر علمنا منه الصالح كعلمنا القدا
 وعمار بن ياسر وابي ذر وشبابهم من انبياء الصحابة

الفرق بين

اجلهم المقربين في كتب الرجال عندنا فمن لم يحل عن اهل
 البيت طرفة عين او وجع اليهم عنده ما ظهر له الحق وعلمهم
 حملنا فاجاء في القرنين والسنين المطهرين المدح
 للصحابة على سبيل الاجمال واستعام لنا في الجمع بين مدحهم
 ودفنهم الحال واهلنا بذلك من فضل الله على سائر
 والله ولي التوفيق **اصكل** واسو لنا الخصة الكافي و
 مدينة السلام وكاتب من لا يحضر القبة المندية الانبياء
 فلا حزن على اكثر الاحاديث المروية عن النبي والائمة ^{العليين}
 عندنا واهمها بحث لا يشذ عنها الا التز والفيل وحسب
 من الاحاديث الصحيحة وغيرها مما قد اشتمل على الاحكام العلية
 والعلية والسنن والادب الموعظة والادعية والتفسير
 مكان الاخلاق وما لا يكاد يحصى لا يوجد في سواها اما
 كتاب الكافي فهو الشيخ في جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن
 شيخ عصره في وفاء وجه العلماء والتبلي كان او ثوب
 الناس في الحديث واهلهم واعرفهم به صنف الكافي

هذه

أصل موضوع هذا العلم في الأصل المفسر والذات
 السنة المحققة وهي محزنة النبي أو الإمام الحكيم غلبت
 بالأصالة والإمام بالتأنيب وهي قول وفعل وتقرير وشي
 تلك البحث من الآثار وهي أقوال لقمانه والتأنيب من أقوال
 وأكثر أهل الحديث بطلون على الكل اسم الحديث ولهذا
 يضم قوله مرفوع وموقوف وقد شير هذا إلى طريقتهم
 ذلك شتم أن البحث في السنة القولية أما في المعنى أو في
 أما البحث في المعنى وهو في الأصل ما اكتفى القلب من
 المحزون ومن الشيء قوي ومن جيل من ومن يأنسوا
 ويثقون كما أن المحزون يثقوي بالظهور في الأصطلاح هو
 القناعة الحديث المفسرة بالذات أي يثقون بها المتأنيب
 فانه يثقب باعتبار وضوح الدلالة على المعنى منه وخفا
 إلى يقرر ويجعل فظاهراً وما قول لأن اللفظ ان كان له معنى
 لا يجعل خبره فهو الضم وان حصل فان شاعى الأخلاق لأن
 فهو الجمل وان نتج أحدهما فان ريد المرجح لدليل فهو

المرجع إلى السنة
 النبي أو الإمام
 عليه السلام
 أو الإمام كان في الحديث
 أو المراد من التأنيب
 أو من يثقب

المال وان ريد المرجح فهو الظاهر ومجانة لما بحث
 المحقة الشرعية كدلالة الصو على الأصل عن المفسر
 ويجب العرف كدلالة التأنيب على الفضيلة ولهذا ان
 كانا نضين باعتبار الشرع والعرف إلا ان ارادة الموصو
 له الأول لم ينفذ تأنيبا بضمنا ومن أراج المطلق ولو
 اللفظ الدال على فعل الحكم بالمقابلة لا ينفذ منضم إلا
 بالضرورة ومنه العام وهو اللفظ الدال على اثنين فصاعدا
 من غير خصوصان دلالة على استبعاد الأفراد ظاهر لا يفتح
 ومنه يفسر باعتبار الحديث خبره ومجانة ومشرية ومضيق
 أي يأنس في لفظ هذه الأمور ومطلق ومضيق وعاء
 وصاحبه ومبين في قضية ما لخصه اليك وهو المبين اسم
 وناسخ ومضيق ومضيق من مضيق من وظاهر الحديث
 وإنما الواجب الحديث مع هذا من الأصول يضع الأمارة
 على مواضعها منها فيعطى كل حديث خبره فان ريد العمل
 بالإخبار يثبت وقد كان من وظائفه لنفسه فاذا عرفتها و

اعطى الحديث عنه من ذلك على ما بعد صحة سندنا
 منها على ذلك لئلا يجرى بعض الفاضل عن ^{بطلان} درجة ^{بطلان} لا
 على العمل بالبحر من الاحاديث صحيحا فانه دون العمل به
 بعد صحة سندنا ببدل الاجابة **اصل** واما الخبر
 في السند وهو المقصود من هذا الباب فاعلم ان السند هو
 طريق المتن اعني مجموع من روى واحدا عن واحد حتى
 يصل الى المجهول اخذ من قوله فلان سندنا بسند
 البعث الامور اي يعتمد عليه فتم الطريق سندنا الاعيان
 المحالين والاضفاء في صحة الحديث وضعفه على ذلك
 الاسناد هو ذكر طريقه حتى يرتفع الى صاحبه فبطلان
 الاسناد على السند فيقال اسناد هذا الحديث صحيح او
 ضعيف وذلك لان المتن اذا روى فلا بد له من طريق
 موصل الى فاعلم في هذا الطريق باعبار كونه معتمدا
 العلماء في الصحة والضعف في سنده او باعبار بضعفه
 رفع الحديث الى القائل ليقبلى اسنادا ثم ان اسماء من الحديث

تختلف باعبار فتختلف سندك في القوة والضعف ^{بطلان} لا
 والقطع ونحو ذلك وبغيره على ذلك فواند جواز العمل به
 وانواع الترخي المفرقة في الاصول ولما اتسنت بضعفه
 فان ضلما اذا وقع بها فامنع المبين في وجوبه وقدره ^{حكم} واما
 وان ضلوه ابتداء فلا تجزئه على الاقوى الا ان يعلم القوي
 الذي وقع عليه واما فعلمهم المجزئة فانه يدل على الجواز ان
 كان في الاصل العرفية وعلى الرجحان ان كان في العبادات
 واما اتسنت التفرقة فان الشك لا يفر على منكر وكذلك
 الائمة المعصومين بعد صلوات الله عليهم لا تقبى
 فافضل مجزئهم او غيرها اما علموا به ولم ينكروا من غير يقينية
 فانه يدل على جوازه واما البحث في سند اتسنت الفعلية
 والتفرقة فيه فانه في سند اتسنت القوية من الاثبات
 والكلام كالبينة فشاء الله **اصل** الخبر **اصل**
 قطعنا كبحر الله تعالى وخبر الرسول او كذب قطعنا كبحر
 مسلمة بانه اوحى اليه وظنون الصدوق كبحر العدل

الكذب بعض احوال القسافه شكوا كبحر اجل
 المحمولين ثم الاختار منها ما هو موثوق به
 العلم بقولهم للقطع بعد ما كان نواظروهم على الكذب عاده
 بشرط ذلك في كل طبعه صحيحا كان ولا هو مقبول
 لوجوب العلم وهذا لا يكاد يعرفه الحدوث في الاختار
 لعلك وهو كالأثران وظهور النبوة والفضل والعتاد
 واعمال الاعمال والنج ومقادير نصب الزكوة ثم التوا
 بالمعنى كبر كجاجة على وكرم خام وبشرط كون ضروري
 لا منطقنا مستند الى محقق لا مثل حد في العالم وصفي
 الانبياء وان لا يسبق الى السامع شبهة او عيبا يشا
 موجب التبرك كحقبة السند المرفوعة وبعبارة المحققين
 خصوصاً الشبهة والاعتبار ما انفان عن خصوص العلم العباد
 من الخبر التواتر ولهذا انكر الكتمان ما تواتر من مفاخر
 صلوات الله عليه واله وانكر الخافون ما تواتر من المنص
 على بالامانة والقدرة الذي يحصل به التواتر غير مبادر

العلماء

لنا الحكم بحسب العلم فتسند على كان المحدث وقد كلف
 باختلاف الاخبار والخبر من موثوق بخبره ذلك وان
 كلفنا به عيبا ان تاملت نفسا فاذا اخبرنا بوجود
 شيء غير متوالي فان قول الاول لا يجرى لظن وقول الثاني
 والثالث يوكده وعلم خبر الى ان يصير ضروريا وهذا العبد
 متواتر عندنا وحدث من كذب على منعه اقله بغيره
 من التواتر متواتر عند العامة لانه قد علم عن النبوة الحجة الغيرة
 قبل ان يقول وقبل اثنان وسنون ثم لم يزل العاصم في زياد
 على التواتر الى يومنا هذا وحدثنا اعمال بالنبأ
 غير متواتر وان نقله الآن عند التواتر وزيادته لان ذلك
 طرأ عليه في وسط اسناره ومنها احاد وهو بخلافه
 موثوقه او لا الى صحيح وحسن وموثوقه ضعيف **الاول**
الصحيح وهو ما افضل سنده بالعدد الامامي القضا
 عن مثله حتى يصل الى المعصوم غير شك وقد لا علة ومن
 رايها كلامه من اصحابنا لم يعتبر هذين العبدين وقد

في الخبرين
 الصحيح
 من

الكذب

المرجحة في العامة لعدم كفايتها في الشدة والجمود واللام
 ان يقال صحيح شاذ او شاذ غير صحيح وهو المنكر كما بان
 واقام المفضل غير صحيح تمام اذا كانت المسألة في السنة فخطا
 وانما اذا كانت في المتن لان المتن جند فيكون غير صحيح
 لما فيه من الخلل المسألة فبعدم او ينقلب على الظن انه على ما هو
 عليه ليس من كلامهم نعم يقال فيه صحيح التسديد الصحيح على
 هذا ما تخرج منه من التصف والقطع ومثله من المسألة
 كيف كان هو اختلاف في الاصطلاح وقد يطلق عليه
 المفضل والمعنى ان كان كل منهما اعم منه وقد يطلق ان
 الصحيح على سلب الظن من الظن وان اعتراه ارسال او
 قطع فطلق على ما كان رجالة المذكورين عدولا
 ان اشتمل بعد ذلك على اخر فيقولون ركاين ابي عمير
 في الصحيح ان كانت تلك الرواية مرسله او موقوفه او كما
 في الذي استدل به ليس عدلا او امينا ولكن صحيح ما
 سواء وانما قيل صحيح فهذا معناه لانه مقطوع بصحته

كذلك

واذا قيل غير صحيح فمعناه لم ينجح اساده لا انه كذب ولا
 شيعه في تفاوت صحة الصحيح كما يتفاوت طبقات
 الضعيف وحسن الحسن هو مقبول عند اكثر اصحابنا لما
 مطلقا وعند الكل اذا اعتضد بقطعة كقوى اسباب
 المؤثر وهو مضاف او دليل الفصل او كان مقبولا بغيره
 وقد يجلبون غير الصحيح ايضا اذا اعتضد بما ذكرناه من
 الخبر مطلقا بحالته مضمون الكتاب والسنة والاجماع
 ترجيح الظن على العلم وباعراض الاكثر عنه وبما خضع في
 اسناد او شاذ او يخرج من المرجح ان اذا عرفت ذلك فالحجج
 العامة كلها وجميع ما يروونه غير صحيح فلا يحكم بكذبها
 واحد من احاديثها ولا يصح ان يدل على من خارج ولهذا
 لم يزل علماءنا المتقدمون والمتأخرون يندلون ونقل
 محاسنهم ورواياتهم بالرواية ومما ذكركم من غايبهم حتى
 انقل اليها من طرفنا وطرفهم وانما نقلها اصحابنا لما
 عليها من حراز العمل بالسنن والآداب وكما لا يفتقر الى

مقدار

وصفات ذي الجلال والاكرام على ما اشهر بين الناس
 ويمكن ان يستدل لذلك بحديث من بلغه شئ من احوال
 فعله لم يعطاه تصديق وان لم يكن الامر على ما يظن ولما
 تشبه من الاعتبار والشواهد في بعض الموارد كانت في
 موضعه فشاء الله تعالى فيليب ما حذف من مسند
 اسناده واحدا واكثر او من وسطه واخره كذلك فاما
 منه بهيعة اخرى كمال فعله وذكره فلا يفتقر
 من السند بحجة عن المضاف اليه في الظاهر والادوية
 جزء كبير ويذكر ويحكي فله من حكم بحجة عن المضاف اليه
 فداور الشيوخ في المذهب من الضعيفين احاديث عديدة
 اسند كثير منها الى اصحاب الائمة ثم فما كان من ذلك
 مذکور السند في ضوابطه فهو متصل وما لم يكن
 في ضوابطه فما كان بصيغة الجرح فهو حكم بحجة في الفا
 وهذا لا فلا فليدبر ذلك **الثاني الحسن** وهو
 عندنا ما رواه المدح من غير نص على عدالة كذا قاله

و
 من كان
 حسن

والمنافقون وفيه نظر لانه شامل للصحيح العبداء
 ولما كان محددا من وجه وان قصر على ضعفه من وجه اخر
 وشامل لافضل المدح كلها وبعضها لا يخرج المدح
 بها عن فئة الجهول من مثل مصنف وكثير الرقابة وله كما
 واخذ عنه وشبه ذلك والاشتبك مثال هو فاروا المد
 مدحا يفر من الضعيف فلم يخرج بعد ذلك ولا ضعفه مع
 صحة عقيدة والبدا لا يخرج من كان فاسدا لعقيدة
 ولم ينقص على نفسه ومدح فانه من فئة الضعيف على ما قلنا
 ومن الحسن على ما عرفوه وعلى كل حال فالحسن سطر بين الضعيف
 فهو قريب الى الصحيح حيث ان رجاله مسودون واحتمال الكذب
 اقرب اليه من الصحيح وابعده من الضعيف والحاصل ان
 الصحيح مضبوطة في الحسن لكنه لا يفي في الصحيح من كون العدالة
 ظاهرة وكون الانفاق والفسط كاملا وليس ذلك شرطا
 في الحسن وعند العامة هو اعرف بحججه واشهر رجاله وقال
 هو الذي فيه ضعف فربما يصلح للعمل به ولم يفرق بين

والله اعلم
 من كان
 حسن

اخرى صفاء فيه وطلب مداد اكثر اتحاد بهم وقبله اكثر علما
 وعمل به عانة ففما هم ببناء على فاعلهم من عدم اشتراط
 العدالة والاكفاء بعد علم الفسق في الشاهد والراي
 واما اكثر علمائنا فلم يجلدوا به بناء على فاعلهم من اشتراط
 علم العدالة وعدم الاكفاء بعد علم الفسق فيها ولكن
 كثير اما يجهلون به كما يجهلون بالصحيح وان كان دونه في
 القوة ويعلمون به اذا انعقد بما يقويه من عموم او جسد
 اخر او شبهها وقد عمل به الشيخ وجماعته وجماعه الفوائد
 حرر الاسناد او صحيحه ونقول لم يجد حسرا صحيحه الا انه قد
 او بحسن الارشاد دون المتن لعله اول شدوه على ما قرره
 فيما سبق فليس به فدير والحدوث من طرفين او اكثر
 احدهما صحيح والآخر حوال وموثق وضعف فنفك
 الاخرى ويكون الاخر شاهدا ومقويا له وقد يحكم
 علمائنا بصحة حديث والآخر بحسنه وثبوته وضعفه
 اما الاثني عشر او بطريق صحيح لم يقف عليه الاخر واما الا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثُمَّ ارَوى وِعدَمِ اعْتِقادِ الاخرِ ذَلكَ فَجَعلَ كُلَّ واحِدٍ
ما وِصلَ اليه **الثَّالثُ** **لِلوَثْقِ** وَهُوَ مِنْ خِصالِهِ
لِأَنَّهُ لَمَّا نَبَذَ خُلُونَهُ وَفُتِلِمَ الْقَبِيحُ وَهُوَ عِنْدَ نَمازِها
مِنْ نَصْرِ اصْحَابِنا عَلى ثِقَةٍ مَعَ فَتَا عَقِبَهُ وَفُتِلِمَ لَوَظَامُها
أَوْ شَبَّها وَأُفْدِلَتِ القُوى وَفُتِلِمَ رِداءُ القُوى مَرَكِبُ الارْما
غَيْرُ الْمُجْتَنَحِ وَالْمَذْمُومِ وَمَرَكِبُ السُّوءِ الْمَقْدَمِ غَيْرُ الْمَوْثُوقِ
الْأَوَّلُ هُوَ الْمَعَارِفُ بَيْنَ الْقُضَماءِ الرَّابِعُ لَضَعِيفُ
وَهُوَ ما لَمْ يَجِجْ صِفَةُ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنُ وَالْمَوْثُوقُ اعْتَقَلَ ما فِي سِنْدِهِ
مَذْمُومٌ أَوْ فاسِدٌ الْعَقِيدَةُ غَيْرُ مَنصُوصَةٍ عَلى ثِقَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ
وَأِنْ كانَ بَاقِي رِجالِهِ عَدُولاً لَأَنَّ الْحَرْبَ يَبْلُغُ الْقَبِيحَ
رِجالَهُ فُتِلِمَ فَدَبَّرُوا لِحَدِيثٍ مِنْ طَرَفَيْنِ حَسَنٍ أَوْ
مَوْثُوقِينَ أَوْ ضَعِيفِينَ أَوْ بِالْفَرِيقِ أَوْ بِرِيقٍ أَكْثَرَ مِنْ طَرَفَيْنِ
كَذَلِكَ يَكُونُ مُنْقَضاً وَكَيْفَ كانَ لِأَشْبَهَةِ أَنَّهُ أَقْوى
تَمَارِكُ بِطَرَفَيْنِ واحِدٍ مِنْ ذَلكَ النِّصْفِ وَهَلْ يَمادِلُ فِي
القُوَّةِ ما فَوْقَهُ مِنَ الدَّرَجَةِ أَمْ أَفْضَلُ اصْحَابِنا فِي هَذا عَلَيَّ

五

طریقین

الكلام وبعض العامة حكم بانه لا يبلغ وبعضهم حكم ببلوغ
 والذى لقوله ان هذا الامر يختلف جدا بحسب الطبقات والروايات
 في الحديث وبحسب تكرار الطرق وقلة ما وبحسب المن من
 حيث موافقة عموم الكتاب والسنة وعمل العلماء او
 بخلاف ذلك وقد يشاء في المحررات اكثر طرق القبح وبمن عده
 ان كان زامرا حجات اخر لان مدار ذلك على غلبة الظن
 مضمون التي هو مناط العمل وان كان لا يمتنع في العرف صحا
 واعلم ان مما يقاد به الصحيح عندنا في الاحتجاج ما رواه
 عن ابراهيم عن ابيه لان اياه محدث جدا ولم نزاحدا من صحابنا
 فنص على ثقته وكتمانهم وثقوا به بل هو عندنا من اجل
 الاحتجاج اكثر وابانه عن ابيه اصل هذا الثقة الذي
 فيهناه هو اصل الثقة عند اصحابنا والعامة لكن يشاء
 الموثوق وقد نعنه الى فضل اخر باعبار ما مر من فقه
 القابله وهو انواع **الاول المقبول** وهو ما يلقا
 العلماء بالقبول والعمل بمضمون ما في الاقسام **الثالث**

من
 صحيح

المشهور

المشهور وهو ما زادوا وادبر على ثلثه وفيه اشق
 ايضا وقد يطلق على ما اشبه العمل به من الاحتجاج
 هو ما شاع عند أهل الحديث فاقصروا بان نقله ورواه
 او عندهم وعند غيرهم فواتنا الاعمال بالانبات او عند
 غيرهم خاصة كقولهم لا تسألني حواء ان يخاف على من
 يوم صومكم فان بعضهم هذا حديثان بل في الا
 والبر لم اصل في الاختيار **الثالث المسند**
 وهو ما افضل سند كاشا من كان اي لم يقط منه احد
 من الرواة ان يكون كل واحد اخذ من هو فوقه حتى يصل
 الى منماه كاشا من كان يقال له المفضل والموصول
 يقال له المنقطع كما ياتي وبعض العامة يجعل المسند افضل
 سند ما الى النبي صلى الله عليه واله والمفضل ما افضل سند
 يقال له مرفوعا كان او موقوف او الاول اضط واشهر
المعنعن وهو ما يقال في سند فلان عن فلان في الشيء
 عند العامة انه متصل اذا مكن اللقاء ومن من السند ليس

المشهور

المشهور

المشهور

المشهور

في شرط ثبوت القاء وطول التخييم ومعرفة بالرواية
 عنه خلاف بين المحدثين والاصح عدم اشتراط ثبوت ذلك
 بحمل فضل السلم على القصة واتما عندنا فلا يشبه في اشتراط
 بالشرطين المذكورين وقال بعض مشايخنا في العامة فذكر
 في ضماننا وما فانه استعمال عن في الاجازة واتما عندنا
 فالذي يظهر انه يشتمل في الائمة منها ومن القرابة والتمتع
الخامس السلسل وهو ما شاع رجال اسناده
 على صفه وحالة ناره للرواية وثان للرواية قال الشيخ
 الذين انان وثلاثة احاديث سلسلة بالمشيخين و
 قد اعنف العامة بهذا القسم وقال ان يسلم لهم منه شيء الا
 بشد ليس ويجوز او كذب بن تبنون به بحالهم وحوالهم هو
 مع ندرة اتفاقه عدم الجحد وقد نقلنا عنهم منه انواعا
 كالمسلسل الاول ^{لشدة} والقبيل باليد واليد فيها ^{الاشرف}
 ونحو ذلك وقد يكون باتفاق اسماء الرجال واصفا لهم او
 الرواية كالمسلسل سمعت وخبرنا فلان قال الله وقد عرفت

سلسل

نقادهم

نقادهم بانه لا يكاد يسلم من خلال حتى حلية السلسل
 بالاولوية بينهما التسلسل فيه الى سفين بن عبيد من
 رواه سلسلا الى منتهاه فقد وهم كما اعترف به فقام
 واتما علمانا ومحدثونا فاهم اجل شانا واتعلم من اننا من
 الائمة بمثل ذلك **السادس المضموم** وهو ما قيل
 فيه الصحابي واحد اصحاب الائمة ثم سئل عن كذا فقال كذا
 واخرى بكذا او ما اشبه لك ولم يسم المعصوم ولا ذكر ما قبل
 على انه هو المراد وهذا الضم غير متروك بين العامة وكثيرا ما
 كان يفعل به بعض اصحابنا للنفقة لعلم المحدث باسم مضمون
 بالامام في ذلك الخطاب هو مضعف الحديث لا خفا
 ان يكون المراد غير الامام وان كان ارادة الامام بقرينة
 القام اظهر **السابع المجهول** وهو المروي عن
 رجل غير موثق ولا مخرج ولا مخرج او غير مخرج اصله
 ومنه فوهم عن رجل او عن حدثه او عن ذكره او عن غيره
 او نحو ذلك وبعض العامة مجتهد باسم المنقطع والاول ^{اشهر}

ماتهم

ماتهم

واحد

والحق هو قد يكون مجهول الاقل والوسط والآخر
والطرفين او مع الوسط ايضا فليست له ثمة
او عن بعض النفاذ او نحو ذلك وفيلسا فوسق الواحد من
غير ذكر السبيل يمكن مجهول من هذه الحقيقة وقال بعض
العلماء لا يخفى ذلك لانه لا يقد من ثمة المعدل
مبينة لانه قد يكون ثمة عنده وغيره قد اطلع على
جرحه بما هو خارج عنه واضرابه عن اشهر من يبي
العلماء ان يثبتوا الاصل عدم ذلك ومثل هذا
الاحتمال غير ضروري لافادح **الثامن المرفوع**
وهو ما اضيف الى النبي او احد الائمة من اى الائمة
كان متصلا كان او مقطعا فولا كان او فلا او غير
وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون صريحا او في
حكمه فالانقسام ستة ١ المرفوع صريحا في قولهم
مثل قول الصحابي واصحاب الائمة سمعت رسول الله
صلى الله عليه واله الصادق ع يقول كذا ونحوه ٢

المرفوع من فعلهم صريحا مثل رابنه بفعل كذا او فعل
كذا ٣ المرفوع من تقريرهم صريحا مثل فعلت بحضرة
كذا او فعل فلان بحضرة كذا ولم يذكر انكارا ولا كانا
ثمة بالنسبة الى الامام ع ماله حكم المرفوع من
اقول مثل قول الصحابة واصحاب الائمة ع فيما لا مدخل
للاجهاد فيه كالاجار عن الجنة والنار واحوالهم
الجنة والعبر والاجار عما يحصل على فعله ثواب مخصوص
عقاب مخصوص والاجار عن بدو الخلق اذا لم يكونوا اخذ
من الكتب القديمة واحوال المجتهدين فهذا في حكم قولهم وال
المعصوم كذا وكذا قولهم حرنا بكذا ونحوه عن كذا ومن
السنن كذا فان الارجح انه ملحق بالمرفوع حكاه مال
حكم المرفوع من الفعل مثل ان يفعلوا اما لا مدخل الا
فيه كالصلوات بالهبات المخصوصة ع ماله حكم
المرفوع من التقرير كان بخبر الصحابي واصحاب الائمة ع
كانوا يفعلون في زمن المعصوم كذا ما بعد خفاء وغناهم

لتوفد واجههم على السؤال عن امرين هما فلا يستمر
 فصل ثلثي الاول قد علموا به واقرروا عليه واعروا به ابتداء
 ان لم يفتل الامر **واعلم ان** من المرفوع قول الركوب
 او يقبله ويبلغ به الى النبي صلى الله عليه واله واحدا
 فمثل هذا الان يقال له مرفوع وان كان منقطعاً او
 مرسل او معلقاً بالنسبة اليه الان فقول محمد بن
 يعقوب مثلاً في الكافي على بن ابراهيم رفعه ابو عبد الله
 عليه السلام قال طلبت العلم ثلثة الى اخره كما نقلناه
 فقال له مرفوع لانضاله بالمعصوم وان كان منقطعاً
 بل لم يصل واقفاً على بن ابراهيم فانه بالنسبة اليه يمكن
 يكون متصلاً وكذلك بالنسبة الى محمد بن يعقوب اذا كان
 على بن ابراهيم قد رواه آياه متصلاً ومحمد بن يعقوب هو
 الذي حذف السند فظلمه **التاسع الموقوف**
 وهو المرفوع عن الصحابة لاصحاب الائمة ثم قولاً او ضلاً
 متصلاً كان او منقطعاً صحيحاً او غيره وليس يعمل في غير هذا

الموقوف

فقال

ففقال وفت فلان على فلان مثلاً اذا لم يكن من اصحاب
 المعصومين وبعض الناس يسمي الموقوفاً ثراكاً لمقطوع
 الا في وليس تجوز ان فتح سنده **واعلم ان** من
 الموقوف قول الراوي كما نقول ونفعل كذا او كانوا الا
 يرون اسماً بكذا اذا لم يصف ذلك الى زمان المعصوم
 اما اذا اضيف ضد يكون مرفوعاً اذا كانت قرأه الا حوال
 على العزم بذلك لعدم خفائه عنهم كما تقدم وقال بعض
 الحديثين فغير الصحابة مرفوع وهو في رواية كان مما
 لا يدخل الاجتهاد فيه كشان التزول ونحوه والافق
العاشر المقطوع وهو المرفوع عن التابعين فهو
 ثم او ضلاً واصحابنا لم يفرقوا بينه وبين الموقوف فيما
 يظهر من كلامهم **الحادي عشر المنقطع** بالمعنى
 الاعم وهو ما لم يصل اسناده الى معصوم على اي وجه
 كان وهو ستة اقسام لان الحذف لقام من الاول او
 الوسط او من الاخر اما واحداً او اكثر **او ٢ ما**

المقطوع

المنقطع

من

حذف من قال اسناده واحدا واكثر وهو المعلق ما خذ
 من تعليق الجار لفطع الاتصال فيه وقد استعمل بعضهم
 وحذف كل الاسناد كقولهم قال النبي او قال الصادق
 عليه السلام كذا او قال ابن عباس كذا وقد اخذ الحجة العامة
 بالصحح ولا يثبت عندهم تعليق الا اذا كان جسيما كالحج
 كمال وفعل وامر ونهى لا مثل يروى ويحك فليست
 لا تظن ما رواه الشيخ في التهذيب والاسناد عن الحسن
 بن سعيد ونحوه ممن لم يلحقهم وكذا ما رواه في النسخة عن
 اصحاب الائمة وغيرهم معلنا بل هو متصل بهذا الحديث
 لان الرجال الذين بينهم وبين من رووا عنه معروف لنا
 لذكرهم في ضوابط قبولها بحيث لم يضرهم فريضة في ذكرهم
 لم وعدة وانما قصدوا الاختصاص ان كان شيء من ذلك
 غير معروف والواسطة بان يكون خبره ذكر في ضوابطهم فهو
 معلق وقد ايت منه شيئا في المذهب لكنه قليل جدا
 سم و عم المنقطع بالمعنى الاخص وهو ما حاذ

من وسط اسناده واحدا واكثر واعلم ان القطع في الاثنا
 مطلقا فلا يكون معلوما بسهولة كان يعلم ان الروي لم
 يلق من زوى عنه وهو الواضح وقد يكون خفيا لا يدرك
 الا المصلح بعلم الرجال ومعرفة مراتبهم وهو المدلس
 قد يقع ذلك من سهو مدرك الكتاب ه و عم المثل
 وهو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه بغير واسطة او بوسطة
 فيها او تركها عدا او سهوا واحدا كان المثل وكذا اكثر
 وقد اتفق علماء الطوائف كلها على ان قول كبرئ القائل
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا او فعل كذا بشي
 مرسل او بعض العامة من غير المرسل بهذا ويقولون ان
 قيل النبي اثنان فهو منقطع وان سقط اكثر فهو معضل
 والمشهور في الفقه واصوله ان الكل يطلق عليه اسم
 وقد اختلف العلماء في الاحتجاج به فقيل يحجج به
 وقيل لا مطلقا وقيل يحجج به اذا اعتضد بغيره كتاب
 او سنة منواتر او عموما او دليل العقل او كما قيل لا

بين الأصحاب وانضم اليه ما يؤكده كان جاء من وجه
 آخر مستد وان لم يكن صحيحا فيكون له كالتشاهد اذا
 لو كان صحيحا كان العمل به دون الرسالة وكان مرسله
 معلوم المخزن عن الرواية عن بحر - ولهذا قبلت الأثر
 من راسل ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى واحدين في نفس النظر
 لا يتم لإبراهيمون الأثر ثقة ولا بأس بذلك وان كان
 في تخلف ذلك نظر لأن مستند العلم ان كان استقراء
 احاديثه فوجدتها مستندة كما يظهر من كلام اصحابنا
 وقد نازعهم صاحب البشري ومنع دعواهم فهذا
 اسناد ولا يثبت فيه اذا كان الاستقراء تاما والافاق
 ولو كان حسن النظر فهو غير كاف شرعا وان كان اسنادا
 الى اختياره فرجحه الى شهادته بعد له الراوي المجهول
 وسباني ما فيه وليس من المرسل عندنا ما يقال فيه
 عن الصادق ع قال قال النبي صلى الله عليه وآله الكذاب لو
 متصل من هذه الجملة لما ثبتت انشأ الله ويعلم

الارسال بعدم الملاقات ومن ثم ترجح الى التاخير فيتم
 كثير اما استعمل قدما المحدثين منا ومن العامة قطع
 الاحاديث بالارسال ونحوه وهو مكروه او حرام اذا
 كان اخبارا الا اذا كان بسبب كتمان ونحوه فقد روي
 بطريقنا الى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 احمد بن محمد بن خالد عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال امير المؤمنين ع اذا حدثتم بحديث
 فاستندوه الى الذي حدثكم فان كان حضا فلكم وان كان
 كذا فاعلموه وروينا عن ابي عبد الله ع انه قال يا كذا والكذب
 المخترع قبل له وما الكذب بالمخترع قال ان يحدثك الرجل
 بالحديث فخره ورويه عن الذي حدثك عنه **الثاني**
عشر لمعضل وهو من عضل اي صفة هو اسقط
 من اسناده اثنان او اكثر من الوسط او الاول او الآخر
 فهو عيبان عن الثلاثة الا في امر الشبهة المذكورة في
 المنقطع **الثالث عشر الشار والشار والشار**

المعضل
 والشار
 والشار
 والشار

اما الشاذ وان كان روي عنده وعند الشافعي ما
 المشهور وان كان روي عنه لا ان يروى ما لا يروى غيره
 وقد عمل به بعضهم كما انفق الشيخان في صحيحه فذاه فبين
 دخل في الصلوة بشتم ثم احداثه بوضاء حيث يجلد
 الماء وينفي على الصلوة وان خصاها بحالة الحديث
 واما المنكر فما خالف المشهور وكان روي عنه غيره وقد
 بطلوا الشاذ عندنا خاصة على ما لم يعمل بهما العلماء
 وان صح اسناد روي بهما روضة غيره او يكرر وقال بعض
 العامة الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد فخر به ثبته
 او غيره وهو مشكل فان اكثر احاديثنا واحاديثهم من
 هذا القبيل ولم يطلوا احد بجلها اسم الشاذ وقد
 بطلوا على الشاذ اسم المنكر وقال بعض الحديثين الشاذ
 هو المنكر الذي لا يروى منه من غيره روي وقيل ان
 الصالح من العامة فقال الحديث ان خالف من يفر
 به احفظ منه واضبط فشاذا حرد وان لم يخالف وهو

احد لضابط فيصح وان رواه غيره لضابط لكن لا يجد
 عنهما فحسن وان بعد فتنكر والمنكر على هذا ما يروى
 الضعيف مخالفا لما رواه الناس كما قد ساء واعلم ان
 قول الفقهاء والمحدثين هذا الحديث تفرد به فلان ان
 لم يروى سؤفلا لا يقتضي ذلك في الحديث شذوذا
 ولا منكر ابل يعني له حكم المقر واولي بذلك ما لو قالوا
 تفرد به اهل الحجاز والعراق **ثم يمان الاول**
 الشذوذ قد يكون بزيادة لفظ في الحديث قد رواه الثنا
 او غيره ثم ناقضا ومذهب الجاهل منا ومن العامة قبول
 الزيادة مطلقا اذا كانت على شرط ما يقبل وقيل
 ان رواه غيره من رواه ناقضا ولا يقبل ممن رواه ناقضا
 والمعمد الاول **الثاني** اذا روي بعض الثقات
 الحديث مرسل وبعضهم رواه متصلا وبعضهم موصولا
 وبعضهم موثوقا وبقية الراوي الواحد في وقت وفي
 في اخر او صلة في وقت وارسله في اخر او نحو ذلك

ان الحكم للارفع سواء كان المخالف له مثله او اكثر منه
واقوى لان ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة وقيل الحكم للأكثر
وقيل للأكثر ومع التساوي فالأقوى على التصبط ونحوه
الخصوم ما قلناه وليس وصل الحديث فادناه وارساله
اخرى مثلاً فادناه في عدالة الراوي وفي الحديث قال
بعض العامة يقدح في عدالة وصل ما ارسله الحفاظ
وليس بشئ فيكون لهذا حكمه من القبول ان جمع شرائطه
وكذا لورفع ما اوقفوه لان ذلك كالأبادة وهي بول
بشرطها ان قلت الارسل فادح في الاتصال فترجم
وتقدم من قبل تقدمهم الحجج على التعديل فقدم
الحجج انما قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة هنا مع
الواصل **الرابع عشر الخبر بكل من يجمع الحديث**
وهو روى عنه لعدالة وضبطه كالحسين بن سعيد وابن
ابن عمير اذا انفرد عنه بالحديث رجلاً متى غير ما فان رواه
اشان او ثلثة متى غير ما وان رواه جماعة متى مشهوراً

الموصول

المتن

ويذكر

ويدخل في المقرب بما انفرد راوياً بزيادة في منه او في
سند موثوق به يكون صحيحاً او قد يكون غير صحيح وهو ايضا
انما ان يكون غيرياً فاضناً وسناداً وهو ما انفرد به رواية
منه واحداً وسناداً الاثنا كحديث جعفر عنه جماعة
عن رجل اذا انفرد واحد برأيه عن آخر ولا يوجد ما هو
من الاسناد الا اذا اشهر الحديث المفرد في رواية عن
به جماعة كثيرة فانه يصير غيرياً مشهوراً كحديث الثعلبي
بالنيات فان اسناده متصف بالزيادة في طرفه الأول
بالشهر في طرفه الآخر وكذا ما اثر الترتيب التي اشتملت عليها
الضائفة ثم اشهرت **الخامس عشر المصلح** العلة
عبارة عن سبب ما مضى فهو مضعف للحديث كما في مثله
في سند مع ان ظاهره السلامة وانما ينظر لما غاب
في الحديث ويقال الحديث الواقع فيه العلة المصلح لا ينجح
اللام والحج من قال معلولاً ما وقع العلة في المتن فكل من
تركيبه ومخالفة القواعد البرية او لدليل قاطع او لوقوع

المعلل

الاستفاد



الاضطرار بين من الراوي الواحد قبل على عدم ضبطه
عدم ضعفه واما في موضع في السند فكما شئت الراوي بين
الثقة وغيره ورواية الراوي عن لم يلقه قطعا او مخالفة
غيره في السند مع قرينة اخرى تدل على عدم موافقه
في الموضوع ونقص في المرفوع او اذ كان سند في سند
يخوف ذلك بحيث يغلب على ظنه التحلل فيحكم بعدم الصحة او
يقف فيه وقد يطلق العلة على غيره ما ذكرنا الكذب الراد
وغفلته وقطعه الحديث وارساله ويخوف ذلك مما حجب
ضعفه **الثامن عشر المضطر** والاضطرار
هو الاختلاف وهو قد يكون في السند كان بروية
عن ابن ابي عمير وقرنه عن محمد بن مسلم وقد يكون في المتن
كان بروية قرنه فانما وقرنه ناقصا او بروية قرنه بما يجازي
الترق الاخرى وقد يكون ذلك من راد واحد وهو اصح
وقد يكون من اكثر وهو ضعف الحديث للاشعار بعد
الضبط نعم ان رجحا أحد الروايتين بخط رادوا في ضبطه

الاضطرار

ويخوف ذلك في الحكم للراجحة **التاسع عشر المقلوب**
والقلوب عبارة عن ان يكون الحديث عن راد فيحصل عن اخر
ليعرب فيه كان يكون عن محمد بن فليس فيحصل عن محمد بن مسلم
وهو حرام للتمسك بالكذب من عرف به سقطت عدالة
السادس عشر المدلس وهو ما انسخ عنه الكذب
ما حذر من الدلالة وهو فئان تدليس الاسناد وتدليس
الشيوع اما تدليس الاسناد فكان يروي عن عاصم ما لم
يسمعه منه وهو ما سمعه فانما قال فلان او عن فلان بان
ياخذ من كتابه او يجلده به رجل اخر وفسده بذلك ويروج
الحديث ويحسبه او علوه الاسناد والترفع عن ان يروي
عن رواه عنه وهو مكره جدا بين اصل الحديث حتى قال
بعضهم من عرف به ضابطا مجرحا مردودا لروايته اما ان قال
سمعت او حدثني وعلم انه لم يسمع منه كان ذلك جرحا
محالة ولو اختلف منه سماع منه لم يحكم عليه بالتدليس ولا
المسلم على الصحة وهذا القسم من التدليس لا يخرج عن اطلاق

الاضطرار

الاضطرار

المقدمة من الغلب واللفظ والارسال واما انما ليس
 الشيوخ فبان بيقين شجة او يكتب او ينسب بما لا يعرف
 به غيره ضرورة وكرهنا اخذ من الاول وسبب الكراهة
 فيه نوعان فاحدهما معرفة ومختلف الحال في كراهة محضه
 لكونه المدلس ضعيفا او ضيرا او يجمع منه كثيرا فاصبح
 من تكراره لا يبعث او يخون ذلك **الثامن عشر** المدلس
 والادراج ان يذكر الراوي حديثا ثم يبيعه كلاما لنفسه
 او لغيره فيريد من بعده متصلا فهو قوله من الحديث و
 يقال للراي مدراج بفتح الراء والحديث مدراج فيه من
 اقسام الادراج ان يكون عند حديثان باسنادين
 فيروي بهما باحداهما او يجمع حديثا من جماعة مختلفين في
 اساده او ضيق غيره ويرغبهم بالثاني وكله حرام وانما
 ينظر له الخلفا في وكثيرا ما يقع عن غيره على ان يلحق الراوي
 بالحديث فيسبر الوسخ لفصل الموضوع فهو من مبد
 منه ومثل هذا ينظر في اجازات الكتب كثيرا وقد

لنا في كتاب التمهيد مواضع حكمنا فيها بالادراج ومنها
 بطلب فيها ذلك ومواضع يشك فيها وسبب ذلك على
 فصل النسخ الحديث عن غيره بدائرة ونحوها فاذا وقع
 كلام للمصنف مناسب الحديث وهم كونه منه **المكمل**
عشرين الموضوع وهو من الاحاديث ومخرج
 مع العلم به من اقسام الاقسام كان الامع اليها ويعرف للشيخ
 باقرار واضعه وعقوله او كراهة لفظه او في رتبته في
 الواضع او الموضوع له كما وضعه العلامة في حق من كان
 وضع ليقين من الاحاديث في ان الامامة لهم والنوا
 اقسام اعظمهم ضرر بل قوم ينسبوا الى الزهاد ووضعوا
 احاديث حسنة في زعمهم فيسلفي الناس موضوعهم بالقول
 فقههم وجوزت الكرامة الوضع في الترغيب والترهيب
 هو خلاف اجماع المسلمين ومن الموضوع الاحاديث التي
 عن ابي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة كما ذكره بعض
 العامة حتى ضمنها اكابر المفسرين فغاب عنهم وقد صنف

يجوز في العامة في الموضوعات مجلدات والجميع من الصنف
 الذي الملتصق في غير الغلط **أصل** ينبغي الخازن
 المتبني للزيادة في السند والنقص في زيادة ان يزيد الزيادة
 في قول السند او وسطه او اخره رجلا او اكثر والحاصل منه
 عنه بان يكون الراوي قد روى عن شخصين واسطره في
 روى الحديث بينهما رجلا او اكثر وانما يثبت في المتفقون
 وهو عندنا وعند العامة ناد والوقوف بل لا اعلم ان يثبت
 منه شيئا وانما النقص في ان يروى عن رجل عن اخر ومعلوم انه
 لم يلحقه التحفة ولم يرو عنه فيكون ان يروى عن رجل او
 وانما ينظر في المصنف يعرف الرجال ورجالهم ونسبهم
 لبعض وقد جمع من سوانا في كتابنا كما وقع في كثير من
 المتقدمين فيهم سالة واصحها من فهرست الشيخ الطوسي
 او من باقي كتب الاخبار حيث وقعا بين في حمل ذلك معرفة
 اخبار الائمة ولحداد واحد او من نحو من الزيادة الائمة
 ومن لم يلحقه وقد صنف احبنا في اصحاب الائمة كتابا ذكرنا

احباب كل امام ومن نحو منهم امامنا واكثر وكتاب بن ابي
 رجاء في الرجال فمن لنا عن جميع ما صنف في هذا الفن
 وانما اعتمادنا الآن في ذلك على مطالعة فهرست الشيخ
 الطوسي في تصديقه ذلك فائدة جليلة ونفع فيه بابا
 واسعا **أصل** من الماتم على الفقيه في الاخبار حيث معرفة
 ناسخها ومنسوخها فان كثير من الاختلاف فيها وفي
 الاحكام انما نشأ من ذلك فتدري ما يطرأ على المسئلة
 عن محمد بن يعقوب عن علق من احبنا عن احمد بن محمد عن
 عثمان بن عيسى عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 قال قلت له ما بال قوم يروون عن فلان عن فلان عن
 رسول الله صلى الله عليه واله لا يثبتون بالكذب فيجب عليكم
 خلافة قال ان الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن وروى عنه
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي مخنف عن عاصم بن حميد
 منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني
 عن احباب محمد صدقوا عليه السلام كذبوا قال بل صدقوا فقلت

فما بالهم اختلفوا قال ما علم ان الرجل كان باي رسول
 الله صلى الله عليه واله فبسطه عن المسئلة فيجب فيها بالحوار
 ثم يجيب بعد ما نسخ ذلك الجواب ففتح الاحاديث بعضها
 بعضها ومثل ذلك ايضا ورع عن علي ثم منه ما عرفت من
 الرسول فكنت خبتكم عن زيارته فيؤخره بها ومنه
 يعلم بقول الصحابي كان اخر الزمر من رسول الله صلى الله عليه واله
 الوضوء مما مسته النار ومنه ما عرفت بالناجح ومنه ما
 عرف بدلالة الاجماع والاجماع لا يفتح ولا يفتح ولكنه
 يدل على ناسخ وهذا النوع لا يوجد في احاديثنا
 عليه السلام صلا لعدم الفسخ بعد رسول الله صلى الله عليه واله
 مشيرون لما استقر عليه الشرع نعم قد بدلت احاديثهم على ان
 بعض الاحاديث وبعض الاحكام المستفادة من السنة قد
 نسخت لانها هي نفسها ناسخة **اصل** ومن المات ايضا
 على الغيبة الحديث مع من في المحقق والخوف وقال ان ثبت له
 الا تخاف ويكون في الاسناد والمسنون في الاسناد مثل

من معونة بالباء المضمونة والراء وترتبا بصحت والباء المشا
 من تحت والراء والعوام من المراجع بالراء والجيم صحة بعضهم
 بالراء والحاء ومن الممنون حديث زيد بن ثابت ان النبي
 صلى الله عليه واله اخبرني المجدي انخذ حج من جيبه صلى
 فيها صحة بعضهم فقال جيم وحديث من صام رمضان
 ستا من شعبا صحة القول شيئا بالمخبر وقد يكون شحيف
 صحيح كحديث غاصم الاول حول بعضهم فقال واصلا الامة
 وكتاب ابن داود وابيضاح الاشياء للملازمة وقد كلفنا
 بالكثر المات من فلك والله الحمد **ادب الحديثين**
والعلماء اصل اعلم ان علم الحديث علم شريف جدا
 وهو من علوم الاخرة من حرم خسر عظماء من ذنوبه
 فضلا وجبنا قال بعض العلماء لكل دين فرس وفرسان هذا
 الدين اصحاب الاسانيد وقال بعضهم ليس في الدين اسناد
 الا وهو بعض اهل الحديث واذا البندع الرجل نزع حذاء
 الحديث من فلكه قال بعض الفضلاء ليس ثقل على اهل الحديث

في الحديث
 من الحديثين

ولا انقضوا اليهم من سماع الحديث وروايته فالواجب على
 وحامله ملازمة التقوى ومكارم الاخلاق والتواضع سكا
 التسمي ونسج البتة وتطهير قلبه من سحر المباشرة والمارا
 ضد وبنا بطريقا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحق
 عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن ربيع بن عبد الله
 عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر قال من طلب العلم لباهي به العلماء
 او يمارى به السعفاء او يفتخر بوجوه الناس اليه فليتبوء ^{معه}
 من النار ومن بنا بالظرف عنه عن علي بن ابراهيم رفعه الى
 ابي عبد الله قال طلب العلم ثلثة فاعرفهم باعمالهم
 وصفتهم ^{للجمل} بطلبه للجمل والمرء وصف بطلبه ^{للجمل} لا
 والتخل وصف بطلبه للقف والعقل فصاحب الجمل ^{للجمل}
 المرء مودع ^{منه} من الفضائل فانه في الرجال يذكرك العلم و ^{صفه}
 العلم فلا يترك بالخشوع وتخلي عن الورع فد قال الله ^{معه} حثو به
 منه جزوه صاحب الاسطالة والجمل وخب وملتق ^{بسط}
 على مثله من اشباهه تواضع للاغنياء من دونه فوكلوا

لا اسطالة

التخل

هاضم

هاضم ولد به خاتم فاعى الله على هذا خبره وقطع من العلم
 اثره وصاحب الفقه والعقل وكأبه وخرن ومهره ^{معه}
 في برزخه فام القليل في خدمه يعمل ويحشى وجلاد ^{معه}
 مقبل على شانه عارفا باهل زمانه مشوحا من اوثاق ^{واعطاء الله}
 فشا الله من هذا اركانوه واعطاه يوم القيمة امانه **اصلا**
 ويستحب للعالم والحديث اذا رخصه محلل الدرس والحديث
 ان يظهر وينطق بلبس الاشياء البض النطقه ويجلس ^{معه}
 متمكنا في محله اذا رفع احد صوزيه بما يناسبه ^{معه}
 على الحاضرين كلامه ويجلس مستديرا القبلة يستقبلها ^{معه}
 لا تخم في الاغلب اكثر منه ويغني محله ^{معه} بحمد الله والصلوة
 على نبيه وآله ودعاء يلقو بالحال ولا يترك الحديث ^{معه}
 فيضع ذلك من فميه وليستصت الناس اذ حصل ^{الحسن}
 لفظا وكلاما ذكر النبي واحدا ^{معه} الائمة صلى الله عليه وآله كذا خلت
 واصحاب الائمة واكابر العلماء يبغي الترحم عليه ^{معه} والثناء
 عنهم وان كان عنه من امره نفي عنه ما ويجس بالحديث

يحتل

معه

غيره الشاء على شجرة باللفظ والكناية بما هو اهله ولذا
له ولا باس بذكره بلفظ او وصفا وحرفه او ام اذا عرف
بها واذا روي الحديث عن جماعة فقدم ارجحهم وليست على
صفحة الحديث وضد ما فيها من علو وقائده الى ضيق
مشكل وليست بغير ان يحدث بما لا يحتمل عقول السامعين
او ما لا يفهمونه فقد روينا باسنا يدنا عن محمد بن يعقوب
عن جماعة من اصحابه عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن
رفضاء عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال ما اكلم
مسئله عليه السلام العباد بكنة عقله فخط وقال انما علمت ان
احد ان يكلم الناس على قدر عقولهم وليست بغير ان يجمع مجلس
الدرس والحديث بحكايات وقواعد وانشادات من
الحال في الزهد والاداب مكارم الاخلاق ونحو ذلك
فقد روينا بطريقنا عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حمزة بن الجهمي رفق قال كان
المؤمنين يقولون وحوالناكم ببدء الحكمة فافهموا

كما نكل الابدان **اكمل** وقد خافنا هاهنا السنن
الذي يصدق فيه لاسما منه فادنه فنفه بعضهم قبل وقوع
العلم وكما للقوة وضعه بعضهم قبل الاربعين وليس بشي
والحق انه متى اجتمع الى ما عنده مجلس له اذا كان قادرا
على اذنه بحقه وشرطه في اي من كان ومجيبا عن عباد
عنده اذا خشي الخلط طهر او خرف نعم الاولى لا لا يحد
بحدته من هو اولي عنه بذلك لو فور علمه وعلو مستد
حسن ضبطه اذا كان احد الحديث عنه منبسطا وكان في
بلد واحد واذا طلب منه الحديث وهناك من هو ارجح
منه فالاولى له الارشاد اليه فان الدين الضيق والاشي
ان يمنع من بذل الحديث لاحد لكونه غير صحيح اليه فانه
يرجى له صحتها فندجاء في الآثار عن بعض العلماء الاجا
انه قال طلبنا العلم لغير الله فاني ان يكون الا لله وقال
بعضهم فواصلنا الى الله وليجهد كل الجهد على نشره
واذا عنده ميله والترغيب فيه يتما في مثل زماننا هذا

الذي

الذي كاد ثمنه من فيه ثارا والوحى والنبوة والأئمة
المصومين بالكلمة فان بذل الجهد في فادته وسبقنا
في يومنا هذا من اقم الواجب وقدر وينا بطرفنا عن
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى
محمد بن اسمعيل بن بزيع عن منصور بن عازم عن طلحة بن
عن اسمعيل بن محمد قال فرشت في كتابي على ان الله لم يزل
على الجهد اطلب العلم حتى لا يلقى العلماء عهدا
بذل العلم الجهد الى طالب العلم والمجد
اصل فذلك من اداب الطالب جنة ويحب عليه
ايضا ان يجمع التبت والاحلام من الله تعالى في طلبه الحزم
الوصول به الى غرض الدنيا فقدر وينا باسانيد الى
محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن القاسم بن محمد
الاصمعي عن المنقري عن حصن بن غياث عن اسمعيل بن
عليه السلام قال من اراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن
له في الآخرة نصيب وينا عنه عن الحسين بن محمد بن

مرآة الجليل

عامر عن علي بن محمد عن الحسين بن علي الوشاء عن احمد بن عمار
عن ابي جندب عن اسمعيل بن محمد قال من اراد الحديث لمنفعة
الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب من اراد به خير الآخرة اعطاه
الله خير الدنيا والآخرة ثم سئل الله التوفيق لطلب العلم
الاحكام في الجنة والآداب ثم فرغ جهده في تحصيله و
امكانه وبذل الشراع من اعلم راسي من يعلم من الشيوخ فاذا
استوفى ما عنده او غرضه منه طلب من عنده ما يورثه في
فطر كان عقدا الا في الاخرى ذلك كان يستعمل الصدق
الاول ولما الان قد انقضى كثر الاحاديث واهتم بها في
اصولها الخمسة فالواجب الان كتابتها ونسخها في كتبها
عن الشيوخ مما امكن لتكرار عندها طرفها ويكون ذلك
الاضال اصل وينبغي لطالب العلم والحديث ان يستعمل
ما بعلمه من احاديث العبادات والسنن والآداب فان
العلم العمل وهو كونه في سبيل الله فقدر وينا باسانيدنا
عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن

سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
قال العلم مفرد وقيل العمل فمن علم عمل ومن عمل علم والعلم جند
بالعمل فان ابحاثه الا ان محل درينا عنه عن عدة من صحابة
عن احمد بن محمد بن خالد عن علي بن محمد الفاشقي عن كرو
عن عبد الله بن الحسن بن الجعفري عن ابي عبد الله قال ان الدنيا
انما جعل يعلم ذلك موضع من القلوب كما ان المطر من
الصفاء وديننا عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن القاسم
محمد بن سلمان بن داود المنقري عن حماد بن عيسى قال
قال لي ابو عبد الله من تعلم العلم وعمل به عي في ملكوت
السموات اعظم **اصول** وينبغي لطالب العلم والحديث
ان يكون فرجه ومن سمع منه كل التوفيق وان ينادي معه
عائنه الادب فان ذلك من اجلال العلم واسباب الاتقان
والترقي فقلد وديننا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
الطمار عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن
بن وهب قال من شابه ابا عبد الله في قول اطلبوا العلم و

نزيهنا

من يواضعه بالحلم وفواضل من تعلمونه العلم وفواضلوا
لمن طلب منه العلم ولا تكونوا علماء جبارين في هذا العلم
بحكم وبالحكمة ينبغي ان يخرجوا رضاهما امكن وان لا يظول
عليه بحيث ينجيه فقلد وديننا عن محمد بن يعقوب عن علي
بن محمد بن عبد الله بن احمد بن محمد عن محمد بن خالد عن سليمان
بن جعفر الجعفري عن ذكره عن ابي عبد الله قال كان يقول
ان من حق العالم ان لا يكثر عليه السؤال ولا ياخذ بشوية اذا
دخلت عليه عنده قوم فسلم عليهم جيبا وخصه بالتحية
دونهم واجلس بين يديه ولا تجلس خلفه ولا تنظر بين يديه
ولا تشر به ولا تكثر من القول قال فلان وقال فلان
خلد والنول ولا تضجره بطول محبة فاما مثل العالم
التي لا تنظرها حتى يسقط عليك منها شيء والعالم اعظم
اجرا من العالم الغاني في سبيل الله ومن الارباب
بشيرة في امور كل واحد وخصوصا ابتغاء في التحصيل
لنحوه ان يمنع الجاهل او الكبر من اخذه من هيبته من

هو دونه
الذي

او نسب ونحوها وليصير على حقا شجرة اذا وقع وليكن
 ما عساه يستر عليه من هفواته ووافاته لا موصولا من عنده
 الله تعالى وليبين بالمتم بما يستر عليه وليكتب بتمامه ولا
 يخصصه ولا يضيعه وفيه كما لا يبينه فان العبر هو ^{التي} يبين
 لا خلف لها ولا من **اصل** ولا يبين ان يبين ^{بالفتح}
 والرواية دون معرفة وفيه معرفة ضعيفة ومحملة وفيه
 معانيه ولغته واغرابه واماءه رجال سنده محققا كل ذلك
 بحسب الامكان متصفا باغراب مشكلا وضبطه من كتب
 اللغة ولبس غريبه وهو ما وقع في شدة من لفظه غريبة
 غامضة بعيدة عن الفهم لقله استعمالها وهو قديم
 اعني بهما القدماء من الخاصة والعامة وقد ألف ابو جعفر
 محمد بن بابويه كتابا في غريب احاديث النبي والآخرة
 وحسن ما ألف العامة فيه كتاب الغريب يعني غريب القرن
 والحديث ثم ينبغي ان يذكر بحظوظه وقباحت اهل المعرفة
 من هو فوفه او دونه او مثله ما امكن فان حتى العلم ^{كان}

وقل ان ينكشف مجلس المباحث والمذاكرة الاخر فانه
 جديده ومن ما روى علم صدق ذلك وقد روي باسانيدنا
 عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله ان الله عز وجل يقول تذاكر العلم بين عباده
 فما نجي عليه القلوب بالمشة اذا هم انتموا فبذل المعري ^{فيها}
 عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان
 عن ابي الجارود قال سمعت ابا جعفر يقول يقول رحم الله عبد
 العلم قبل وما احبب العلم قال ان تذاكر به اهل الدين واهل
 الودع وروينا عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن عبد الله
 بن محمد الجاني عن بعض اصحابه رفته قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله تذاكر واوتلا فوا وتحدثوا فان الحديث جلاء
 القلوب ان القلوب ترين كثر من السيف وقال بعض الفضلاء
 اذا لم يذاكر ذوالعلوم يعلمه ولم يستفد علم انى ما تعلمه
 وكم جامع للكتب في كل مذهب يزهد على الايام في جمعه

أصل وإذا تأمل التخصيف فليست جامعا للظاهر
 من باب الأدب بل يشتمل على العلم والحدوث وتبعث
 بالشرح وبين المشكل والمفارقة على الأحاديث ما
 أمكن من المسائل الفقهية وبيان ما فيه من الفضايلة
 واللطائف الأدبية فان ذلك باب من أبواب المجاهد
 الله تعالى ثم لبثوا الله في رواية ما لم يروه من الأحاديث
 ترك ما يشك في صحته إلا ان يبين ذلك فقد روي
 عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي
 عن علي بن النعمان عن عبد الله بن مسكان عن داود بن
 عن أبي عبد الله الزهري عن أبي جعفر قال لو فوفيت عند
 خبر الأضاح في الهلكة وركب كل حديث لم يروه خبر
 روايتك حديثا لم تحفه روي عنه عن علي بن إبراهيم
 ابن أبي عمير عن هشام بن سالم قال قلت لأبي عبد الله ما
 حق الله عز وجل على المتأخرين ان يقولوا ما يعملون و
 يكفوا عما لا يعملون فاذا فعلوا ذلك فقد أدوا إلى الله

المشكلة

منه

أصل في كيفية سماع الحديث وتجليه والذي ينبغي
 عليه البحث من الخاصة والعامة من ذلك شأن طرفي
 سماع لفظ الشيخ من حفظ أو كتاب هو الأمل وهو ما
 الأصابع عند المجاهد لأن الشيخ اعرف بوجوده فادب الحديث
 ولأنه خلفه النبي وقد سمع الناس ولأن السامع أو
 قلبا وتوزع الفكر إلى الفاري أسرع ولا خلاف في أنه
 للسامع جفنان قبول حدثنا واخبرنا ونبأنا وبياننا
 وبمعناه قبول وقال لنا وذكر لنا هذا في الصدق الأول
 ثم شاع مخضبة خبرنا بالقرينة على الشيخ ونبأنا وبياننا
 وقال بعضهم حدثنا واخبرنا ورفع من سمعنا ذلك في معنى
 دلالة على أن الشيخ رواه أباه واقا قال لنا وذكر لنا
 خبرنا لا يوجب سماع المذاكرة وهو يشبه ووضع العبارة
 قال وذكر من غيرنا ولنا الثاني القرينة على الشيخ و
 بغيرها أكثر الحديثين عرضا سواء قرئت أم لم تقرأ
 نسمع من كتاب أو حفظ سواء حفظه الشيخ أم لا إذا

اسله هو ان يقره ويصبره وهو رواية صحيحة بلا خلاف مع
 اختلافوا في مساواة التماع من لفظ الشيخ فبعضهم رجمها
 وبعضهم رجمه وبعضهم ساوى بينهما والآخر في الرواية
 بما قرئت على فلان او قرئ عليه وانا اسمع فافترية ومنع
 جماعة فيها سمعت ومنعت اخرى حدثا ولا باس بالمعنيين
 نعم يجوز الخبر باعتبار الجاهل والمشاخرين ومضى كان الا
 مبدع غير موثوق به لم يصح التماع ان لم يحفظه الشيخ واذا
 قرئ على الشيخ فان لا اخيرا فلان او نحوه والشيخ مضى فاهم
 غير منكر صح التماع وجازت الرواية ولا بشرط بطريق
 على الاصح عند الجمهور وقال بعضهم ليس له ان يقول هكذا
 ولان يجهل به وان يرويه فان لا شئ في عليه وهو يجمع والمجوز
 الاول وانه يجوز اخيرا لان القراءة عليه التكون في
 معرض النقل عنه كالنطق وطريق العلماء المعتبر بينهم ان
 يقول فيها سمعت حدث من لفظ الشيخ حدثي ومع غيره حدثا
 وفيما افترية على اخبرني وفيما افترية محض اخبرنا ولا يجوز

او شك هل
 كان معه
 احده

عندهم

عندهم ابدال كل من حدثنا واخبرنا بالآخر في الكتب المتواترة
 فصرح اذا فتح السامع حال القراءة من الشيخ وغيره قال
 بعضهم لا يصح التماع وهو خلاف ما عليه الصدا الاول
 ولو قيل انهم انهم المرفوع عليه صح والافلا كان ذا وجب على
 ان المجاز مطلقا كما عليه الصدا الاول وجب اذا امن النقط
 او التغير بان يفوته شئ من المسموع او يحرفه والا لم يجوز
 ويجري هذا الخلاف فيما لو يحدث الشيخ والسامع او فرط
 الفارسي في الاسراع او ادغم بعض الكلمات في بعض والحق
 انه يبين عن القليل منه سيما مثل اليوم والكتب مضبوطة
 معروفة لكن بشرط صحة النسخة وعدم تغير المعنى ونحو
 للشيخ ان يتم الاجازة لكل السامعين برواية ذلك الكتاب
 ما شئ منه ولم يفرق وان كتب لاحدهم كتب سمعته معنى
 واجزت له روايته عن من شأني بطريق المتصلة الى الا
 المعصومين **فروع** آ لو عظم جمل الاملاء فبلغ
 عن الشيخ والفارسي رجل اخر فذهب بعضهم انه يجوز لمن

او سمع بعض
 الى القصة
 منه
 بس

بسم المبلغ ان يرد ما بلغه آياه عن الشيخ وهو حق ان كان
المبلغ ثقة وامن الثقة لقرائن الحال وذهب كثير من المحققين
الى انه لا يجوز **ب** يجوز التماع من وراء حجاب الغرض
صونه واخبر به عدلان او عدل واحد واعتضد بقرائن
الاحوال بحيث امن التلبس كذا يجرى القرينة عليه الرواية
عنه كذلك **ج** اذا قال المسموع عنه بعد التماع
لا نروى عنى او حجب عن اخبارك او نحو ذلك غير مستدل
الى خطأ او شك ونحوها لم يمتنع روايته **د** لو خض
فوما بالتماع فسمع غيرهم يفتن عليه جاز لم روايته عنه **هـ**
لا يشترط علم الشيخ بالتسميعين فلو اسمع من لم يعلم
جاز وكذا لو قال اخبركم ولا اخبر فلانا **الثالث**
وهي كما قال الحسين بن فارس ما خذوه من جواز الماء الذي
نقاه لما شبهه او الحوت نقول استخرجه فجاز في اذا سقا
ما لما شبهه لو ارضك كذا طالب العلم بسنن الخبر العالم
عليه فيجيزه عليه فصل هذا يجوز ان يقول اجزى فلا يمتنع

واجزى له رواية مسنوعة او الكتاب الغلاني وهو على
اضرب **أ** ان يجزى مقبلا المعين كاجزى لكافي وما
عليه فمرسني وهذا اعلى اضرها المجردة عن المناولة واعط
منها ومن الاجازة المفردة بالمناولة ان يقر عليه حديثا
اول المجاز وحديثا من وسطه وحديثا من اخره ثم يجزى وما
قره وما يفتي منه كما ذكره الاخرين عن جعفر الصادق عليه السلام
فقد روينا اما بهذا المتصلة الى محمد بن يعقوب عن محمد
بن يحيى عن احمد بن محمد ومحمد بن الحسين عن ابن محبوب عن عبد
الله بن سنان قال قلت لاميركا الله ع يجزى في الصوم فسمعوا
مضى حديثكم فاضربوا لا اقوى قال اقر عليهم من اوله حديثا
ومن وسطه حديثا ومن اخره حديثا والذي استقر عليه
داي العامة والخاصة جواز الرواية باجازة المعين المعين
وان تجرد عن المناولة والقرينة وقال بعضهم لما حكم للركل
وهو باطل **ب** ان يجزى مقبلا غير معين بل بوصف
العموم كاجزى هذا الحديث وكتاب الكافي لكل احد ولا

كاجزى مسنوعة في الخلاف فيلزم ان يكون الحديث صحيحا
كل ما ثبت عندنا انه صحيح **ج** ان يجزى مقبلا غير معين
كل ما ثبت عندنا انه صحيح

فقال اولن ادرك جزا من جنون وفيه خلاف والاقوى
انه كالاولين وقد سئله اكا بر علما في اجازة غيره
معتن لغير معتن بل بوصف الموت كاجز كل احد ممتوما
والذي يظهر انه جاز ايضا ولا شبهة انه لو لم يكن مع الموت
كاجز رجل او رجلين او زيدا وهو مشترك بين جماعة
لم يجز وان كان المجاز مقتنا وكذلك اجاز غير معتن لمعتن
كاجز نك كتاب المجالس وهناك كتب متعددة نعم لو اجاز
رجلا يعرف باسمه وبوجهه وجماعة كذلك جاز وان لم يعرف
باعتناهم ومن المياطل اجز لمن يشاء فلان اولن يشاء اجاز
وبالحيلة التعليل مبطل على ما اشار فر اهل الصناعة
اجازة المعتن كاجز لمن يولد لقانون والجمهورية
لم يقبلوها ولو عطفها على موجب كاجز نك ومن يولد
لك امكن جوان وقد ضلله جماعة من العلماء في اجازة
ما لم يشمله المجز بوجهه وبه الجاز له اذا شمله المجز وهي باطلا
قطعا واما قولهم اجز نك ما صح او يقع عندك من متوما

فصحيح يجوز الرواية به لما صح عنه مما صدر له قبل الاجازة
لا بعد فاضل هذا يجب عليه البحث ليعلم انه مما كان
قد شمله قبل الاجازة والالم يجز له روايته في اجازة
المجاز كاجز نك مجازا في وقد منع بعضهم والاصح جواز
نعم ينبغي التروى ناقلا ما روي به بذلك لئلا يروى ما لم
يدخل تحته **فرعان** ينبغي للمجزي كتابته في لفظها
فان اخضر على الكتاب مع فصل الاجازة فقد منع بعضهم من
ذلك **٢** لا ينبغي الاجازة ولا يشترط ان اذاع المجز
ما يجز به وكان المجاز من اهل العلم والصناعة للعلم
الرواية وقد اشترط ذلك بعضهم وليس بمشترط عند الفقهاء
ولا المحدثين **الراعي المناولة** وهي ضربان متفرقة
بالاجازة ومجردة فالقروية على انواع الاجازة مطلقة
واكمل منها ان يقر من اول المناولة حديثا ومن وسط حديثا
ومن اخر حديثا كما ورد في الاثر عن الصادق ع وقد نقلنا
سابقا ومن صورها ان يدفع الشيخ الى الطالب اصل عمما

وقابلانه ويقول هذا سماعي اذ رواه عن فلان فلان
عني واجزى لك رواية عني ثم يقبض معك كما
ليني ومنها ان يدفع اليه الطالب سماعه فيسأله هو
عارفه ثم يقبض اليه ويقول هو حديثي اذ رواه عن فلان
عني واجزى لك رواية وقد سقي بعضهم هذا عرضا
وقد سبق ان الفرائد عليه ليني ايضا عرضا فلبس هذا عرض
المناولة ذلك عرض الفرائد وهذه المناولة كالتماع
الفرائد ومنها ان يناول الشيخ الطالب سماعه ويجزى له ثم
يمسكه الشيخ وهذا دون ما سبق ويجوز روايته اذا وجد
الكتاب فاقضه مقابلته موثوقا بموافقة المناولة لا
ولا يظهر في هذه المناولة كثر جرته على الاجازة المحررة
في عقين ولكن شيوخ الحديث يرون لها جرته ومنها ان
بابه الطالب بكاتب يقول هذا روايتك فناولني
اجزى رواية فقبض اليه من غير نظرقية فتصور روايته هو
غير جاز الا ان وثق بخبر الطالب صدقه وروايته وثق

قال حدث عني بما فيه ان كان حديثي مع رايتي من المناولة
جائز الصريح الثاني المحررة وهي ان يناوله مقصرا على
هذا سماعي فلا يجوز له الرواية بها على ما صحه الفقهاء و
اصحاب الاصول وقيل يجوزها وهو غير بعيد ويؤيده
ما روينا به باسنادنا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
باسناده عن احمد بن عثمان الخلال قال قلت لابي الحسن الرضا
الربيع من اصحابنا بعض الكبار لا يقول اذ رواه عني يجوز
لي ان اروي عنه قال فقال اذا علمت ان الكتاب له فارق
عنه وثققت هذه الرواية لم يبق في المسئلة اشكال ^{ثانيه}
جوز جماعة اطلاق حديثنا واخبرنا في الرواية بالمناولة و
هي تقبض قول من جلدنا سماعا وحكي عن بعضهم جوازها
في الاجازة المحررة اية والصحيح المنع فيها منها وتخصيصها
بعبارة مشروها كحديثنا الاجازة او مناولة او اذنا وفيما
اطلق روايته وبعض المتأخرين اصطلاح على اطلاقنا
في الاجازة وبعضهم يقول بنا ان الاجازة وهو الاجود

مفتوح

قال

قال بعض المحدّثين من العامة المعتبرين بين الشيوخ ان يقول
فما عرض على الشيخ فاجازها شفاهاً انبأني **الخامس**
المكاتب وهي ان يكتب مسموعه لغائب او حاضراً
بخطه او بامر به وهي ضربان مجرّدة عن الاجازة ومقرّرة بثلث
ما كتب اليك وهذه في الصحة والقوة كالسواوله المقرّرة
وامّا المجرّدة فمع الرواية بها قوم واجازها الأكثر ولهذا
يوجد في مصنفاتهم كتب الى فلان وهو معمول به عندهم
سعد ود في الموصول لا شعاع بمعنى الاجازة ويكتب في
ذلك معرفة خط الكاتب صدوق ^{ويجد} لا معة من ذلك الكثير
الذي لا ينكر مثل كتب اليه فكتب الي وفرايت خطه وانا
اعرفه ولم ينكر احدنا عوارا الفعل به ولو لا ذلك كانت
مكاتبهم وكتابهم عشا وشرط بعضهم اليه البينة وهو ضعيف
اذا هو غير معروف والاعتماد في مثل ذلك على النظر الغائب
وهو حاصل مع معرفة الخطا ومن التزوير وطريق الرواية
ها كتب الي فلان قال حدثنا فلان واخبرنا ساكنة او

فَالْحَمْدُ
لِلَّهِ

كاتبه ولا يجوز إطلاقاً حديثاً واخبرنا وان جردنا أكثر من
الحديث وكيف كان فاعبرنا هذا فرب من حديثنا الكتاب
الاعلام وهو ان جعل الشيخ الطالب ان هذا الحديث
او الكتاب جماعة فحضر عليه وقد وجب لكل العمل به اذا
صح سنده وجوز الرواية به كثير من علماء الحديث ومنها
بعضهم ويؤيد الاول ما روينا عن ابن النجاشي ان
وما روينا عن أبي جعفر الثاني في بابنا السابح للصحة
وهي ان يوصى عند سفره او موته بكتاب يرويه فلان بعد
موته وقد جوز بعض السلف الموصى له الرواية ونسبوا بعضهم
ولا يابى به اذ هو يلقى الشا من الوجاهة
وهي صدق وجد موثوق غير مسموع من المرتبة هي ان يفت
على الحاد يثبث خطأ رواها الا يروها الواحد فله ان يقول
وجدت او غيرت بخط فلان وفي كتابه حديثا فلان وفي
الاستناد والمثل هذا هو الذي استمر عليه العمل حديثاً
فدعيما وهو من باب المنظم وفيه شوب اسأل نحو العمل به

تعارف
تواریخ و جغرافیای
معدن و معادن
الکتریسیته و الکتریک
لار و ایستگاه
تاریخ و جغرافیای
و جغرافیای

عند كثير من المحققين عند حصول الثقة ومنع أكثر الناس
من العمل بما يوثق به الاقل مما روي به بطريقنا المتكثرة
عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن احمد بن محمد بن
محمد بن الحسن بن ابو خالد شيبويه قال قلت لابي جعفر
عليه السلام جعلت فداك ان مشايخنا رويوا عن جميع
والي عبد الله وكانت الثقة شديدة فكيفوا كتبهم فلم
نرو عنهم فلما ماتوا صاروا يكتبون بسا فاعل عدوا
ها فاقوا حقوا واذا وجدوا شيئا باليف شخص قال ذكره
وهذا منقطع لا شوب فيه وذلك اذا لم يعلم انه رواه ولا
فهو كما الاول هذا اذا وثق بانه خطه والا فليقل يلحقه
عن فلان او فريث في كتاب اخبرني فلان انه خطه او اظن انه
خطه او ذكر كانه خطه او تصليف فلان واذا نقل
من تصليف فلا يقول قال فلان الا اذا وثق بصحة كونه
والا فليقل يلحقه عن فلان او وجد في نسخة من كتابه
فما حاشا في هذه الايمان بالحجج فانك من غير حجج

فان كان النازل منها لا ينجح عليه غالبا التا فاطم النبي
وجوزا جواز الحجج له والى هذا السمع من المستوفين كتابهم
فليس بعد من راي في هذا الزمان حاشا لصحاح الاشياء
في كتابه وجوز لم ينصر على صحة علمه او يثبتهم ولم
الكتاب معروف الموثق وكان معترف الموثق ولم يكن ينسخه
صحيحه من رايه نحو رايه ولم يحكم بصحته ولم يحجز الاعيان
عليه في الاحكام الاسلام في ذلك مخالفا والله ولي التوفيق
اصل في الاستناد العالي والنازل قال بعض العلماء
ان الاستناد من خواص هذه الامة واعلم ان طلب الصلوة
سنة مؤكدة وهو ما عظم رغبة المتقدمين والمساكين
فيه لانه اقل كلفة وابعد عن الخطاء واقرى بالتحقق
اذا طال السند كثرت مظان التحدير واذا قل قلت هو
اقسام اجملها القريب من المعصوم باسناد صحيح نظيف الشك
القريب الى تمام من ائمة الحديث وان بعد ذلك الشك
المعقول بالنسبة الى رواية احد الاصول المحسنة او غيرها من

الاهول المشبهة وقد عرفت به المشقة قولنا والمشاخرون هو
 اما بالموافقة او الابدال والمساواة او المصاحفة فالموافقة
 ان يقع لك حديث عن شيخ محمد بن يعقوب مثلاً بطريق من
 غير جهة بعد اقل من عدل اذا روي عن محمد بن يعقوب
 عن ولما البديل فهو ان يقع هذا السلسل من مثل شيخ محمد
 يعقوب هو في الحقيقة موافقة بالنسبة الى شيخ شيخ محمد
 واما المساواة فهي فلهذا عدد اسناد لا يبحث يقع بذلك
 ومن المعلوم او احدا صحابه او من احده عن اصحابه من العدد
 مثل ما وقع بين الشيخ الطوسي مثلاً وبينه وهذا النوع
 لا يقع في عصرنا اصلاً وكذا المصاحفة وهي ان يقع هذه
 المساوات الشخلة فيكون كأنك صافحت الشيخ الطوسي
 ما حدث عنه فافها ايضا في زماننا مستحيلة وهذا النوع
 تابع للترسل فلم ينزل الشيخ الطوسي مثلاً لم يقبل انت
 الثالث العلوي مقدم وفاه فابرويه عن تقدم وفاه
 اعلى الرابع العلوي مقدم التماع وهو ان يسمع شخصان من

شيخ وسماع احدهما اقدم فهو اعلى وان ساءوا لم يقدروا
 النزول فهو هذه العلوي في الاقسام الاربعه وهو مفضل
 وقد فضله بينهم اذا غير يقابله كان كانت حال الشيخ
 الآخر احسن لا باس **أصول** كبقية روايته الحديث
أصل قد شدد رقوم في الرواية واخرطوا وقالوا لا
 للارباب روى من الحفظ وهو عنت بين غير نفع ظاهر بل
 ربما كان اضر واجح لان الحفظ الصواب وعسر يلزم منه
 ونصب الرواية وتقليد لها مع انه بطريق اليه القيان
 الشك والوهم وذلك لا يثبت في الكتابة والكتابة وان
 نظرت اليها التزوير لكتبة شئ نادر الوقوع ومع ذلك لا
 يكاد لا يخفى وقال بعضهم يجوز الرواية من الكتاب الا اذا
 خرج من المبدون فاهل بعضهم يجوز الرواية من الكتب التي
 لم تقابل وهذا ضرب لا يجوز ذو مسكة بدنه والذي
 يستدل علماءنا ويحدثونا واكثر علماء العامة جواز كتابتها
 الرواية منها اذا قام الراوي في الاخذ والتحليل بما تقدم من

الشرط في حقه ان يثبت من اصله اذا كان مقتضى
 التزوير وان اعادوا عليه عن بعد لان التزوير امر لا يورث
 ولا يكاد ينجى وقد ورد الامر من انما يكاد يسلو
 كلها وانما يثبت عليها ولا يشبه ان الاحاديث من اجلها
 وانما افقدوا بباطلنا عن محمد بن يعقوب عن علي بن
 محمد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابي بوبه المديني عن
 ابن ابي عمير عن حسين الاحمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال القلب
 يتكلم على الكفاية وعنه عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد
 عن الحسن بن علي الوشاء عن عاصم بن حديد عن ابي بصير قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اكتبوا فانكم لا تحفظون
 فكتبوا وعنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن
 الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي بكير عن عبد بن زياد
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام احفظوا بكتبكم فانكم ستسخطون
 اليها وعنه عن عماره عن ابي انا عن احمد بن محمد بن خالد
 البرقي عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الفضل بن

قال قال ابو عبد الله عليه السلام اكتب بثلث علمك في اخوانك
 من فاورث كتبك بغيرك فانه ياتي على الناس زمان
 يخرج فيه التوفيق الاكبرهم ولا يشبه ان كتابها في زمان
 هذا واجبه كما تقدم بيانه **فروع** اذا وجد الحديث
 في كتابه خلاف حفظه فان كان حفظه منه وجب اليه خطا
 وان كان من فم الشيخ اعتمد على حفظه ان لم يشك في حسن
 بجمعهما فقول خطي كذا وفي كتاب كذا وكذا ان كان حفظه
 من نسخة مأمونة فعنده وان خالفه غيره فالخطي كذا وفي
 غيره كذا وكذا ان وجد في نسخة اخرى مثل نسخة في
 الصحة قال في نسخة كذا وفي نسخة فلان كذا **باب** لو وجد
 حديثا في كتابه الذي سمعه كله ولم يذكر الحديث فذهب
 بعض الحديث الى انه لا يجوز له روايته والصحيح جوازها اذا
 كان الخط موثوقا به والكتاب مضمونا بطلب علمه من التواتر
 من اليقين بحيث يسكن اليه ثقة الالم يخرج اذا
 اراد الرواية من نسخة وليس فيها سماعة ولا هو مضافا

قد سمعوا كتمانهم على شجرة وصحت وهو قد سمع
 اللاحق من غير هذه الفسخة اوله هذه الاحاديث هي
 الكتاب اجازة يجوز ان يروى منها اذا عرف من هذا الكتاب
 هي التي سمعها واستجازها وسكت نفسا مستحسنا
 سلامها ويجوز جنتان يقول حدثنا واخبرنا بغير قيد
 ن كان قد سمع الاحاديث او يفتد ذلك بقوله بما زان
 كان استجازها **س** الضرب اذا لم يحفظ ما سمعنا
 يفتد في ضمة وحفظ كتابه واحاط عند القراءة عليه
 بطلب على ظنه سلامه من الغير صحت روايته والرواية
 عنه وكذا الاتي الذي لا يحسن الكتابه **هـ** بسحب الرواية
 ان يفتد الاسناد كما هو المتعارف ثم يبرر الحديث فاذا
 اراد النقل في اثناء المتن الى حديث اخر قال الخبر او خبرنا
 ويكره ان يفتد بغير صورة المتن والاختصاصه وابدال
 لفظ بمرادف للعالم بمدلولات الالفاظ كما بان في قبل
 بغير من ذلك **اصل** واذا لم يكن الحديث علما بغيرنا

الالفاظ ومجازاتها ومنطوقها ومفهومها ومقاصدها
 خبرا بما يخل منها بما لم يجزله الرواية بالمعنى فيه خلاف
 بل يمتنع اللفظ الذي مسملا ذائغته والام يجزله الرواية
 واما اذا كان عالما بذلك فقد قال طائفة من العلماء لا
 يجزى الا باللفظ ايضا ويجوز بعضهم في غير حديث النبي
 فقط قال لانه اوضح من نطق الصادق في تركيبه اسرار
 ودقائقه لا يوقف عليها الا بها كما هي لان لكل تركيب
 بحسب الوصل والفصل والتقديم والتأخير وغير ذلك لو
 لم يراع ذلك لذهب مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبها
 خاصية مشفلة كالنخبصر الالهام وغيرها وكذا الالفاظ
 المشتركة والمترادفة لو وضع كل موضع الاختلافات المعنى
 المفقود ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم مع مقالتي
 ووعاها واذاها فترجمها لغيره فغيره ويرجمها لغيره
 الى من هو اقرب منه كفي هذا الحديث شاهدا بذلك
 والنحن ان كل ذلك خارج عن موضوع البحث لانا انما نحققنا

من بهم الالفاظ ويرفعونها مناصدا ويعلم
عدم اختلاف المراد بها اذ اراء وقد ذهب جمهور السلف
والخلف من الطوائف كلها الى جواز الرواية بالمعنى اذا
قطع باداء المعنى بحسبه لان من المعلوم ان الصحابة لو ساء
الائمة مما كانوا يكتنون الاخبار عندهم ما عاها بعد
بالسجل فانه حفظهم جميع الالفاظ على ما هي عليه وقد
سموها مرة واحدة خصوصاً في الاخبار المطولة مع
نطاول الازمنة ولهذا كثرت امارات وعظم المعنى الواحد
بالفاظ مختلفة كالايكرو ولما رويناه بطرفنا عن محمد
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير
ابن ابيه عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام}
مثل الحديث فان يدوا فاض قال ان كنت تريد معانيه فلا
باس وروينا بالسند المذكور عن محمد بن الحسين عن ابن
سنان عن داود بن فرقد قال قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام}
الكلام منك فاريد ان اروي به كما سمعته منك قال يحيى

قال محمد ذلك قلت الالفاظ تريد المعاني قلت نعم قال فلا
باس نعم الامر بان روايته بلفظه او على كل حال ولهذا
قدم الفقهاء المروي بلفظه على المروي بمضاه وقد رويناه
بطرفنا عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي عمير عن منصور بن بون عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام قول الله جل ثناؤه الذين يسمعون القول ^{يعلمون}
احسنه قال هو الرجل يسمع الحديث فيحشد به كما يسمع كلام
يه ولا ينقص منه ويبلغ بعضهم فقال لا يجوز تغيره قال
الشيخ ^{عليه السلام} الى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عكس هو عكس بين
ثمة وقد رويناه باسنادنا الى محمد بن يعقوب عن محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن القم
بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الحديث اسمع منك اروي عن ابيك ^{عليه السلام}
من ابيك اروي عنك قال صواء الا انك تروي عن ابي
احب الي وقال ابو عبد الله ^{عليه السلام} ليجعل الله مني قاروا

ابن مزيار عن ابي بصير عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن
 سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن
 بن سالم وحماد بن عمار قالوا سمعنا ابا عبد الله
 يقول حدثني علي بن ابي وحديث ابي جندب جندب
 جندب حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسين
 الحسين حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسين
 الله صلى الله عليه وسلم احمد بن محمد بن محمد بن محمد
 عز وجل وروينا باسنادنا عن علي بن ابي حمزة عن محمد
 بن عيسى عن ثابت قال سئل ابا عبد الله عن مسألة
 فاجابه فيها فقال الرجل اياك ان كان كذا وكذا ما كان
 يكون القول فيها فقال له ما اجبتك فيه من شيء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ايات في شيء فلهذا الاحاديث
 تدل على جواز ان ينسب الحديث للمروي عن احد الائمة
 الى كل واحد منهم والى النبي وهذا يبلغ من الايمان بالقبول
 موضع الامة او موضع الكثرة ومن وضع الالفاظ بعضها

موضع بعض والذي يظهر ان ذلك انما يجوز اذا لم يكن
 كذا فاذا رويها حديثا عن بعض الصادقين جاز ان
 يقول عن مضمون هذه الاحاديث عن رسول الله كذا او
 فان كذا الا مثل حديثي وسمعه يقول **فروع** اختلفوا
 في رواية بعض الحديث اذا كان تام المعنى فبعضهم
 بناء على منع الرواية بالمعنى والتحجوز من العار فاذا
 كان ما ذكره غير متعلق بما رواه بحيث لا يخلل اليقين ولا
 يختلف الدلالة بتركه سواء جوزه اها بالمعنى ام لا اما
 المصنفين الحديث في الابواب بحسب المواضع المناسبة قالوا
 بالجواز وقد استعملوه كثيرا وما اظن له ما نصاب اذا
 كان عنده الحديث عن اثنين او اكثره وسند الباقي متفق
 والحديث متفق للمعنى بخلاف اللفظ فله جميعها في الاسناد
 ثم يروي الحديث بلفظ احدهما فيقول اخبرنا فلان وفلان
 واللفظ فلان او نحو ذلك ولو كان السند كله مختلفا
 تساو في السند الواحد برجاله ثم اتى باللفظ المختص بذلك

ان يثبت حلال الرواية ومنه ما اذا وقع من شيخ شريك في
 نظره فليثبت بذلك وان كان قد حدث من حفظه حال
 المذاكرة فليقبل حديثه ما ذكره كما كان يفعل المصنف الاول
 واذا كان الحديث عن ثقف ومجروح وجب تركها والافضا
 على الثقة واذا اضعف الحديث عن شيخ وبعضه من اخر وجب
 تبيين ما رواه عن كل واحد منهما ولو بين الامكان بعضه عن
 فلان وبعضه عن فلان صار كل جزء منه كانه رواه عن
 احدهما بهما فلا يخرج شي من ذلك كان فيهما مجروح
 يخرج عند اصحاب الحديث فقدم الممن في الرواية كمال
 التصديق كذا تم قولنا خبرنا به فلان عن فلان الى اخره
 ويخرج للراوي عن رده كذلك وان تقدم الاسناد
 واذا ذكر الحديث باسناد ثم تبعه اسناد اخر لا اجل
 ذلك الممن قال في اخر الحديث مثله ان كان الممن امثله
 لفظا ويخرج للراوي ان يترك الممن بالسند الثاني وان كان
 بين الممنين مخالفة ما قال في اخر الاخر نحو ولا يخرج ردا

بمن

الممن

الممن بالسند الثاني وقال بعضهم اذا كان الراوي الاول
 من اهل الحديث والنظر لحسن الالفاظ وجودة الرواية
 بالمعنى جاز وهو محل توقف ولم يفرق بعضهم بين مثله
 ونحوه ويخوذ رواية الممن بالسند الثاني مطلقا والحق
 ما قلناه **ج** اذا ذكر الاسناد وبعض الممن ثم قال
 الحديث او ذكر الحديث الخ وان رآه السامع رواه كما اخذ
 منه بعضهم وجوه الاكثر اذا علم الحديث والتامع بما
 الحديث وكان حديثا مرفوعا مشهورا ولو اقرض المذكر
 ثم قال وهو هكذا ثم ساقه كما له كان احسن **اصول**
 ما يروى الشيخ محمد بن يعقوب الكلبيني في الكافي بقوله اخذ
 بن يحيى مثله قال مراد حديثنا محمد بن يحيى واخبرنا قاسم بن ابراهيم
 اخا قاسم او نحوه ذلك والمراد روى عن محمد بن يحيى بنوع
 انواع الرواية فاذا قال بعد ذلك عن فلان فكانه قال ان
 تخالفا لثالثا قال روى عن فلان بنوع من انواع الرواية كما
 قلناه فحذف القول ونحوه ونفى معلن القول اختصارا

وما بر وجه الشيخ الطوسي في الكتابين وغيره عن أبيه
 قطعا نحو قوله الحسين بن سعيد قال مرادنا الحسين بن
 سعيد واخبرنا اوصافنا بنوع من انواع الرواية ولكن
 بوسائط رجال السند المتصل به الذي قد نقره في هذا
 الاصطلاح من خواص اصحابنا واما اعتدنا ذلك اكثر
 احادنا وكون المقصود اتصال سند الرواية باي نوع
 اتفق فانوا بلفظ سند جرحه في جميع واما الاختصار
 وان كان بين وجه الماخذ في كل واحد واحد كما يفعلونه
 في كثير من المواضع **فوائد الاولى** لو نلفظ الا
 بهذا الحذف لم يحسن عندنا الاثر اذا قال الحسين بن
 سعيد عن ابن ابي عمير مثالا لم نعلم باخذ الحسين بن سعيد عن ابن
 ابي عمير باي طريق من الطريق اى حديثنا واخبرنا اجانة
 او قرأته او سمعنا او نحو ذلك فكيف نجزم بواحد من هذه
 المعاني نعم لو نحى لفظ على كل حال نحو قال روي عن
 ابن ابي عمير لم يكن به واس الا انه تطويل ولا اثر في معناه

سلي

اما ما في او اخر السند مثل قولهم محمد بن مسلم قال ابو عبد
 الله فيهما القطعة قال يحدو في مثل القطعة فان الموقوف
 و فاعلمنا محمد بن مسلم اى قال محمد بن مسلم قال ابو عبد الله
 عليه السلام ولو نلفظ الفارى بها اذا كانت محدوفة
 كان انسب مع ان حذفنا فليس الا اذا قال عن محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله انه يحرم كذا او يحكي كذا فالمراد كما تقدم
 عن ابي عبد الله اما بان سمعته يحدث وقال في او نحو
 وبعض حذفنا المامر بحمل مثل هذا مرسل الاثر عن
 ان يكون سمعه منه بغير واسطة او رواه عنه بواسطة و
 هو من حيث اللفظ محتمل الا ان اصحابنا قد استعملوه في
 المتصل وهو امن عند الاطلاق والامتناع وصار ذلك
 متعارفا بينهم لم يرب فيه فنهام احد في علم التثنية
 ما بر وجه الشيخ الطوسي في الكتابين وما بر وجه غيره في
 حذفنا اول سنده للعلم به اختصار الاول الفارى انكا
 الشيخ ان يذكر اول المجلس والكتاب السند اما ثم يقول

فانقول

قَالَ كُلُّ حَدِيثٍ وَبِالسَّنَدِ الْمُسْتَدَمِّ إِلَى الْحَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ
 أَوْ بِسَنَدٍ مُسْتَدَمٍّ إِلَى أَحَدٍ كَلَّمَ أَوْ رَوَاهُ بِسَنَدٍ إِلَى هَذَا
 إِنْ كَانَ الْكُلُّ مِنَ الْحَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ رِجَالُ السَّنَدِ
 الْمُرَوِّعُ عَنْهُمْ فَالْأَوَّلُ ذِكْرُ السَّنَدِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَلَا
 تَمْتَقُولُ بِالسَّنَدِ الْمُسْتَدَمِّ إِلَى فَلَانٍ إِذَا كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ
 ذِكْرُ السَّنَدِ وَإِنْ كَانَ الْفَارِغِيُّ تَلْهِيقًا فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ
 إِنْ يَفْكَرُ أَوَّلُ الْجُمْلَةِ السَّنَدِ الْمُخْتَلِفِ بِأَوَّلِ السَّنَدِ الْمَذْكُورِ
 ثُمَّ يَقُولُ وَبِسَنَدٍ مُسْتَدَمٍّ إِلَى الْحَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ أَوْ
 عَنْكُمْ بِسَنَدٍ إِلَى هَذَا لَوْ حَذَفَ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَقًّا لِلرِّوَا
 إِيضًا لِأَنَّ الْمُرَادَ مَعْلُومٌ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الْكِتَابَةِ ^{الْمُحَلِّ}
 السَّنَدُ فَعَالِ الشَّيْخِ أَوْ الْفَارِغِيِّ وَبِسَنَدٍ إِلَى فَلَانٍ أَوْ
 إِلَى فَلَانٍ كَفَى ذَلِكَ وَكَذَا إِذَا كَانَ السَّنَدُ مُتَّصِلًا بِالْمَنْهَجِ
 كَمَا فِي الْكَافِي وَكَثِيرٍ مِنَ التَّهَذِيبِ يَقُولُ الشَّيْخُ إِذَا فُرِغَ
 بِسَنَدٍ الْمُخْتَلِفِ إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى مَثَلًا فَالْأَخْبَارُ عَادَةً
 مِنْ أَحِبَّائِنَا وَلَوْ حَذَفَ الْإِجَازُ لِلْعِلْمِ بِهِ وَإِنْ كَانَ الْفَارِغِيُّ

التَّلْهِيقُ قَالَ وَبِسَنَدٍ إِلَى فَلَانٍ قَالَ أَخْبَرَنَا فَلَانٌ قَالَ وَانْ لَمْ
 يَكُنْ حَاضِرًا فِي ذَلِكَ فَهَذَا رِجَالُ السَّنَدِ وَتَرْبِيهِمْ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ
 كَافٍ وَلَكِنْ الْأَوَّلُ مَا قَدْ مَدَّ مِنْ التَّلْهِيقِ **الثَّالِثُ** فَرَدُّ
 جَوْنِ عَادَةِ الْمُحَادِثِينَ أَنْ يَذْكُرُوا أَسْمَاءَ شُرَكَائِهِمْ وَأَسْمَاءَ
 بَقَرَتِهِمْ بِمَا يَنْصَبُ الْحَالُ وَيَرْفَعُ عَنْهُمْ الْجِهَالَةَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ
 إِذَا رَوَوْهُ وَمَقْرُورًا لَوْ كَانَ كِتَابًا نَامًا جَازًا سَبَقًا ذَلِكَ فِي
 أَوَّلِ الْكِتَابِ الْأَفْضَلُ الْمُنَاقَاةُ عَلَى مَا يَرْفَعُ اللَّبْسَ حَتَّى الْأَهْمَا
 كَافٍ مَعَ اسْمِهِ وَأَمَّا بَقِيَّةُ الشُّبُوحِ فَالْوَاجِبُ فِي كُلِّ شَيْخٍ بِمَا يَرْفَعُ
 الْجِهَالَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَثِيرَ التَّكْرَارِ بِحَيْثُ يَكُونُ تَحْتَ الْأَسْمَاءِ
 فَهَذَا فَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ بِشَيْخٍ إِذَا هُوَ طَوِيلٌ بِشَرَفَاتِهِ وَلَا
 يَنْفَعِي مُتَابَعَةَ الشَّيْخِ إِذَا كَانَ قَدْ جَلَّ وَالمَحَلُّ بِحِجَابِ إِلَى ابْنِ
 بَلٍّ يَجِبُ بَيَانُهُ بِمَا يَرْفَعُ الْجِهَالَةَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ قَدْ خُضِرَ
 ذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْخَ تَبَا عَمِدَ عَلَى فِتْنَةٍ شَرِّهَا فِي ذَلِكَ الْكُتُبِ
 وَلَقَدْ وَفَعْنَا وَلَكِنَّ مِنَ الْمُنَاقَاةِ الْأَلْبَاسَ فِي كَثِيرٍ مِنَ
 الرِّوَاةِ بِمَحْوِ الْأَشْرَافِ فِي أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَتَرْبِيَةِ السَّنَدِ

لغيرهم بما برع اللبس عنهم **أصل** ومن الواجب المتعم
على الفقه معرفة الرجال في الجرح والتعديل ونحوها بالثبت
صحيح الحديث عن ضعفه وإن أشمل على التعديل في السلم والوثوق
لكن يجب غلبة التثبت فقد اخطأ فيه كثير وكذا يجب معرفة
طبقاتهم في الفقه والورع والعلم والتوسط لأجل التبرج عند
التحارر ومعرفة مراتبهم في المقدمات والناظر في المولدات
لباس القطع والعلل الأرسال ومعرفة المخالفات من السما
والموالات لباس النجاسة بالضعف عند الضعيف
والتحريف ووضوح اسمائهم وأسماء أبائهم وكما هم والفاهم
ما يقع ذلك لموضع كل واحد في موضعه كل ذلك من المهم
الذي لا بد للفقيه والمحدث منه وقد جرت عادة مؤلفي
أصول الحديث من العامة ذكر المختلف والمؤلف والمفتق
والمفترق ووضوح المفردات والكثير في الألقاب والتبني والموا
والأوطان وأشباه ذلك في كتب أصول الحديث ونحو
فمنها باب ذلك هذا الطال والتمس المجال وقد كلفنا المتقد

البحث عن ذلك فيما ألفوه من الكتب الفقهية كتاب النجاسة
من عدة وفهرست النجاشي وكتاب بن الصائري الشيخ أبي
جعفر الطوسي وكتاب الرجال لأبي عمر والكثير وكتاب الشيخ
أبي جعفر بن بابويه القمي وما يابدين إلا من الخلاصة
ابن داود وقد يكفل بأكثر المهم من ذلك **فصل** ولقد
مات النبي صلى الله عليه وآله عن مائة وأربعة عشر ألفاً
وأخروهم مؤناً أبو الفضل مائة سنة مائة وأخروهم قلة ابن
مالك ولقد جازف أهل السنة كل المجازفة بل وصلوا إلى
حد المخاض فحكموا بعد الله كل الصحابة من لا يس منهم الفتن
ومن لا يلبس وقد كان فيهم المنصورون على الإسلام والذخيرة
على غير بصيرة والشكاك كما وقع من فئات السنهم كثير بل
كان فيهم المناقضون كالخبرية الباري جل ثناؤه وكان فيهم
شأن يؤخروا فأنزلوا النفس وناعلوا الفسوق والمنكر كما نقلوا
عنهم وما نقلنا عن بعضه فيما سبق من محاسنهم من الأخاد

المشاورة المتوافقة المعنى يدل على ارغابهم بعبادة رسول الله
 فضلا عن فساهم وزاد بعضهم في الحجاز فرة والمخادعة فحكم بآثم
 كلامهم كانوا يحسدون وهذا يقطع من له اذ وعمل فبشا الامة
 كان فيهم الاغراب من اسلم قبل موت النبي صلى الله عليه واله
 ببسرو والامتون الذين يحملون اكثر قواعد الاحكام ثم روي
 الذين فضلا عن الخوض فيه بالاسناد لال كيف والادبها
 ملكة لا تحصل الا بعد فحص كثير وفارسته ثامة منبر خلاف
 وامكان حصول التبيين والادبها ولم دفعه لا تمنع الا اتمه لا
 يقتضي الحكم بذلك لانه خلاف العلم المادي والذي الجاهل
 هذا القول المبادر السج مع المصيبة ما قد يخفوه من فساد
 الاختلاف والفتن بينهم وان كان يفسد ويكفر بعضهم
 ويضرب بعضهم فاب بعض فجا ولوا ان يجعلوا لهم طريقا
 الى التخلص كاجود الائمة بكم كل بر وفاجر ليرتجوا امن
 الفتاوى الجاهل من خلفاتهم وانماهم **فصل** وفقد
 اهل السنة الطعن اليها ببعض كل الصحابة وسبهم وهذا

جعل منهم او جاهل لان بعضهم وسبهم جميعا الارض
 على وجه الارض مسلم وانما هم عندنا على ثلثة اقسام معلوما
 العدل المزمع معلوم الفسق ويجوز الحال انما معلوم العدالة
 فكلمان والمفاد من لم يحمل عن اهل البيت طرفه عن
 او انه خال واشك ثم جعلنا بين له الحق فحق ينظر بل
 الله تعالى عجزهم ونسب الله ان يجعلنا معهم في الدنيا
 الآخرة وكتب الرجال التي عدناها عندنا معلومة مشهورة
 بعد بل الجمل الغفير منهم والنشاء بالجميل عليهم بحيث لا يتأثم
 انكاره ولا يخفى على ذي بصيرة وانما معلوم الفسق والكفر
 فكمن خال عن اهل البيت ونصب لهم بغض والمداوة والحر
 فيما يدل على انه لم يكن امن وكان منافقا او انه ارتد بعد
 موت النبي كما جاء في الاخبار الصحيحة عندهم لان من يجتبه
 النبي لا يفسد ولا يجار باهل بيته الذين كذا الله ورسوله
 كل التوكيد في مدحهم والوصية والتسليم بهم وفيما قلنا
 فيما تقدم عن بعضهم من صحاحهم كفاية وهو لاء ينسب الي

الله والى رسوله بعضهم وبسببهم وبغض من اجابهم واما
 بحول الحال فكثير الصحابة الذين لا سلم خافوا الله تعالى
 ورغبوا في ثوابه ففقتكوا باهل بيت النبي الذين امرهم
 برسوله بالفتك بهم ام اغترفوا عنهم وعشكوا باعدائهم
 اياها لمولى انفسهم او رغبوا في ذبنة الجحيم الدنيا وهدوا
 في الله وثوابه فهو لاء بكل امرهم الى الله تعالى فهو علم ونزول
 ولا نيتهم واشتغل عن الخوض في شأهم عما هو اولى لنا
 في الدنيا والاخرة واما ما ورد عندنا وعندهم من الاخبار
 الدالة على ان كل الصحابة او ان ندادهم يقول مطلق
 فانه يجب جعلها على المبدأ الفقه لان الذين ثبتوا على الحق
 ولم يحولوا بعد موت الرسول كانوا قلوبا بين جدا وكثيرا
 رجع الى الحق بعد ان غابوا عن ذلك وكان على شبيهه ولو خفي
 منهم لم يخف من كان مع علي في حرب الجبل وحرب صفين من
 الانصار والمهاجرين فلفند كانوا الوفا مستعدة بل كانوا
 اعظم عسكره ممن لم يحولوا عند رجوعوا اليه من حضرة

عثمان والى علي بن ابي طالب وكثير منهم فقلوا بين يديهم
 جباله ولاظهار الدين وفدوا على الله شهادتهم من بين يدي
 لاجل هذه كلمة الحق من ايدى المناقبين والكفا ومن
 اعلم انه فكيف يجزي من يؤمن بالله واليوم الآخر ويحب الله
 ورسوله ان يثبت كل الصحابة هذا ما لا يؤمنه خالف في شأنا
 مسلم وهذا يحصل الجمع بين ما جاء في الكتاب العزيز من مدح
 الصحابة في قوله تعالى محمد رسول الله والذين امنوا معه شذوا
 على الكفار والآية وبين ما جاء من الضوم عندنا وعندهم
 على ان كل الصحابة وذكروهم والله ولي التوفيق **ثم**
 واما فضل خلع اصحاب الرسول بعضهم على بعض وفضل
 خلع اصحاب الائمة بعضهم على بعض وفضل خلع اصحاب
 الرسول على خلع اصحاب الائمة فاما لم يقع على شيء من ذلك
 واضح وان كان قد ورد عن النبي صلى الله عليه واله احاديث
 في فضل اشخاص مخصوصهم من اصحابه وورد عن الائمة ما احتجوا
 في فضل اشخاص من اصحابهم فانفسهم وعلى غيرهم الا ان اكثر

الأحاديث قد عارضت بها وأبهر للبحر في شئ من ذلك
 كثير فائدة ونحن نعلم أن النفاصل بينهم إنما كان بحسب
 والإعمال الصالحة لقوله تعالى لعار فوا إن أكرمكم عند الله
 أتقاكم وكذا الكلام فهم كان من التفتحة بزر على الفتوة والكفر في
 أو محاربه أمير المؤمنين ع أو من اصحاب الأئمة ع فاسفوا وكما
 بدلو أو حجتهم أو شبهة فان نقادهم رافضهم في ذلك لا يعلم
 الله أصله اذكر فيه سبب اختلاف الأحاديث بين
 أهل السنة وعبادتهم وبيننا ففظ فان العامة
 أيضا لم يترضوا الذكر مع أنه امرهم وقد وقع بعد موت
 النبي صلى الله عليه وآله الذي فيه فصل ويزيد على هذا الاختلاف
 فتأوى اختلاف العلماء وأراهم وأمتنا ع كشفوا الفناع
 عن ذلك ويتنوع بما لا مزيد عليه فانا اذكر بعضا مما حصل
 إلى ذلك عنهم ع فان فيه مفعلا ففقد وبت يا شائكة
 المسئلة إلى محمد بن يعقوب ع عن علي بن ابراهيم عن ابي عن حماد
 بن عيسى عن ابراهيم بن عمر الهماني عن ابان بن ابي جعفر عن سليمان

بن قيس الجلال قال قلت لأمير المؤمنين ع اتق سمعت من
 سلمان وابي ذر والمقداد اشياء من تفسير القرآن واحاد
 عن رسول الله ع في هذا الناس ثم سمعت منك مقصودا فاعلم
 منهم ويراي في هذا الناس اشياء كثيرة من تفسير القرآن من
 الأحاديث عن النبي ع انهم يخالفون فيها ويحسون أن ذلك
 كله باطل فترى الناس يكذبون على رسول الله ع متعمدين
 ويفسرون القرآن بأرائهم قال فاقبل على وقال قد شئت فاقفهم
 الجواب ان في ابدى الناس حقا وباطلا وصدقا وكذبا وبنا
 ومنه وخاوعا واما وخاصا ومحكما ومثابها وحظا ووهما
 وقد كذب على رسول الله ع في عهد خاتم خليفته اظلالها
 الناس قد كثرت على الكذابة فمن كذب على مقداد فليتبعض
 من النار ثم كذب عليه من بعده واما انا كالحديث من اربعة
 ليس لهم خاص رجل منافق يظهر الإيمان متصنع بالإسلام
 لا يثام ولا ينجح ان يكذب على رسول الله ع ولو شهدا
 فلو علم الناس انه منافق كذاب لم يعلموا منه لم يصدقوه و

لكنهم قالوا هذا قد سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وراة
 فاحذر يا ^{فلمن} سمع منه فاحذر عنه وهم لا يعرفون خاتمة وقد اخبر الله عن الناس
 بما اخبرهم ووصفهم بما وصفهم فقال عز وجل واذا انهم
 في حياض اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم ثم يقول الله
 فمعرفة الى امة الضلال والدعاة الى النار بالزور والكذب
 واليه تلتق قلوبهم الاعمال وحلوه على رقاب الناس وكلوا
 بهم الدنيا واتما الناس مع الملوك والدنيا الا من عصاه
 فهذا الحد الاربعه ورجل سمع من رسول الله شيئا لم
 يحفظه على وجهه وهم فيه فلم يبعد كذبا فمضى به
 به ويعل به ويرد به ويقول انا سمعته من رسول الله فلو
 علم المسلمون انه وهم لم يميلوه ولو علم هو انه وهم لرفضه
 ورجل ثالث سمع من رسول الله شيئا ثم هضمه وهو
 لا يعلم او سمعه من غيره ثم احربه وهو لا يعلم فحفظه
 ولم يحفظه الناس ولو علم انه منسوخ لرفضه ولو علم ان
 او منسوخ منه انه منسوخ لرفضه ورجل اخر رابع لم يكذب

على رسول الله صلى الله عليه وآله فاحذر من الله تعالى وتعظيما
 لرسوله لم يسه بل حفظ ما سمع على وجهه فحارب به كما سمع
 برزقته ولم ينقص منه علم الناس من المنسوخ فعمل الناس
 ونقص المنسوخ فان امر النبي مثل القرآن ناسخ ومنسوخ
 وخاض عام ومحكم ومنشابه قد كان يكون من رسول
 الله صلى الله عليه وآله ولهذا الكلام له وجان وكلام عام
 وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابه ما
 ابشركم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت على
 من لم يعرف ولم يدرك لعن الله به ورسوله وليس كل اخبر
 رسول الله كان يشك عن الشيء فنتبهتم كان منكم من
 ولا يشكهم حتى ان كانوا يحبون ان يجي الاعرابي الطاء
 فبشر رسول الله حتى لم يسموا ويدخل في قوله سمع
 شيئا لم يحفظه على وجهه مع قوله ان في الحديث عامة
 وخاصة ما كان عاما مقصودا على سببه ما كان حكما في
 مقصود فبري على وجه حكمه وينبغي ان يراعى في

فاشبهه

عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن عثمان بن عبد الله عن
 ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
 له ما بال اقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول
 الله لا يهتمون بالكذب فيجئكم خبركم خلافة قال ان الحديث
 يفتح كما يفتح القرآن ويخون ذلك من الاحاديث فهذا هو
 الشر في اختلاف الاحاديث بين العامة خاصة وبيننا
 وبينهم ايضا الان امتنا لم يروونا الا الحق كما قلنا
 منه القحابة فخالف بعض احاديثنا كل ما روي عنهم على غير
 وجهه واما سبب اختلاف الحديث فيما بيننا فلهذا
 قد يكون بعضها قاصداً فانه كان من قبلهم نفي التهمة
 قوم فلاه وبعده وبعده وبعده كما كان في اصحاب النبي
 المناقبون والمريدون والنسبة كما بينه اصحابنا في
 كتب الرجال فرياد سوا في احاديثنا شيئا مما يوافقنا
 مما لا اصل فيه وكذا كان فيهم من وهم ولم يخط الحديث
 فاداه على غير وجهه لم يثبت الكذب ثم يضاف الى ذلك

من اسباب الاختلاف عندنا كما كان يحرم عن امتنا
 وجه التهمة كما اشهر بل نوازل تغل عنهم بها هم كما قلنا
 ربما يجئنا السائل على وقوع معتد او معتد بغيرها
 او بعض من عساه يصل اليه الحديث من اعلام التاويل
 فلهذا روينا ما ساندنا الى محمد بن محبوب عن علي بن
 عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن
 ابي عبيدة عن ابي جعفر قال قال له زياد ما تقول في
 افئنا رجلا من بني لانا بشي من التهمة قال قلنا
 انك علم جلت فذلك قال ان اخذ به فهو غير له اعظم
 اجرا وفي رواية اخرى ان اخذ به او جرد ان تركه والله
 اعلم وروينا عنه عن احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار
 عن الحسن بن علي عن ثعلبة بن ميمون عن ذرارة بن اعين
 عن ابي جعفر قال سئل عن مسألة فاجابني ثم جاء
 رجل فسئل عنها فاجابه بخلاف ما اجابني ثم جاء اخر
 فاجابه بخلاف ما اجابني واخاير ضاحي في شرح الحديث

قلت يا ابن رسول الله عز وجل ان من اهل العرف من شيعكم
 فاما بطلان ما جئت كل واحد منكم به فاجبت به
 صاحب فقال يا زارة ان هذا خبرنا وابتلىنا وكبروا
 لو اجتمعنا على امر واحد صدقكم الناس علينا ولكن اقل
 لبغائنا وبغائكم قال قال ثم قلت لابي عبد الله سمعتم شيعكم
 لو جتمعوا على امر الاستنابة وعلى الناس لمضوا وهم يخرجون
 عنكم كم مختلفين قال فاجابني بمثل جوابي به ومثل ذلك
 ما ورد عنهم كبر وهو الاشبه فيه بين شيعهم واذا
 ثبتت ذلك اندفع به ما روي بوردنا بعض اهل السنة
 فيقول اذا كان احدكم دينكم ومعالم شرايعكم عن ائمتكم ^{من} التمسوا
 عليهم السلام كما ترون من من وقع الاختلاف بين علمائكم
 وفي احاديثكم فتقول اما الاختلاف في الاحاديث فقد
 عرفت سببها انه لا خصوصية لنا اذ قد وقع الاختلاف
 كذلك في الاحاديث المأخوذة عن الانبساط عن الهوى عند
 وعندكم مع ان من ائمتنا كان اطول بكثير من زمان

الذي انشرف فيه الاسلام ووقع فيه النقل عن النبي صلى الله
 عليه واله وكان الرواة عن ائمتنا اكثر عددا وانتشارا في الدنيا
 واختلافا في الاهواء والآراء فوقع الاختلاف في احاديثنا
 او في افعالنا اختلاف علمائنا في التفريعات التي لم يرد فيها نص
 بخصوصها فبسبب اختلاف نظارهم في مسائلها وما حوزها
 كما هو بين علمائكم ايضا بل من كل الطوائف من اصحاب المال
 والنقل **اصل** ومن اعظم الممارات عند الفقهاء والمحدثين
 من كل الطوائف معرفة مختلف الحديث ومعرفة ما يثبت به الاختلاف
 واذا وردت مختلفة في الاحكام فلا يخرج عن ائمتنا ثلثة
الاول ان يقع التعادل والتضاد فيما من كل وجه وهو
 الوقوع حتى يقع من وقوعه بعض المخالفين وليس يخرج حكمه
 عننا وعند اكثر العامة التجهيز قال بعض الفقهاء يثبتنا
 ويرجع الى مقتضى العقل والنجح الاول وقد جاء في بعض
 عن الصادق عليه السلام انه قال باجماع ائمتنا من باب
 التسليم وسلك الانوار وبنوا من بعدنا يعقوبون عن علي

الحكم

أروهم عن أبي عن عثمان بن عيسى والحسن بن محبوب جميعاً عن
سماحة عن أبي عبد الله قال سئل عن رجل خلف عليه
رجلان من أهل دين في امر كلاهما بربو به أحدهما بامر ^{بمدانة} حكم
والآخر بقاء عنه كيف يصنع قال يرجعه حتى يلقي من
قهر في سعة حتى يلقياء ويخلى نحو هذا في حديث عمر بن الخطاب
وقد استفاض أيضاً الثعلبي عن النبي الأئمة بما لا امر بالثبوت
عند الأئمة وهذا منه ولكن عمل عجايبنا وبما أظهرنا
على الأقل وهو الخبر لعل هذين الحديثين ونحوهما هو
على ما لا يضطر إليه إلا أن لا يدل على رجمه فيكون رجمه
على سبيل الأولوية والأحاطة أو يكون ذلك وفارقه
فإن الأمر بالتوقف محمول على المبالغة وإنما أكد في التثنية
وكثرة النص عن المرحات أو يكون الأمر بالتوقف عند التثنية
محمولاً على من ليس له درجة الاستباط والاستدلال أو
على من تمكن الترجيح ولم يبحث فيه ونحو ذلك وأعلم أن
الضاد لا يجوز أن يقع في خبر من مؤثرين فقط الاستداع

الجماع القاضين كما لا ينع بين اثنين قطعين ولا يكون
بين منواتر واحد لوجوب العمل بالموافق القاضين
ان يمكن الجمع بينهما بوجدهما بان يعمل باحدهما على الاصل
وبالآخر على وجدونهما وان يعمل بكل منهما من وجه
دوناخر وذلك كما جاء في قوله لا انبكم بغير الشهادة
فيلزم بان رسول الله قال ان يشهد الرجل قبل ان يشهد
وقوله نقشو الكذب حتى يشهد ترجع الى ان يشهد
فعمل بالاول في خوفه تعالى وفي الثاني في خوفه الناس
فاذا امكن مثل ذلك لم يجر طرأ احدهما مع صحته وكذا
اذا كان لاحدهما وجه من المناوئل وجبنا وبلد والعمل بالاول
سما اذا عضد المناوئل دليل واحد ثم اخرجنا بأكبر
الجمع العلماء الجامعون بين الحديث والنقد والاصول اذ ركبا
النواصول المعاني واحسن واصف عندنا في هذا الباب
فانه لم يشذ عنه الا القليل ومن نضر مطالعهم لم يكد يخطئ
عنده وجه الجمع بين حديثين وان كان التسخير في احدى شيئا

يمكن الجمع باكلها وباشياء غير مضمية لكنه سبحانه في تلك
في تلك وانما يمشي الماشي على اثره وليس فوقه نور وهذا
الشافعي للعامة فيه شبهة لا ينسوف ما هناك ولكنه يتم
على الطريق وصنف لم يعد ابن قتيبة فاني باشياء حرة
وغير مضمية **الفصل الثالث** في ترجيح احداهما على
الآخر بوجه من التراجع المقررة في الاصول الاربعة الى سنده
او مشنه او قلة ما له او حكمه او نحو ذلك وقد كفانا الاصول
البحث عن وجوبه واما حقيقته فهو عبارة عن النظر والخصر
عما يقوى به كل واحد منهما ثم الموازنة من المرجحات وحكم
لما كان مرجحاً اكثر وافوى وهذه نتيجة عميقة بل بحر متع
لا يكاد يدرك فزاره وكثير من الاختلاف حصل بلغنا
اختلاف انظار الفقهاء في ذلك حيث ان بعضهم قد ينظر
الرجحان لم ينظر لها الاخر او يترجح في نفسه قوة ترجيح على
اخر ويترجح العكس عند الاخر او نحو ذلك واعلم ان المحققين
من العلماء على وجوب النقص في الترجيح على الجهد بعمل بالارجح

بل كاد يكون اجماعاً وضع بعض الفقهاء من بين ذوي
الان العرف والعقل والشرع يقضي بوجوب العمل بالارجح
اما العرف فظاهر لان من نفع العمل بالادهاام وترك
الامور الاربعة عدس فيها واما العقل فلا يمتنع من
العمل بالمرجوح مع وجود التراجيح ويحكم على فاعله ايضا
بالسنة واما الشرع فلا يمتنع فيه وجوب العمل بالنظر التام
في اكثر موارد من لدن تبيينه الى هو من هذا واما
ما جاء في الظاهر من التبع عن اتباع الظن فالمراد به
لانه يطلق على اسم الظن لغة اما حقيقة او مجازاً والمراد
فيما الغرض فيه العلم من التعايد كما هو الظاهر لان الاثبات
ورد في حق الكفار لا في حق المؤمنين كما هو الظاهر
ويشعرون الادهاام والامكانات التي توافقهم
انفسهم واحاد يثبتنا شاهد بوجوب الترجيح والعمل
بالارجح ومقبولة عن من خطله ترشدا ايضا الى ذلك
الى فوائد اخرى فلنورد ما الكثرة نفعها وبيانها

المصلحة الى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن داود بن الحصين
 عن عمر بن حفص قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل من
 من اصحابنا يبيع ما سار في دينه او ميراث فحقا كما الى
 والمصلحة فاحمل ذلك قال من يحاكم الله في حق او باطل فحقا
 يحاكم الى الطاعون وما يحكم له فاما باخذة صحتا وان
 كان حقا فابا له لانه اخذ بحكم الطاعون وما امر الله
 ان يكفر به قال الله عز وجل من بدل دينه يحاكم الى الطاعون
 وقد امر وان يكفر وابه فلك كيف يصنعان قال بنظران
 من كان منكم من قدر حديثنا ونظر في حالنا وجرأنا
 وعرف احكامنا فله ضوابط حكمنا فافعل جعلك عليك كما
 فاذا حكم بحكمه فلم يبله منه فاما السخف بحكم الله تعالى
 وعلينا رد والرد علينا الراد على الله وهما على حد الشرع
 بالله فلك فان كان كل واحد اخذ من رايه من اصحابنا
 فربما ان يكون الناظرين في حقه فاختلغا فيما دكاو

فانفق و

كلوا

اختلغا

كلوا فاختلغا في حديثكم قال الحكم ما حكم به اعداها و
 افعلها واصدقها في الحديث واورعها ولا يثبت الى
 ما يحكم به الاخر قال قلت فاتها عدلان من حديثنا عند اصحابنا
 لا يفضل واحد منهما على صاحبه قال فقال بنظر الى ما كان
 من دوابهم عناني في ذلك الذي حكم به الجمع عليه من اصحابنا
 فهو خذ به من حكاويك الشاذ الذي لم يثبت عند
 اصحابك فان الجمع عليه لا يرب فيه وانما الامور ثلثة
 امر بين رضاء فبطلع وامر بين غيبة فينبذ امر مشكوك
 علم الى الله والى رسوله قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك
 الشبهات نجى من المحرمات ومن اخذ بالشبهات انك المحرمة
 وهلك من حيث لا يعلم قلت فان الخبر ان عنك مشهورين
 قد ناهوا الثقات عنكم قال بنظر فافعل حكمه حكم الكتاب
 والسنة وخالف العامة فهو خذ به وترك ما خالف حكمه
 حكم الكتاب السنة وافق العامة فلك جعلت فداك

اطابت

اربابان كانا القضاة ان عرف احكم من الكتاب السنة وحدا
 احدا الخبرين موافقا للامة والاخر مخالفا لهم باي الخبرين
 يؤخذ قال ما خالف العامة فقبه الرضا فقلت جيك
 فذلك فان وافقهم الخبران جميعا قال ينظر الى ما هم اليه
 اميل حكمهم ومضاهم فيترك ويؤخذ بالاخر قلت
 فان وافق كلامهم الخبرين جميعا قال اذا كان ذلك فانه
 حتى يلحق امامك فان الوقوف عند التثبت اخبر عن الامام
 في المملكات فهذا الحديث وامثالها يفتن ويحول
 في المعنى في الحديث وجوب العمل بالراجح **صل**
 في معرفة الاغبيار بالمناقب والتشواهد هو عيان عن
 النظر في الحديث هل يفرده او يبرام لا وهو اعين المنا
 وهل جاء في الاحاديث ما يوافق معنى ام لا وهو
 الشاهد وهو نوع من انواع التراجيح لم يبحث عنه الاصول
 وجرت عادة اصحاب اصول الحديث بالبحث عنه وهو امر مهم
 يعرف به العقلاء والمحدثون احوال الحديث ويكثر بحثهم

حكامهم

في المعنى في الحديث

عنه

عنه واعناؤهم به مثال الاولان بروى على بن ابراهيم عن
 ابيه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن
 فليس حديثا عن ابي جعفر فيمنعنا ان نأخذ به في هذا الحديث
 ثقة اخر غير علي عن ابيه فان لم يوجد ثقة غير ابيه عن عبد
 الرحمن فان لم يوجد ثقة غير عبد الرحمن عن عاصم فان لم
 يوجد ثقة غير عاصم عن محمد بن فليس فان لم يوجد ثقة غير
 محمد عن ابي جعفر فاقى ذلك وجد كان متابعا وان دار الحديث
 به قوة واعتبار الان ذلك لا يثبت الظن ان له اصلا يرجع اليه
 والمتابعة الثامنة ان يرويه غير علي عن ابيه الى اخر السند و
 اذا رواه غير ابيه او غير عبد الرحمن او غير عاصم او غير محمد بن
 كل واحد من هذه الكيفيات متابعة نافضة بنفسه عن الاول
 بقا بعد ما عناه اهكذا اطلق بعض علماء الحديث ولو قبل
 بالعكس امكن وقد يطلق على المتابعة ثامة كانت نافضة
 اسم الشاهد ايضا ومثال الثاني ان يروى عن هؤلاء ^{المتابعين}
 عن ابي جعفر وغيره من المعصومين بمعناه ولا يستحق هذا

متابعة

مناجعة وإذا قالوا هذا ما تقر به فلا كان ذلك مشرعا
 المناجعة وإذا انتفى مع التواهد أيضا تخير فرادى
 كان مخالفا للرواية من هو اخطأ منه كان ضعيفا وبقي
 شاذ او منكر وان كان غير مخالف والرواية على ضابط
 كان صحيحا وان قصر عن ذلك وكان محدوا كان حسنا
 الا كان ايضا شاذ او منكر مردودا ويدخل في ذلك ايضا
 والتواهد رواية الضعفاء لا في الاغمار عليها بل
 على ما جاشت هي شاهد او مناجعة ويختلف ذلك
 القوة والضعف بحسب اختلاف الرواة **اصول**
القول في الخبرين يتبدل دليل العقل الى ما افضا كان
 بحكم العقل بان الاشياء قبل وراثة الشرع على الابد او
 المحل في خبر مواضع ذلك فيما يتدكل منها ايضا جنة
 يكون حرم دليل العقل مؤيدا لهذا الخبر اذا غاضه مثله
 وبعضهم يرجح الخبر الخالف لدليل العقل لانه مؤسس
 بحكم شرعي وفيه بحث وثوق الشيخ **الثاني**

اذا كان احدا الخبرين مرقيا باللفظة والاخر بمناهج بعضهم
 المروي باللفظ على المرقى بالمعنى مطابقا وقال بعضهم ان
 كان كلاهما افظا ضابطا عارفا بمفهوم اللفظ ومنطوق
 وما يخل معناه فلا ترجح بذلك اذ قد يرجح له الرواية
 والمعنى معا وان لم يكن الراوي بالمعنى كذلك رجح المرقى
 باللفظ **الثالث** ترجح اكثر العلماء المسند على المرسل
 وبعضهم عكس وقال ان المرسل لم يرسله راويه الا بعد خبر
 بصحة بخلاف المسند فان راويه قد لا يجرى بصحة ويجعل
 امره على سنده والاول اقوى نعم ان كان مرسله لا يروي
 الا عن ثقة فلا ترجح ولهذا سوى اصحابنا بين ما يرسله
 محمد بن ابي عمير وصفوان بن يحيى والبرقي وبين ما يستند به
الرابع لا يشبه عندنا في تقديم الصحيح على الحسن الموثق
 عندنا انما اذا لم يكن ثابتهما او اما اذا امكرنا واهلهما
 او حالهما على بعض الوجوه فاقدم بحسب من يميل اليها وترجح
 ذلك على طريقتين بالكلية بل قد راينا الشيخ الطوسي في

مواضع متعددة باقول الصحيح يصل بالحسن والثبوت عند
التعارض نوع من الاعتبار ومساعدة بعض الأدلة وأما
إذا لم يعارضها صحيح ضد بل ما جاء من علمنا أو حججنا
بما كالتشيع ومن حجج من حجج من أعضاء أحد هاد وأما
أو دليل آخر أما الحسن فلا يشترط أن ^{يصدق} حاشا من حاشا
الصحيح بل بعضه لا يكاد يقصر عنه كما يروى من هاشم
ونحوه وأما الوثوق فلا نفي المذهب قد يعلم بالفتا
فضلا عن الوثوقين كما يعلم أن مذهب الشافعي كذا وإن لم
عنه عدل ولفظ الصادق ثم إذا نزلت بكم حادثة لا يجد
حكمنا فيما يروى عنا فانظر إلى ما روى عن علي ثم فاعلموا
به وقد علمت الطائفة بالخيار القطيعة مثل عبد الله بن بكير
والواقعة مثل مما حذر وعلي بن حمزة وعثمان بن صليح وبني
فضال والطائفة بين وغيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافة
وقال بعض العامة لا يخرج رواية المبتدع مطلقا وقال
الشافعي قبل أن لم يكن ممن يستحل الكذب لنصر مذهب

قبل قبل أن لم يكن داعية إلى مذهبه بدعته وهو الأظهر
عندهم وقول الأكثر وطء الحج صاحبا الصحيحين وغيرهما
أئمة الحديث عندهم بكثير من المبتدعة غير الدعاء أما من كفر
ببعضه فلا يقبل روايته إجماعا متا ومنهم كالغلاة والنجية
وشبههما وأما من حجج الحسن عندنا على الوثوق وبالعكس أو
التساوي كما لا يخفى في الاحتياط فإنه مفعال وللتظرف به
بحال **أصل** وإذا جاء الحديث بخلاف الدليل القاطع من
الكتاب والسنة والإجماع ولم يمكن تأويله ولا حمله على
بعض الوجوه وجب طرده من أي الأنواع كان لهذا الأدلة
بغير العلم والخبر لا يبعد ^{لأنه} وعلى هذا وقع الإجماع واستفاض
الفضل فخر الدين عن محمد بن منصور عن علي بن إبراهيم عن
عن النوفلي عن الشكوني عن أبي عبد الله قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله إن على كل حق حقيقته وعلى كل مواب
نورا فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فخذوه
وروينا بطريقنا عنه عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان

عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم وعنه عن أبي عبد الله
 قال غلب النبي صلى الله عليه وآله عنى فقال يا أبا الناس ما
 جئناكم عنى موافق كتاب الله فافعلوا وما جئناكم بخالف
 كتاب الله فلم افعلوا وروينا عنه عن قتادة عن أصحابنا عن حماد
 بن محمد بن خالد عن أبيه عن القنبر بن سويد عن يحيى بن الجهم عن
 بن الحسن قال سمعت أبا عبد الله يقول كل شئ مردود إلى
 الكتاب السنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو مردود
 ومن رواه عنه عن قتادة عن أصحابنا عن حماد بن محمد بن خالد
 أبيه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن
 إبان بن عثمان عن عبد الله بن أبي بصير قال حدثني حماد
 بن أبي العلاء أنه حضر ابن أبي بصير في هذا المجلس قال قلت
 لأبي عبد الله عن اختلاف الحديث بين روى من يثوبه
 منهم من لا يثوبه قال إذا روى عليكم حديث فوجدتم له
 شاهدا من كتاب الله عز وجل أو من قول رسول الله صلى
 الله عليه وآله أو من قول أحد الأنبياء فخذوا ذلك من

الأحاديث وهو كثير وإذا روى الخبر مخالفا لظاهر الآية
 المذكورة لم يملك القطع بكذبه في نفسه بل قد يجوز كونه
 صحيحا إذا لم يكن له وجه من الشاويل ويكون قد
 خرج على سبب خفي أو واقع بينهما أو خرج مخرج القينة
 وإنما يجب علينا الامتناع من العمل به **فروع الأول**
 قد يعلم كون الخبر صادقا إذا كانت الآية قد اجتمعت على
 العمل بمقتضاها وعلم أنه لا دليل لهم على ذلك إلا هذا الخبر
 أما إذا وافق الخبر الإجماع وتوعدنا كون إجماعهم لا دليل
 آخر فأنه لا يقطع بصحته وكذا إذا وافق الخبر نص الكتاب
 العزيز والسنة المتواترة **الثاني** الخبر الذي يكون
 من قبيل ما يعمل به إذا حصل وجوها كثيرة ولم يتم دليل
 على إرادة أحدها بخصوصه وجب التوقف فيه ولا يقطع
 أنه يريد به الجميع لا بدليل ومضى كان الخبر خاصا أو عاما
 وجب عمله على ما يقتضيه ظاهره إلا أن يقوم دليل على
 أنه يريد به خلافا لظاهره **الثالث** إذا كان

الخبر موافق لاهل القولين العلماء ولم يتجددوا موافق القول
 الآخر وجب علينا العمل بالقول الموافق للخبر وطرح القول
 الآخر لان ما خفي في الظاهر لا يكون الا جهادا وهو مرفوض
 لخالفه الخبر وقياسا او استحسانا ونحن لا نقول بها ولا
 يضرنا ان كان كون القول الآخر مواضا لحدث لم يصل
 لان الاصل عدم ذلك **اصل** فتواتر النقل عندنا
 عن علي عليه السلام عن الائمة المعصومين من ابائهم وعن كبار الصحابة
 بطائفة القياس ثم مدلوله والتشريع عليهم ونحن لا نقول
 كتابا هذا بنقل ذلك اذ قد اجمع على بطلان من احتجنا به في
 ضابط لا من ضروريات دين اهل البيت فجميع الاحكام
 يجب نهالها الى الكتاب السنة ودليل العقل وقد حكم العقل
 واستفاض النقل ان الكتاب السنة ثم يشد بعضها من
 احكام الشرايع وما يحتاج الناس اليه اصلا بل في بعضها
 ان الكتاب العزيز وحده يضمن جميع ذلك ولكن لا يبالغ
 عشونا في تدوينها بطرفنا عن محمد بن يعقوب عن علي بن

ابن هب عن محمد بن عيسى بن عجلون عن يونس بن عبد الرحمن
 عن معاوية بن مرزبان عن ابي الحسن موسى قال قلت اصلحك
 الله انا نجتمع فندركو ما عندنا فما برر علينا شي الا عندنا
 فيه شي مسطور وذلك كما انتم الله تعالى به علينا انكم ثم يرد
 علينا الشيء الصغير ليس عندنا فيه شي فينظر بعضنا الى بعض
 وعندنا ما يشبهه فنغيب على احسنه فقال ما لكم والقياس
 انما هلك من هلك من قبلكم بالقياس ثم قال اذا جئناكم ما
 نعلمون فقولوا به واذا جئناكم ما لا نعلمون فقولوا هو
 الى فيه ثم قال امر الله باخفئة كان يقول به قال علي بن
 وفات القحاة وفات ثم قال اكنتم تجلب البه ففلك لاد
 لكن هذا كلامه فقلت اصلحك الله ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله الناس بما يكفون به في عهد فقال نعم وما يحتاجون
 اليه الى يوم القيمة فقلت فضايع من ذلك شئ فقال لا هو
 اهله وروينا بطريق المتقدم عن يونس بن ابان عن ابي شيبه
 قال سمعت ابا عبد الله يقول من علم ابن شيراز عندكم

الحاج

املاه رسول الله صلى الله عليه واله وخلفاؤه على يد من اتوا
لم يدع لاحد ان ياتيها علم الحلال والحرام وان احاطوا بالعلم
طلبوا العلم بالقياس فلم يزدوا من الحق الا بعد ان بين الله
الاصواب بالقياس وروينا بالطريق المذكور عن يونس
عبد الرحمن عن حبيب بن المنذر عن عمرو بن قيس عن ابي بصير
قال سمعت يقول ان الله بناه وخلقنا لم يدع شيئا من
الامانة الا انزل في كتابه وبينه وبينه رجل عمل
شيئا حذا وجعل عليه ليل لا بدل عليه جعل على من عدى
ذلك الحذا وروينا بالطريق المتقدم ايضا عن يونس
عن حماد عن ابي عبد الله قال سمعت يقول ما من شيء الا
وفي كتابه سنة وروينا عن محمد بن يعقوب عن عدة
من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن اسمعيل بن جهمان
عن سيف بن عميرة عن ابي المغيرة عن جماعة عن ابي الحسن
عليه السلام قال قلت له اكل شيء في كتاب الله وسنة
نبيه او يقولون فيه قال بل كل شيء في كتاب الله وسنة

روينا

ورويانا عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي فضال عن
شعبة بن جهم عن عدة عن المولى بن خنيس قال قال ابو عبد الله
عليه السلام وما من امر يختلف فيه ثمان الاول اصل
كتاب الله عز وجل ولكن لا يلف عن قول الرضا والامان ذلك
كثرة وقماننا منفع ان شاء الله فتمت المولى في الكتاب
والسنة المتواترة والاحاديث الصحيحة بحججها ورواها في كل فرع
داخل تحت العموم اذ قد امر المؤمنين بتصديق كل فرع الى
اصله من الكتاب والسنة وايضا لما كان القياس لا يخرجنا
عندنا باطلين وكان ما وصل اليه من النصوص منهاها
وكما في الحدود غير شاهية لانها تجد على مرور الايام
لزمه في الفروع في الموطا ثم قد يجرى فيها بادل العدل
والكتاب العزيز والسنة المتواترة وغيرها عند كثير من
الاول اصل واذا صح الحديث ولم يجاز به ائمة
او مساو ولم يعرفوا في الاصحاح بخلافه وجب العمل
عندنا فاجله ما خرى اصحابنا سواء تفقن الوجوه في الخبر

اولا

والأباحة والتدبيل والكرهية وإنما قلنا ولم يمارضه
أقوى منه لم يخرج ما جاء مخالف الكتاب العزيز والسنة النبوية
وأقام الدليل القاطع على خلافه كما تضمن تكليف الأبطال
وتحسين ما قطع العقل بجهته وبالعكس لا مثل البرزخية إلا
لأنها ليست دليلًا فاعلم الآن العقل يجوز بحجج التكليف
بخلافها وإنما قلنا بجوب العمل به لأنه بمنزلة ما جاء
مهرته والعمل بالمرجوح منفع عقله ولأن المرفوض من شأنه التحقار
والتابع من أصحاب الأئمة ومن بعدهم العمل به يعلم ذلك
علمًا ضروريًا لمن يتبع آثارهم وسيرهم بحيث لا يرتاب فيه
فإن نازع بعد ذلك متنازع فهو مكابر والتدبيل المرفوض
وهو جماعته من كبار علماءنا ممنوعوا من العمل به بحججهم بعد
الدليل الدال على وجوب العمل به وإذا لم يتم دليل على وجوب
العمل به لم يعمل به كما أنه لم يتم دليل على وجوب صلوة سنة
قالوا وما نقلتموه من أن الصحابة ومن بعدهم كانوا يعملون
بأخبار الأحاد ففيها أيضًا أخبار أحاد لا تفيد علما والعمل

بالخبر الواحد مسألة أصولية ولا يجوز أن يكون سبيلًا
فما فكيف سئلون أن الله سبحانه بكم بالعمل بخبر واحد يريد
تسليم صدق عقده للأحاد يثبت ما علم لكم أن الصحابة يعملوا
عندهما إلا بما فجاز أن يكونوا مذكرًا وبما اقتضاها أو يابعد
بها عندهم دليل آخر قالوا في حاصل ذلك أنكم
فرض من قبل الدليل القاطع والأقوى الأول وفيها
ذكرناه سابقًا منقوع وما ذكرناه كالمسألة على العلماء
والأدلة من الجانبين مستوفاه في الأصول **أصل**
فمن قبل رواية مجمع جاهل الفقهاء والمحدثين على أن
كونه مسلمًا بالقائمة والأداء وقد وثق العمل فقبل
روايته ما يحل كافر أو صغير وكذا بشرط كونه عاقلًا و
كونه عدلًا أي مسلمًا من الغش وخوارم المروءة ضابطا أي
مبشطان عدل من حفظه ضابطا كذا به إن حدثه عالمًا
بما يحل للمسلمين إن رويته من الماشك وفي الخبر
الأداء ولا بشرط الذكورة ولا الحرمة ولا البصر ولا

تفهم ولا يحسنه ولا العبد في ضبطه بموافقة الثقات
 المتقين غالباً فلا يضر النادر من المخالفة ولو كثر الحجج
 به وقبل التعديل من غير ترك سبيل على التمسك لا يميل
 الجرح الا بين التمسك كسب الجرح الذي لم يثبت فيها
 فاندھا التوفيق بحيث عند العمل بما يظهر والتجريح الجرح
 والتعديل يثبتان في واحد لا من قبل الاختار لا الثبات
 وقبل لا بد من اثنين و يثبتان ايضا بالاستفاضة و
 يميل التعديل وجرح من قبل رواية واحدة اذا اجتمع الجرح
 والتعديل قدم الجرح وقبل ان زاد المعدلون فلم يعدلوا
 والاول اصح لاجاز المعدل عن ظاهر الحال والجرح عن
 الباطن الحق وايضا الجرح مثبت والمعدل خاف نعم
 ان دفع الغاوض المحض رجاء الى التزجج بالكثرة ونحوها
 ولو قال الراوي الثقة حدثني الثقة والمعدل ونحوها
 ثم كلف عند بعضهم في الاصح الاكفان ان كان القائل ^{حلياً}
 بطرق الجرح والتعديل وادعى في العدل عن مقامه ^{يكن}

معدلاً عند الأكثرين وهو الصحيح وعلا المأم وقبيل على في
 حديث ليس حكم بجهنم وان كان لا يعمل الا بخبر العدل
 وقال بعض العامة هو حكم بجهنم اذا لم يكن له شاهد ولا
 منابع ولم يكن عمله بالأحباط وليس شيء يجوز ان
 يكون عمله لدليل اخر وكذا ليس بحائفة عمله للحديث
 في تحته ولا في رواية فروج **الاول** لا يميل
 رواية محمول العدل عند الجرح من رواية واحدة واما
 وهو عدل الظاهر في الباطن كالمذبح غير المتصور على
 نفسه فقد تقدم انه يحجج بها بعضهم وذلك كما اتفق في
 جماعة من الرواة فنادم العهد لهم وقد رخصهم باطناً
 واكثر العامة او كلهم يميله وعليه علمهم في كتبهم المشهورة
 قالوا الآن اهل الاخبار مبني على حسن الظن بالمسلم وقدر الحديث
 مطلوب من رواية الباطن مستندة **الثاني** قال بعض
 العامة المحمل عند اهل الحديث من لم يعرف العلماء ولا يعرف
 حديثاً الا من جهة واحدة وقال بعضهم من ذكر عند اهل

عنه ان نعت جهالة عنه وكل ذلك ليس عندنا بشئ
والجهل عندنا من لم يوثق ومن لم يصف ولم يمدح ومن
رخصته الناس وعلت نسبته واسمه نعم اذا علم صح حديثه
ان نعت جهالة من هذه الجاهلية وكانت تلك نوعا من
المدح فربما دخل في قسم المدح كذا روى عنه الناس وله
كثائر نحو ذلك وبالجملة يتفاوتون بتفاوت الموثوق والمذموم
والضعيف **الثالث** قيل رواية التائب عن الضيق
الا الكذب في احاديث الرسول صلى الله عليه واله فلا يقبل
ابداً ان تاب كذا قال بعض العامة وهو مخالف لقواعد
مذهبنا ومذهب العامة ايضا والافقوى القول وانته
لا فرق بينه وبين الشهادة **الرابع** اذا ذكر حديثه
عن رجل ثم نفاه المروي عنه فان كان جازما ببقية وجب
دفعه ولا يمدح ذلك في باقي رواياته عنه وان قال
المروي عنه لا اعرفه ولا اذكره او يخوفك لم يمدح
الخامس من روى حديثا ثم نسب جازله روايته عنه

عنه والعمل به على الصحيح هو قول الجمهور من القراءات كلها الا
الاشاعرة والقباني والفرغاني الراوي عنه ثمة جازما
فلا مرد روايته بالاحكام وقد ذكر كثير من الاكابر اخبار
نحوها عن اخذها عنهم فقالوا حدثني فلان عن فلان عن فلان
بكذا **السادس** اذا قال الراوي حدثني فلان او فلان
وما عدلان او صحيح به والافقوى وكذا لا يمدح به اذا قال فلان
او غيره **السابع** لا يقبل رواية من عرف بالثقة على
في جماع او اجماع كمن لا يبالى بالنوم في التجماع او يحدث
لا من اصل مقصوح او عرف بكثرة التهور وكثرة الشواذ والمناكير
في حديثه وقد بين نقض الرجال من علمائنا في كتبهم كثيرا
ومن يصف بهذه الصفة **الثامن** من بين في حديثه
غلط فاصره عليه سقط روايته ان صح حديثه **التاسع**
من خلط له باب بصير او خوف او فساد او بدع او كفر يخلو
ونحوه قبل ما حدث به قبل ذلك دون ما بعده ودون
ما يشك فيه كافي في الخطايا اشباهه **العاشر**

فقد عرضنا الفرقان من الخالف والموافق في زماننا هذا
 عن كثير من هذه الشروط لكون الأحاديث عندنا عند
 قدر الحديث وهذا ثبت وجبت في كتب من في شيوخنا
 وقد صار المصنوعاء السلسلة متصلة الاستاد
 هذه الأمانة ولا يثبت حديث إلا ما يلبس بالمصنف
 وهو كونه الشيخ بالغافلا فلا عدل لا غير متناهل ولا
 مستحق بالأحاديث مثبتا الأحاديث بخط غيرهم
 برؤيته من أصل مستحق موافق الأصل شيخه وقد شرط
 كل ذلك أيضا أهل السنة لا العدالة فافهم فانهم الله
 بنوع أصلهم من الإكفاء بعدم النظام في الشر
 في الفاظ التعديل والجرح وأعلى مراتب التعديل ثقة
 وقد يؤكد بالنكرير وإضافة ثبت وورع وشبهها
 تمام دل على علو شأنه ثم عدل ضابط أو ثبت وحافظ
 أو متقرب أو حجة أما عدل فقط فغير كاف فيه بدون انضمام
 ما ذكرنا انضمام اليها ونحوه لأشراط هذا النوع

لها في صحة الرواية أما ما ضمنناه إلى عدل ونحوه إذا
 نفي فليس ثمة شيئا وكذا صدق وخبر وعابد ومعقد
 وشيخ وصالح ووجه ولا بأس به وعالم وواسع الرواية
 ورؤيته الناس ونحو ذلك فانه داخل في قسم الحسن
 حديثه لا اعتبار بالنظر ويكون مقويا وشاهدا بعضهم
 يحتاج به كما قدمناه أما نحو شيخ هذه الطائفة وعدم
 وجهها ورؤيتها ونحو ذلك فقد استعمل أصحابنا
 فهم يستغنى عن التوثيق لشهرته إيماء إلى أن التوثيق
 من رتبة رتبة الفاظ الجرح فنقاربا الحديث ثم لقيه
 ثم وسطه ثم ليس بذلك القوي ثم قبله وفي حديثه ضعف
 ونحو ذلك ومثل هذا يكتب حديثه أيضا للنظر والاعتناء
 ويرى أصل شاهد أو مقويا ثم مخلص ثم تنزه الحديث
 ثم ما فط ثم كذاب ثم قال ومجتمعا وما أشبه ذلك مما يدل
 على كونه فلا يكتب حديثه ولا يثبت أصله
 بكيفية كتابته الحديث وضبطه فقدمنا أنه كان بعض

التلف بكرة كناية الأحاديات الخوف التزوير وترك الخطأ
 فلا تكال على الكاتبة ثم يقين ان هذا لا يحدث بين وفادتها
 ما يدل على وجوب كتابتها فضلا عن غايتها وقد وقع
 الإجماع على ذلك خصوصا في زمننا هذا الذي كاد
 تندرس فيه آثار أهل البيت بل اندرست أكثر كتبها
 وعلومه وكيفيات استيفاده وفادته وكاد أن ينقطع
 روايته ويجعل قدره ونفعه تسلسل الله العظمة والتوثيق
 لما يحتج به من فوائده على كاتبة صرفا لخدمة ضبط
 مخبئة شكلا ونقطا وبينا بحرفه ومبحث يؤمن
 اللبس منه لاسمها شكل الملبس نقطة فانه اتم وقد
 روينا بطرفنا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد
 بن محمد بن علي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن جميل بن دراج
 قال قال ابو عبد الله ع امر معاوية بن ابي سفيان فاقوم فضحاء
 وبعضهم بكرة شكل ما عدا الملبس وينبغي الاعتناء
 بضبط الملبس من الأسماء أكثر فانه اتم فان لم ينس في

نفس الكتاب كنبه وضبطه على الحاشية فبالثواب يجب
 تحبب الخطرون مشقة وتعليقه وبكرة وتعليقه وينبغي
 ضبط الحروف المملة ايضا بان يجعل نطق كل حرف مخبر
 نظيره الممل وقيل يجعل فوقها كفا لانه الظاهر مضجعة على
 فهاها وقيل تخنها حرف صغير مثلها وكل ذلك جائز نعم
 لا ينبغي ان يصلح مع نفسه شيء لا يعرفه الناس فان فعل
 فليبين في الكتاب واخوه **فروع الأول** ينبغي
 لكاتب الحديث ان يكتب اول الكتاب بعد البسملة اسم
 الشيخ المروي عنه وكتبه ونسبه نحو ذلك من التفرقة
 والنوحيه واذا اضاف فان يخالفه التمام ومجمله كان اكمل كما
 فعله اكثر محدثينا ومحدثي العامة ثم يجعل بين كل حديثين
 دائرة حمراء او سوداء كبيرة يقينه ايمن من كناية الأحاديث
 كما كان يفعل المتقدمون ولو ترك مكانها ايضا اضاعها
 فيما جاز لان القصد التميز واكد من ذلك ان يفصل بين
 الحديث وغيره بما يتصل به من كلام المؤلف بما يشق

هكذا في غيرها من الخطوط لفظ الحديث بغيره كإبراهيم
 لنا في بعض أحاديث التمدب من الألباس بكلام المنفعة
 وكلام الشيخ الطوسي فلم يميزه إلا بعد عشر شذوذ
 نصير تام وتكون الدائرة المذكورة أو الأعلام لا والحمد
 فان كان بعد الحديث حديث آخر انتهى بها فبما وان كان
 بعد كلام يفتت الحاء وهذا في مثل التمدب والاشياء
 واجب الاختلاف أحاديث التمدب بكلام المنفعة وكلام
 الشيخ واختلاف أحاديث الاشياء بكلام الشيخ وغيره
 قد جرت مجرى وغيره وقد تبرزت بحمد الله في كتابي بعضا عن
 بعض بحيث لا يلبس منه شيء بشي وبقي ان تكون المذكورة
 المذكورة خالية الوسط فاذا اقبل نقطة وسطها نقطة ثم
 كلما اقبل قرعة نقط وسطها نقط فيجمل الاطيان بالشيخ
 وبكره في مثل عبد الله ورسول الله وابو محمد كناية الأولى
 في آخر السطر الثاني في أول الآخر وافصح من ذلك المعروف
 كذلك بين الناطف والمبطوف اذا كان بالاول وقد يهل

اذا كان بغيرها وافصح من كل ذلك بل لا يفعله وتصرف
 انصرف في الحديث الواحد كذلك الشافعي في حديث
 بحافظ الكتاب على كتابه في الحروف والتسليم على رسول الله
 وعلى الامم عليهم السلام بكل حديث كلما ذكر ولا
 اناس من تكراره ومن اغضله حرم اجر اخيه ولا يفتقد
 فيه عيا في الاصل ان كان ناقصا الا انه دعاء في شذوذ
 ترويه وكذا التشاء على الله تعالى بغيره جل وشبهه كلما
 ذكر وكذا الترضي والقرم على خلصاء التعمية واحدا
 لا نعمة والعلماء والصلحاء الا ما يكون في فضل السيد
 فان ذلك هو جيب فطوبى له مما اوذا عرض عنه العلماء
 في الاختصاص وبكره الترمذ لكما يكون بل بحر اقر الشيخ
 عن الال بالصلوة والسلام كما جعله اعداؤهم هذا مع
 حائده وافي صحاحهم عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
 من صلى على راسي لم يسل الى فقد جفاني ودعوا الهنات في
 صحاحهم في عدة احاديث ان الضحابة لما قالوا كيف الضيق

عليكم يا رسول الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل
محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك جدد فقد
وفاة الخافى بأربع طرق ورواه أيضا مسلم في صحيحه
إمامهم القائلون بثلاث طرق ولكن هذا غير عجيب بعدوا
فصلوه من بعضهم ونصب لعدوة والحري لم يعد فقل
شاهم **الثالثة** الواجب على ناقل الحديث أن يعاين
شخصه أو أصل شيخه أو أصل معتد معلوم الصحة ولا غير يكون
عندي أو عليه كتابات البلاغ فأنفذ شاهدنا شيخك
ذلك شيخنا بالقلوب بل لا بد من امتحان النصيحة بمقابلة
جانب منها بغيرها من التصحیح ونحوه لم يعلم صحتها ولا
أن يمسك هو وشيخه كتابها أو غيره ضابط ذو بصيرة
غيره أو غير شيخه أو ضمان ضابطان غيرهما فان لم يقابل
بهذا الشرط لم يجوز روايته ولا نقله **الرابعة**
اختار في تخرج السافظ وهو الذي يفتح اللام والحاء أن
يخط من موضع سقوطه في الخط خطأ صاعدا قليلا مطلقا

من السطر من عطفه يسيرة إلى جهة الحق وكتب فباله النسخة
في الحاشية التي تجاوز أول الأسطر من الصفحة اليمنى
بجاءه ذاق الأسطر من اليسار انشئت لذلك والافقه
الحاشية الأخرى إلا أن سقط في آخر السطر فخرج آخره على كل
حال مع السعة ثم ان كانت في الجانب الأيسر كتب ضاحدا
إلى على الورقة مطلقا إلا أن يكون كلمة أو كلمتين فكتب على
سمت الأسطر وان كانت في الجانب الأيمن كتب صاعدا
أيضا ان كانت سطر واحد فان زاد كتب إلى أسفل
ثم يكتب في انتهاء الحق جمع ويكتب واضحا كخط الأصل إلا
أن يخطي الضيق وأما الحاشية من غير الأصل كشرح وتبعا
غلط أو خلاف رواية أو نحوه ذلك فليكتب على غرض
الحق يخرج أو من الأصل وسطوره على سمت الأسطر لكن
بأخره يسيرة إلى أعلى وإلى أسفل وليعلم بها بغير حرج لظهور
قوة الكلمة التي هي بها أو بآه هندية أو نحو ذلك
الخامسة شأن المقنن الضيق الضيق وهو

التمرير وفدليس التثنية كانه مع صيغة
 فوق الكلام مع دواية ومعنى وهو عن التثنية
 والوهم واما التثنية فان يخطأ اوله فيصير
 لا يلبس بالمردود عليه على ما قد لفظا ومعنى
 منه نقص الين ونحو ذلك هكذا كان يفعل الصديق
 وما بعده واما المناخر ونحوها استعارة قلبه
 بين المناخرين في عصر الشهيد وما قال به التثنية
 هندية هكذا فوق الكلمة ثم يكتبون بانه هندية
 مثلهما بازاها على الحاشية ليسهل التثنية
 في قافية الحسن عليه السلام في كتب الاحاديث وغيرها
 وبعضهم يخطئ تلك خطا عليه ثم على الحاشية بازاها
 باسم السادسة اذا وقع في الكتاب ما ليس
 نفي الضرب والحك والضرب والخطا فوق المضروب
 خطا بين دال على ابطاله بخلطه ولا يبطس بالسواد ولا
 بعده فيصير مستغما بل يترك ممكن القراءة وبعضهم لا

بخلطه بالمضروب عليه بل يخطأ فوقه ويخطئ على قوله
 واخره وبعضهم يخطئ على قوله واخره نصف دائرة
 يضع دائرة صوته او قوله واخره وبعضهم يكتب كافي
 ولا في اخره والاولى من كل ذلك لان ذلك قد يخفى
 فوقع النسخ منه في الغلطة كما شاهدناه كثيرا واما اذا
 وقع تكرار فيضهم بخلاف الضرب على الثاني وهو جيران
 شواو والابن احسنه ما صوته وايضا وان كان التكرار
 اول السطر ضرب على الثاني واخره فعلى الاول وان كان
 اخر سطر او اول اخر فعلى اخر السطر فان تكرر المضاف
 اليه والمضروب والصفة ونحو ذلك روى الاضال او
 راعى الاحسن الين واما الحك والكتف فهو عندهم
 مكروه لانه عناء وربما عند الورد والضعف **مثله**
 قد غلب على اكثر الحديثين متناو من العامة الاقتصار على
 الزجر في حديثنا واخيرا وشاع ذلك بحيث لا يخفى فيكون
 من حديثنا شافط وقد يجدون التاء ايضا ويكتبون

من آخرنا انما نلوا اما فضله عام ومحمد بن ابي اسحاق
والشيخ الطوسي واما ما من ذكر الرجل فخط من غير
حديثنا ولا ابناءنا ولا الرضلة فانما يفعلون في الأكثر
في حال السند اذا حذفوا اوله للعلم به فيكون المعنى عن
محمد بن يحيى مثلاً فيحذفون عن بعض الخطوط او انما علوا
ذلك لان كيفية الأخذ في حال السند يحسن في الغالب
على ما جرى الحديثين ولما المفضلان يثبتوا انه مروى
عنهم اعم من ان يكون بقرينة او باجازة او غيره ذلك من
طريق النقل فلهذا افترضوا على ذكر الراوي فقط ومن غير
الاكثر ما فضله محمد بن يعقوب الكليني في فاته حذف
ذلك من الاول ايضا لما ذكرناه من ان المراد ائمة الرضا
واما اذا اتصل بهم السند فلا يكادون يخلون بذكر
حديثنا واخبرنا والرضلة كما هو في كثير من النسخ في
كتب الأحاديث فائدة ثان الأولى اذا كان الحديث
اسنادان او اكثر تامان او ناقصا كتبوا عند الانتقال

منسند

منسند الى اخره يكسر علامة التحويل بقية الراوي ما
تامة ليدل على التحويل ومنهم من قال ان هذه الحاء من
عن صحاحنا لا يوهمون من الحديث بفظ ولا يركب
الاسناد الثاني على الاسناد الاول فيجعلها واحدا
والحق انها من التحويل من اسناد الى اخر ومن الحائل بين
الاسنادين كما قد مضى وما ذكره من التعليل ثانيا
هو نقص ما قلناه ومحمد بن يعقوب الشيخ الطوسي وكثير
من محدثينا يكتبون بحرف العطف سواء كان السند
الثاني تاما ام ناقصا ولا بأس به الشافعية قد
اصطلحوا على حذف اشياء في الكتاب دون القرأة ويحذف
العادة بذلك واشهر بحيث لا يخفى ولا يترك فيها
لفظة قال بين رجال السند ومنها الفظة وبالاسناد
المذكور او ويرد ذلك عند كتابة الأجزاء المشتملة على
أحاديث باسناد واحد ومنها همة اباطون عند التدا
نحو يا سجد ومنها الف با في التداء رسول الله صلى

خاصة

خاصة بحمد رسول الله ومنها مادة الكاف المعلقة
 نحو كسبه ونحو ذلك ومنها الف الوصل من لم يخط
 ومنها الف الحرف ومالك وخلد ومنها الف المنصوب
 من نحو دانت لشر ومعت محمد يقول وقد اصطلحوا البعض
 على ايراد اشياء في الكتابة دون القراءة مثل كتابه الواء
 لم يقرأ في عمر ومثل كتابه الف بعد الواو الجمع وقد
 لم يقرأ ايضا بعد الواو من صفة المذكور نحو يفرزوا ويعدوا
 وامثال ذلك مما هو مفرغ في فن الخط والحمد لله تولا
 واخر اوتاه ايضا وصل الله على محمد وآله اجمعين
 فذقت النسخة الشريفة بحسب الالهام من العالي
 الجاه الامير زاهد الجود المازن في داره
 علي بن ابي الحسن محمد بن الحسين بن الحسين
 غفر عنه في عمرة شهر ربيع الثاني سنة
 ١٠٠٠ في الاول من شهر ربيع الثاني سنة
 انطباع في المطبع الكريمة في مدينة

كتاب الامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على نعمائه المتواصلة والمنة المستقيمة المتكاثرة والمنة
 على اشراف اهل الدنيا والاخرة فينا محمد وعمره الطاهر وبعد
 هذه رسالة عمرة مؤسوسة بالوجزة تضمن خلاصة علم الدابة
 وقد تم على زينة ما يحتاج اليه لكل الرواة جعلها كالمفاتيح
 لكتاب جبل التبين وعلى الله التوكل وبه استعين وعونه تيسر على
 وقصود سنة وخاتمة مقلدة علم الدابة علم يجتنب عن سبيل
 ومثله وكيفية تحله واداب نقله والحدوث كلابي وقول المصنف
 او نقله او يغيره واغلاقه عندنا على ما ورد من غير المعصوم
 يجوز وكان الامر بالخبر يطلع على ما ورد من غير المعصوم من الصحابة
 والثاني وهو ما واخرى على ما براد في الحديث وهو الاكثر
 غير مخرج بسلام يكون لشيء خافق احدا لا ومنه نعم التبر
 للجنة مقابل لا لافشا لا المراف للحديث كما لا تنقصه

نسخة من كتاب الامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام

ثم يستوفى بها ثلثان وعكسا يعني قوله صلوا كما رايتهم
 اصلي فيبين الخبرين عموم من وجه اللهم الا ان يجعل قول الراوي
 قال النبي مثلا جزء منه ليم العكس ويضاف لما تعبر به
 بحكي الخ ليم الظرف وعند حديثه اختلا لا يمكن التفرع
 بالحدث المسطور من المعصوم قبل نقله عنه فلا التزام
 كونه عليا بقص ولو قيل الحديث قول المعصوم او كتابته
 قوله او فعله او تقريره لم يكن بعيدا واما نقل الفعل والتقرير
 فيطلق عليهما اسم السنة كالحديث في اعم منه وهو الحديث
 ما يقع حديثا قدسيا وهو ما يحكي كلامه ثم غير متحدث
 منه نحو قال الله تعالى الصلوا وانا ابصر عليه **فضل**
 ما يقوم به معنى الحديث وسلسلة رواة الحديث المعصوم
 من حيث بلغت سلسلة كل طبقة حدا بوم من مع
 على الكذب فتواتر ويرسم بانه خير جماعة ويعيد بنفسه القطع
 بصحة والا فخير اما ولا يعيد بنفسه الا طنا فان نقله كل
 مرتبة او يدر ثلثه فتفيض او انفراد به احد احد فغير

وان

وان علمك بسنديهما جميعا فتنداد سقط من اوطا واحدا
 فمعلق او من اخرها كل او كلها فمرسل او من واحد فنقطع او اكثر
 فمفضل للمروي بتكثير لفظه عن معصوم مقلود ذكر المعصوم
 مقصود وقصير السلسلة طال ومشتريا كلا او جارا او اخرها عركا
 لاسم والاولية والمصاحفة والتعليم نحو ذلك مسلسل ومحاذا
 المشهور شاذ ثم سلسلة السند اما ما يوافق مذهبنا بالتعديل
 فصحح ان شذ او بدنه كلا او بعضا مع تعديل البقية فحسن
 مسكوت عن مدحهم ومنهم كل فمقلود واما غير ما يمتنع كلا او
 بعضا مع تعديل الكل فمقلود فيسوي قويا ابغ وطاعا هذا
 الادب بضعف فان اشهر العمل بضمه فمقلود وقد يطلق
 على القوى بضمه تدبير بالمشتمل على مرجح او تعيق او
 انقطاع او اعضاء او اوت قد يعلم من هذا امر ساعد
 الاتصال من غير شقة الامام فينظم في سلك الصحاح كمر
 محمد بن ابي عمير وروايته اجابنا عن غير الشقة لا يقدح ذلك
 كما يظن لانهم ذكروا انه لا يرسل الا عن ثقة لا انه لا يرسل الا

والاولوية

عن ثقة

من ثلثة فضل الصدق في الموارثه مقطوع والمنا
مكروه في الاحاد الصحاح فقلون وقد عمل بها المناخرين
وقد روي المصنفان فيهم وابن الجوزي ان ابا بكر واكثر قد فاسد
وصفا الجحش الجاني بن سبيع لعل كلا المناخرين عند التأمل
أقرب الشيخ على ان غير الموارث ان اعتد بقبرته الحق الموارث
في انجاب العلم ودخول العمل والافقه غير ما يدعيه العلم
تارة وتتمه اخرى على يقضيه كونه الاستصحابا وطعنه في
بعض الاحاديث بانها الخبايا الحاد يكتفي على ذلك فتشنع بعض
المناخرين عليه ان جميع احاديثها ما دلا وجوبه والعنا كالحكم
عند معتز وشيخ الانبياء يعمل الاصحح بها عند اخرين كما في
الموثرات وغيره وقد شاع العمل بالفتا في السن وان شذ
صنفها ولم يتجر الايزاد بان ثبات احد الاحكام الخفية ما هذا
حاله في العلم لا يشك في محله مشهور وانما مضطر بكونه في النقص
عن ذلك واما نحن فمناشر الخاصة لعل عند البعض في
بل يجتنبه من سماع ثبوت من الثواب ويحتمل فردا بروية وقد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فصل في بيان أسئلة على حاشية في مشرو
سند فعلها وانما خلت من كذا الوارد في مؤلفه أو نقل
مخالف في الأصل أو المتن بواحد في جميع أو في السامع له
يبيع منه أو تعدد في خبره أو في السلام فيمن من الغالب مثلا في
أو بل يفتن الروايات وكل السند في خبره أو في اللوائح أو كذا
مقلوب أو في السند أو المتن في نصه أو في الواقف
اسمه اسم أبيه أو خلفا فهو المنقوب والمنقوب أو خلفا فقط
المؤلف والمختلف أو في اسمه فقط والابن مؤلفا
منو المتشابه أو في الواقف المروي عنه في السن أو في الأخذ عن
الشيخ في رواية أو تعدد عليه في أحد ما في رواية الأكارين
الأصاغر **فصل** في تبديل الروايات وجوبه بقوله
عند الأكثر ولو اجتمع المجامع المعد فالتبديل في تقديم الجاهل
الأولى للمغول على ما يتر عليه الظن كالأكثر عند الأورع أو
فما سته والغناء التبديل ثقة حجة عن كذا ما أدى مؤلفها

فصل في بيان أسئلة على حاشية في مشرو
سند فعلها وانما خلت من كذا الوارد في مؤلفه أو نقل
مخالف في الأصل أو المتن بواحد في جميع أو في السامع له
يبيع منه أو تعدد في خبره أو في السلام فيمن من الغالب مثلا في
أو بل يفتن الروايات وكل السند في خبره أو في اللوائح أو كذا
مقلوب أو في السند أو المتن في نصه أو في الواقف
اسمه اسم أبيه أو خلفا فهو المنقوب والمنقوب أو خلفا فقط
المؤلف والمختلف أو في اسمه فقط والابن مؤلفا
منو المتشابه أو في الواقف المروي عنه في السن أو في الأخذ عن
الشيخ في رواية أو تعدد عليه في أحد ما في رواية الأكارين
الأصاغر **فصل** في تبديل الروايات وجوبه بقوله
عند الأكثر ولو اجتمع المجامع المعد فالتبديل في تقديم الجاهل
الأولى للمغول على ما يتر عليه الظن كالأكثر عند الأورع أو
فما سته والغناء التبديل ثقة حجة عن كذا ما أدى مؤلفها

انما هي الامكان
 لا انها ليست
 في الامكان
 في الامكان
 في الامكان

عند تحويل السند بين الحكي البهيم ولذا كان المشترط في او
 حاد لا المعصوف فليد الا ولا يفصل بين الحدين بل ان
 من غير كون الاصل وان وقع سقط فان كان في رايك على
 السطر او كثيرا في اولى الصفح يمتا او جارا ان كان سطر
 والى اسفلها ان كان يمتا واعليها ان كان اكثر والزائدة
 تنفي بالحك مع من الفرق بل من الفرق بدنه بالصرح يمتا
 صراعا طابرا لا يكتبه لا او حرف الزاء على او طابرا في اخرها فان
 دما يمتي على التامح اذا وقع تكرار فالتا احق بالحك وبالفير
 الا ان يكون ليس خطا او ولا السطر **خاتمة** جميع اجابتنا الا
 انه يفتي الى اثنا الا عشر وتم منه وفيه الى التبر فان علمهم
 مقبلة فلان المشكوة وما تضمنه كتب الخاصة من الاحكام لم
 صهم من يدعيها الصحا ان اللغة بكثرة ما يظهر لمن تتبع احاد القوم
 وقد ذكرنا واحد هو بان بن قنبل لما واحد عن الاما اعلى
 جعفر محمد اصاق ثلثين الف جعل كما ذكره علماء الرجاد وكان
 جمع قدما محدثنا ما وصل اليهم احابث ائمتنا اربعة كان

رب
 رب
 رب



من تاليفات مرحوم شهيد البياطي

بسم الله الرحمن الرحيم
 بحمد الله تعالى على توفيقه البذابة في علم الدارين والرواية
 وتسلط حسن الرقابة في جميع الاحوال النافذة ونصلي على سيدنا
 وجبيل محمودة المفيد للخلق من الغواية الرشيد علم الحق وسيد
 الهداية وعلى الاله الاطهار واصحابه الاجتيا صلوته دائمة مقصدا
 لا يبلغ لها غاية ونسلم تسليما **ومجد** الحمد لله بما هو
 والصلوة على منسجها فهذا كتاب مختصر ضئيل في علم دار الحديث
 وهو علم بحث فيه عن من الحديث وطرف من صحيحها وبقيتها
 عليها ^{عليها} وما يحتاج اليه من شرائط القبول والرد يعرف المقبول
 والمردود وموضع الزاوي والمرد من حيث ذلك وغاية معرفة



ليعرف

ما قبل من ذلك لاجل به وما برز منه ليجتنبه ومسائلها
 في كتب من المقاصد في بيان مصطلحاتهم في هذا العلم من المصنوع
 المنقول عن صاحبها اللغوية والمختصة لها كما سير عليك انتم
 جعلنا وضعه على وجه الاجاز والاختصار دون الاطناب الاكثار
 لسهل خطه وبكثرة بقاءه فان طباع اهل الزمان لا يخلو اعتنا
 الكثير من العلم خصوص في هذا الشأن وهو مريب على مقدمته وان
 ابرار مسائلهم من الله نعم الهام الحق والدلالة على صواب
اقا المقدم في بيان اصوله واصطلاحاته التي يحتاج
 طالب الي معرفتها ومذاورها على الحق والاستناد وغيرها ^{التي} الخ
 الحديث مراد فان بمعنى ما هو واصطلاحا كلام يكون لغيره
 خارج في احد الارزمنة الثلاثة اي يكون له في الخارج نسبة شوية
 او صفة ^{التي} اي نظائر تلك النسبة ذلك الخارج بان يكون
 سلبيا او شوبيا ^{التي} ولا يتابعه بان يكون احدهما شوبيا والا
 سلبيا والكلام في التفرقة بميزة الجرح وخرج بقوله لنفسه
 الانشا فانه وان اشغل على النسبة الا انه لا خارج له ^{التي} ما قبل

طريق المن والاول اظهر ان القصة والضعف انما ينبت الى
 الطريق باعبار وانه لا باعيا بالاخبار بل قد يكون الاخت
 بالطريق الضعيف صحيحا وان دواه الثقة الضابط بطريق
 ضعيف بمعنى صحة الاخت يكون تلك الرواية طريقا مع صحة
 والاشارة في الحديث الى قائله من بنى وامام او ما في معنا
 والاولى في المعنى الثاني السند وهو الاخت عن طريق المن
 اليه اي الى الاسناد ايضا لان يحمل ثمرها للسند لا لا
 عن الطريق الضعيف هو الامتناع كما يظهر من امره في
 قال السند والاشارة بمعنى على الاول ما عاين ثم الخبر ما
 معنى غير مضمرة في الصدق والكذب على وجه الجمع والخطو
 في الاصح من الاقوال وانما قلنا انه منحرف في الاثر كما عرفت
 بغضض في اللفظ ونسب في الواقع ثم ان طابو الواقع
 المحكي باللفظ فالاول وهو الصدق وان لم يطابقه فالثاني
 وهو الكذب بذلك ظهر وجه المحذور ولا بد على الاول مثل
 قول من قال محمد بن وسيل بن عثمان فان كانت صفات من ادعى

المجيب وكما ذهب من اخرى لا ان جعلناه خبرا واحدا في الرواية
 وان جعلناه خبرين كما هو الظاهر فهو ضايق لا احاديثا كما دلت
 الاخر ونسبته بقوله في الاصح في خلافه فيحتاج الى اقسام
 واسطة بينهما وشرط في صدق الخبر مع مطابقة الواقع احكام
 الخبر ان مطابو في كونه مع عدم مطابقة لفظه او غير ذلك
 وما خرج عنها فليس يصدق ولا كذب بل كذا من الخبر انما
 مطابو الواقع او لا وكل منهما انما مع اعتقاده مطابو الواقع
 انه غير مطابق او بين الاعتقاد وبين حقيقة اقسام واحد منهما
 صادق وهو المطابو الواقع مع اعتقاده مطابق والآخر
 وهو غير المطابو مع اعتقاده غير مطابق والاربعه اليها في
 المطابقة مع اعتقاده لا المطابقة او بين الاعتقاد وعدم المطابقة
 مع اعتقاده او بين الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من
 الصدق والكذب بنفسه احسن من تفسيره الجوهري واستند المحقق
 في قوله الى قوله تعالى افري على الله كذبا ام به جنة حيث ينزل
 اخبار النبي في الاثر والاحتياط في المحنة على سبيل من الخطو

ولا شبهة في ان المراد بالثاني غير الكذب لانهم جعلوه متبوعا
 وهو يقتضي ان يكون غير الصدق ايضا لانهم لا يفتقدون
 صدقها كما كانوا من اهل الكذب اذ كانوا بالصدق وقد اتفقوا
 بالواسطة لزم ان يكون من الخبر ما ليس متبوعا ولا كاذبا ليكون
 متبوعا بغيرهم وان كان متبوعا في نفس الامر واجب بان
 الوساطة التي يثبتونها انما هي بين خبر الكذب والصدق وهو
 غير الكذب لانه بعد الكذب حيث لا عدل المحذور كان خبره لا يثبت
 الذي هو اخص من الكذب وان لم يكن ثبتا للادعاء ومنه ان
 خبر الكاذب في نوعه وهذا الكذب عن عمد والكذب عن
 عذوبة بقوله سواء وافق اعتقاد المخبر ام لا على خلاف
 حيث جعل صدق خبره مطابقا لاعتقاد المخبر مطلقا وكذا عدل
 المطابقة كذلك تجعل قول القائل السماء تحتها مستفاد
 صدق وقوله السماء فوقها غير مستفاد ذلك كذا بانحطاط قوله
 تعالى اذا جاءتك المنافع الى قوله والله يشهد ان لا اله الا
 كاذبون حيث يحل الله تعالى عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك

رسول الله مع انه مطابق للواقع حيث لم يكن واما الاعتقاد
 فيه ذلك فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع مطلقا
 لما صح ذلك واجب بان المعنى كاذبون في الشهادة واقعا
 فيها موافاة فلو لم يكن صدقهم فالكذب يوجب الى قولهم شهد
 باعينا ائتمته خبرا كاذبا وهو ان شهدتهم بشاره عن جميع
 الخلق خلوص الاعتقاد بشاهدنا كذبهم المجمل بان والادعاء
 الجملة الامة والمعنى كاذبون في نهي هذه الاخبار
 شهادة او في المشهوره اعني فلم انك لرسول الله في دعائمهم
 بمنعك انما غير مطابق للواقع فيكون كذا باعدهم وان كان
 صدق في نفس الامر لوجود مطابق له فيه او في حلقهم انهم لم
 يقولوا الا شقوا على من عند رسول الله حتى ينقصوا لما روي
 عن زيد بن ارقم انه سمع عبد الله بن ابي يقول ذلك فاجاب
 النبي به فحلف عبد الله انه قال فترك ونبه بقوله وسواء
 فصدقه الخبر ام لا على خلاف المرضي به حيث ذهب الى ان الخبر
 لا يثبت الا مع صدق الخبر استنادا الى وجوده من الشاؤم

والناظم ورسول ذلك لا يبقى خبرا والمختصون على عدم اشتراط
 لانه لفظ وضع للشيء فلا يوقف على الارادة كغيره من الالفاظ
 ثم ان خبرنا ان يعلم صدقه قطعا وكذلك كذا السامع والسماع
 والعلم به ما قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا فلهذا خصنا
 اشارا الى تفصيلها بقوله ان الخبر قد يعلم صدقه قطعا ضروريا
 كالمتوارى لفظا وبينا تفسير الحكم بكون العلم به ضروريا مقدما
 الاكثر ومنه انه لو كان نظريا لما حصل لمن لا يكون اهله
 كالصغار والبله ولا تفكر الى الدليل فلا يحصل العلوم لكنه حاصل
 لهم فيكون ضروريا وذهب ابو الحسن البصري والقرطبي فيهما
 الى انه نظري لوقف على مقدمات نظرية كاستقاء المواضع
 ودواعي الكذب كون الخبر عنه محسوسا وهو لا يستلزم المدعى
 لان الاحتياج الى النظر في المقدما البعيدة لا يوجب كون الحكم
 نظريا كلازم البينة ولان المقضي يحصل هذه العلم بالخبر
 دون العكس وما علم وجود خبره فيجب الياء كذلك اي بالضرورة
 كوجوده مذكرا او يعلم صدقه قطعا لكن كسالا ضروريا كخبر الله

من

هنا

نحو

فتح الكذب عليه بالاستدلال وخبر الرسول اعم من خبر
 بقية سائر وخبر الامام عندنا كذلك للعصمة المعصية فيهم بالادلة
 ايضا وخبر جميع الامة باعقاب الاجماع الثابت حقيقة مدلوله
 بالاستدلال والخبر المتوارى معنى كشجاعة علي وكرمه وكرمه
 خاتم فانه قد درو وقابع في شجاعته وكرمه وان لم يتوارى
 كل واحد كقول القائل المشترك متوارى والخبر المحقق بالقرائن كخبر
 عن مرضه عند الحكم ونجسه ولونه بذلك علمه وكذلك ان
 بخبر عن شواهد النباح والصباح في دينه وكما عالمين خبره
 وامثال ذلك كثيرة وانكار رجاءه اصل العلم به للخالف عنه
 خطأ بجواز عدم الشرط في صورة الخلف خصوص مع عدم الضبط
 لهذه الجهات بالعوارض وسائر الخبر الذي علم ويخبر به بالنظر
 كقولنا محمد رسول الله صلى الله عليه واله وقد يعلم كذبه كذلك
 اي بالضرورة او النظر وامثلهما تعلم بالمغايبة على الشايق
 فالعلوم كذبه ضرورية ما خالف المتوارى وما علم عند وجوب خبره
 ضرورية حسبا او وجدانيا او بديهيئا وكسب الخبر الخالف للماد

عليه دليل فاطع بالكذب منه الخبر الذي هو في الدواعي
 على نقله ولم ينقل كسقوط المؤذن عن المنارة ونحو ذلك وقد
 يحتمل الخبر الامر من الصدق والكذب بالنظر في ذاته او في
 الاجتناب عنه كما كثر الاجتناب في المواضع منها
 الاولين قبل ان ينقسم الخبر مطلقا اعلم من المعلوم صدق وعده
 الى التواتر والعادة والاول هو ما يلفت رذاته في الكثرة مبلغا
 احاطت للعادة وتواطؤهم اي اتفاقهم على الكذب اسم ذلك
 الوصف في جميع الطبقات حيث يعتقد بان يرويه قوم عن قوم
 هكذا الى الاول فيكون قوله في هذا الوصف كخبره ووسطه
 كطرفه يحصل الوصف هو استحالة التواطؤ على الكذب
 في جميع الطبقات المتعددة وبهذا يفتى التواتر عن كثير من الاخبار
 التي قد بلغت رذاتها في زماننا ذلك المحذور لكن لا ينبغي ذلك
 في خبره خصوص في الابداء ولكن ظن كونها منها من لا يقطن
 لهذا الشرط ولا ينحصر ذلك في عده خاص على لا يصح بل الخبر
 العبد المتصل للوصف فقد يحصل في بعض الخبرين بعضه واقفا

وذلك يحصل

وقد لا يحصل عناية بسبب فراغ الى وصفه تصديق وعده وقد
 خالف في ذلك قوم فاعبروا اثني عشر عدها انقباء او عشر بن
 لاية العشرين انصار بن والتبعين لا خیار وموت لم يحصل
 العلم بخبرهم اذا رجوا اثلاثمائة وثلاثه عشر عده اهل البلد
 ولا يخفى ما في هذه الاختلافات من فتن الخرافات واتى ارباب
 لهذا العدد بالمراد وما الذي اخرجيه عن نظاره مما ذكره القراء
 من ضرورة الاعداد وشرط حصول العلم به اي بالخبر المتواتر انما
 اي انقباء العلم المتفاد منه اضطراب اعر السامع لاستحالة
 تحصيل الحاصل وتحصيل التوثيق ايضا لان العلم لا يحصل
 ان يكون اقوى مما كان وان لا يسبق خبره الى السامع او يظلم
 بنا في موجب خبره بان يكون مقدا فيه وهذا شرط الحق
 السيد المرتضى وشعبه عليه جماعة من المحققين وهو جيد
 موضعه اخرج عليه بان حصول العلم غيب الخبر المتواتر اذا كان
 بالعادة جازان يختلف ذلك باختلاف الاحوال فيحصل الاستحالة
 اذا لم يكن ثمة اعتقاد بصدق ذلك الحكم قبل ذلك ولا يحصل ^{عنده}

ذلك

ذلك وبعد السمع يحصل الجواب لمن خالف الاسلام من الخبر
 اذا ادعى عدم ما وقع الثوار بدعوى نبينا الله وظهر
 المعجزات على يده موافقة لدعواته فان المانع لحصول العلم لهم
 بذلك دون المسلمين بسبب شبهة اليقين ولو لا الشر
 المذكور لم يخفى جوابنا لهم عن غير حجة القرآن وبعد الجواب
 عن نفي من خالف ثوارنا الضرع على امامه على علمنا جراتهم
 اعتقدوا نفي الفرض شبهة واستناد الخبرنا الى الاحتساب بان
 يكون الخبر عنه محسوما بالبر وغيره من الحواس الخمس ولو كان
 انتشار كذا في القاموس صدق الانبياء لو حصل لنا العلم وهو
 بالثوار بخبر في اصول الشرائع كوجوب الصلوات اليومية وعدا
 ركعاتها والركوة والحج تحفا كبيرا وفي تحفته مرجع اثبات
 ثوارها الى المعنى لا اللفظ اذ الكلام في الاختصاص الدالة عليها
 كغيرها وقيل تحفته في الاحاديث الخاصة المتقولة باللفظ
 المخصوص لعدائنا في الطرفين والوسط قها وان ثوارنا مدلولها
 في بعض الموارد كالاختصاص الدالة على شجاعة علي وكرم خاتم

نظائرهما فان كل فرد حاضر من تلك الاختصاص الدالة على اعليها
 عليه السلام قبل فلا نواصل كذا خبر ثوارنا وكذا الاختصاص
 الدالة على ان حاتم اعطى الغرس الغلابية والنجل والريح وغيرها
 الا ان القدر المشترك بينهما ثوارنا بدل عليه تلك الخبرات
 المتعددة احاديا بالتحقق وعلى هذا نزل ما ارد على المتفوق
 ومن تبعه ثوارنا من الاختصاص الدالة على الفرض غير ان ذلك لا
 في ان كل واحد من تلك الاختصاص احاد وقد اوصى في ذلك
 مسائل الثبانات ولو تحقق في الآن خبر خاص بلغ حد الثوار
 الاما سيجأ حتى قبل والفاضل ابو الصلاح من سبل عن ايراد
 مثال لذلك اعناء طلبه هذا مع كثرة رواياتهم قد بما و
 حديثا وانتشارهم في اقطار الارض قال وحده انما الاما
 بالثبات ليس من اى من الثوار وان نقله الان عند الثوار
 واكثر فان جميع علماء الاسلام ورواة الحديث لان بدونه
 وهم يزعمون عن هذا الثوار اضعافا مضاعفة لان ذلك
 الثوار المذكور قد طرأ في وسط اسناده الان دون اوله

انفراد به جماعة من ثوبنا وشادكم من كذا يخرج لا من على الاحاد
 واكثر مما ادعى ثواره من هذا السبل ينظر تدعى المواز المحسنة
 في زمانه او هو قبله من غير استقصاء جميع الازمنة ولو ان
 لوجد الاغلب غلوا ولا الامر به بل وجماعة الحديث الموصوف
 ابتداء مواز بعد ذلك لكن شرط المواز مفقود من جهة
 الابداء وما زرع بعض المتأخرين في ذلك وادعى وجود المواز
 بكثرة وهو غريب نعم حديث من كذب على نبي فقد فليس بمعتد
 من النار يمكن ادعاء ثواره فقد نقله عن النبي صلى الله عليه
 وآله من الخطبة النجم الغفير الى الجمع الكثير قبل رواة منهم له
 اربعون وقيل ثمانين التواتر ولشد بالآلة مكتوبة ونحوه
 ما زاد على العدل ان يبلغ العدد الاخر والمراد هنا اثنان
 تكون خطابتها ويزيد العدد الراوي لهذا الحديث في ازدياد
 وظاهر ان التواتر يحقق بهذا العدل بما ذكرناه واحاد وهو
 لا يثبت الموازنة اى من الخبر سواء كان الراوى واحدا
 اكثر ثم هو اى الخبر الواحد مستفيض ان زادت رواة عن

ثلاثة في كل مرتبة او زادت عن اثنين عند بعضهم ما خوذ
 من فاضل الماء بغير فضا ويقال له المشهور ايضا حين زيد
 رواه عن ثلاثة او اثنين متى بذلك لوصف وقد يغابر
 بينهما اى بين المستفيض والمشهور بان يجعل المستفيض ما
 انصف بذلك في ابتداءه وانها له على التواتر والمشهور
 اعم من ذلك فحديثا تماما الاعمال بالثبات مشهور غير مستفيض
 لان الشهرة تماما طرئت له في وسطه كما مر وقد يطلق المشهور
 على ما اشتهر على الاسناد وان اخضع باسناد واحد بل ما
 لا يوجد له اسناد اصلا وغريبا ان تفرد به راو واحد في
 موضع دفع التفرد به من السند وان تعددت الطرق اليه
 او من ثم ان كان الانفراد في اصل سنده فهو المفرد المطلق
 والا فاملفرد النسبي وغيرهما اى ينقسم خبر الواحد الى غير المستفيض
 والغريب وهو ما عدا ذلك المذكور من الاقسام الغريبة
 وهو الذى لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين متى عزى الظلة
 وجوده او كونه عراى قوى لحجته من طريق اخر ومنه المفضل

وهو ما يجب العمل به عند الجمهور كالتجيز المحقق بالقرآن و
 الصحيح عند الأكثر والحسن على قول والمردود وهو الذي لم يرد
 صدق الخبر به لبعض الموانع بخلاف المواضع فكله مقبول
 لا فائدة القطع بصدق الخبر ومنه المشبه حاله بيب
 اشتباه حال دوانه وهو ملحق بالمردود عندنا حيث يشترط
 ظهور عدله الراوي ولا تكفي بظاهر الإسناد والایمان و
 الاختصاص مطلقا متواترة كانت أم أحادا صحيحة كانت أم لا
 غير مختصة في عدد معين بحيث لا يقبل الزيادة عليه كما
 وجود اختاخرى بيد بعض الناس ليصل إلى الجامع ومن
 بالغ في تتبعها وحصرها في حد كقول أحد صحاب من الأحاديث
 متبعا ألف وكره فحجبنا وصل إليه لو سلم ذلك لم
 أحاديث أصحابنا بعد لكثرة من روى عن الأئمة عليهم السلام
 منهم وكان قد استقر أمر المتقدمين على أربعة مصنفين
 مصنف مسموها الأصول وكان عليها اعتمادهم ثم تذاخت
 الحال إذ هار معظم تلك الأصول ونقصها جاع في كتبها

تعبيرا على المناول وأحسن ما جمع من كتاب الكافي لمحمد بن
 الكليني في التهذيب الشيخ أبي جعفر الطوسي لا يستغنى أبدا
 عن الآخر لأن الأول جامع لغنون الأحاديث والثاني جامع للأخبار
 المختصة بالأحكام الشرعية وأما الاستبصار فإنه انحصر في
 غالبها يمكن الغنى به عنه وإن اختلفت بالبحث عن الجمع بين
 المخالفة فإن ذلك أمر خارج عن أصل الحديث وكتاب من لا
 يفتي به خسن أيضا إلا أنه لا يخرج عن الكتابين غالبا وكيف كان
 فاختيارنا لبست مختصرة فيها إلا أن خرجت عنها ضايات إلا أن
 ولا يكلف الغنى بالبحث عنها وأعلم أن من الحديث لا يدخل
 له في الاعتبار رأي اعتبار أهل هذا الفن إلا نادرا وأما ما
 في اعتبار الباحث عنه بخصوصه كالغنى في منون الأحاديث
 الفقهاء والشارح لها حيث يبحث عما يتعلق بمقدماتها
 النادر بل يدخل مثل الحديث المفلور في المصنف والمضطرب الزيادة
 يبحث عنها في هذا العلم مع تعلقها بالمتن بل يكتب الحديث منه
 من القوة والضعف وغيرها من الارشادات بحججنا الرواية

جمع قري المسلسل فيلوار ذابة الخالف العداء ما يبلغ
 خلافة حد الكفر ويكن ذابعدا ويرك ما يقوى على الصبح
 وبهذا الاعيان اكثرنا خادتهم الصبيحة وفلك احاد بنينا
 مضافا الى ما اكفوا به في المعدلة من الاكفاء بقد
 ظهو الفسوق والناس على ظاهر حال المسلم فالاجبا الحنة
 والموتقة عندنا صبيحة عندهم مع سلامتها من الماضين
 المذكورين واخر ذوابا لتلاوة من الشدة ودمار ذاب النمة
 مع مخالفة ما روى الناس فلا يكون صبيحة وارادوا بالعلمة ما
 فيه من استباحته فادخله بسخرها الماهرة في الفن واصحها
 لم يغبروا في حد الصبح ذلك الخلاف في مجرد الاصطلاح والاضد
 بقبول الخمر الشاذ والمعلل من غير ادلة فبما وان دخلا
 الصبح في الغوارض وقد بطلوا الصبح عندنا على سلم الطريق
 من ليعن بنينا في الامرين وهما كون الراوي بالانضال على
 امامنا وان اعتراف ذلك الطريق في السائر ارسال القطع و
 بهذا الاعيان يقولون كثيرا وراوى ابن ابي عمير الصبح كذا

مع

صحة

صححه كذا مع كون ذابا المقولة كذلك مرسله و
 مثله وضع لم في المطوع كثيرا وبالجملة يظنون الصبح على ما
 كان رجال طريقه المذكور وفيه عدة امامية وان شمل
 على امر اخر بعد ذلك فواظفوا الصبح على بعض الاحاد بنينا
 عن غير امامي بسبب صحة التسايل فها لواقى صبيحة فلا
 وجدنا لها صبيحة من عذاه وفي الخلاصة وغيره ان طريق
 القلب الى عون بن ميسرة والجابا الاحس الى خالد بن الحجة
 والى عبد الاحلى مولى آل سنا صبح مع ان الثلثة الاول لم
 ينص عليهم بنوش ولا غيره والرابع لم يوثقه وان ذكره في النعم
 الاول وكذلك نقلوا الاجتماع على صبح ما يصحح بان بنينا
 مع كونه فطحا وهذا كله خارج عن تعريف الصبح الذي ذكره
 في تعريف بن حصو الاول المشهور ثم في هذا الصبح ما يبعد
 فائدة الصبح المشهور كصحح بان زماراد منه وصف الصبح دون
 فائدة كما كانتا طريقه مع نحو الارسال به او القطع او
 الضعف والجحالة بمن اضل به الصبح فيبقى الشد لذلك

صحة

فد

فقد دل به اقسام اقوال الثاني الحسن وهو ما اتصل
 بسنده كذلك الى المصوم بامام محمد من غير نقص على
 عدالة مع تحقق ذلك في جميع مراتبه اى جميع مراتب رتبة
 طريقه او تحقق ذلك في بعضها بان كان فيهم واحدا ما عدا
 غير موثق مع كون الباقي من الطريقين رجالا صحيحين وبوصف
 بالحسن لان ذلك الواحد اخر يكون الباقي من رجال الصحيح عا لوكا
 ووضفاته بلحق بالمريضة التي كما لو كان فيه واحد ضعيف فانه
 يكون ضعيفا او واحد غير امامي عدل فانه يكون من الموثوقين
 فينبغي اخراجه من الصفات حيث تعدد وهذا كله والى
 على تعريف من عرف من الاصحاب كالشهيدي بانه ما رواه المذبح
 خبره على عدالة فانه يشمل ما كان في طريقه واحدا كذلك
 وان كان الباقي ضعيفا فضلا عن غيره ويزيدانه لم يثبت للمدعي
 بكونه اماميا مع انه مراد ويطلق الحسن ايضا على ما يشمل الا
 وها كون الوصف المذكور في جميع مراتبه وفي بعضها بمقتضى
 كون روايته متصفين بوصف الحسن والاحد معين ثم بعد

فذلك

ذلك ضعيفا او مقطوعا او مرسل كما مر في الصحيح مع انضمام
 روايته بالوصفين وهما كون كل واحد اماميا وعندنا على
 لا يبلغ العدالة كذلك اى كما ان الصحيح يطلق على سلم الطريق كما
 بنا في الامرين وهما كون الراوى عدلا اماميا وان لم يتصل من
 هذا القسم حكم العلامة وغيره يكون طريق الفقيه الى منذرين
 جبرئيل مع انهم لم يذكر واحدا من مذهبهم ولا فروعهم
 طريقه الى ادريس بن زيد وان طريقه الى جماعة من مذهب الحسن
 مع ان جماعة وافقوا وان كان ثمة فيكون من الموثوقين لكن
 بهذا المعنى فقد ذكر جماعة من الفقهاء ان رواية زرارة
 في مفيد الحج اذا قضاء ان الاولى حجة الاسلام الحسن
 مع انها مقطوعة ومثل هذا كثير فيبقى مراعاة الثاني
 الموثوق سمي بذلك لان روايته ثقة وان كان مخالفا لهذا
 فارق الصحيح مع اشترائهما في الثقة وبما للمعقول ايضا
 لقوة الظن بما فيه بسبب وثيقته وهو ما دخل في طريقه
 من نظر الاصحاب على ثبوته مع فساد عقيدته بان كان

مرفوع

اعني

اعلم الفرق الخالصة للأماشي وان كان من الشيعة والحنابلة
 بقوله نظر الاصحاب على ثوبته عارواه الخالقون صحاحهم
 التي وقوارواها فانها لا تدخل في الموثق عندنا لان الموثق
 يوثق اصحابنا للتحالف لا يوثقون غيرنا لاننا لا نقبل اخبارهم
 بذلك وبهذا سند ضع ما يوثق من عدم الفرق بين رواية
 من قالنا من ذكره كتب حديثنا وماروه في كتبهم ومع
 ذلك كله ملحق بالضعيف عندنا لما استجنا من صدق خبره
 عليه فعملنا به بما يغل بركته ولو شمل باقية باقي
 الطريق على ضعفه والا لكان الطريق ضعيفا فانه يرفع الاستحسان
 كما سبق وبهذا السند سلم تبارد على تعريف الاصحاب له
 بان الموثق ما رواه من قر الاصحاب على ثوبته مع فساد
 خبره فانه يشمل باطلا فاما لو كان في الطريق واحد كذا
 مع ضعف الباقي وليس يبرأ كما مر وقد بطل القون على ما
 يروى الامام في غير المدح ولا المذموم كنوح بن وهب ونا
 بن حماد الضبذابي اخذ بن عبد الله بن جعفر الجعفي وغيرهم

وهم كثيرون وثقنا غير المدح ولا المذموم خبر من قول الشهد
 وعنه في تعريفه غير المذموم معصية عليه لا تشمل الحسن
 فان الامام في المدح غير مذموم ولو فرض كونه قد مدح وذم
 كما اتفق لكثير ودد على تعريف الحسن ايضا والاولى ان يطلب
 ح الترجيح ويعمل بمقتضاه فان تخو الغارض لم يكن حسنا
 هذا ينبغي زيادة تعريف الحسن بكون المدح مقبولا فافعال
 ما اتصل بسنده بما ياتي بمدح مدحا مقبولا او غير معارض
 بدم ويحذف ذلك **الرايع** الضعيف هو ما لا يجمع فيه
 شروط احاد الثلثة المتقدمة بان يشمل طريقه على غيره
 بالقوى ونحوه او بمجھول الحال وما دون ذلك كالوضع
 ويمكن انداجه في المخرج فيستغنى به عن الشئ الاخر و
 درجاته في الضعف متفاوتة بحسب بعده عن شروط الصحة
 فكلما بعد بعض درجاتها كان اقوى في الضعف وكذا ما
 كثر فيه الرواة المرحون بالنسبة ما قل فيه كما انما و
 درجاتها الضعيف واخوه الحسن والموثق بحسب تكلم من اوصافها

الرضعيف

فأرواه الأمامي الثقة القبة الورع الضابط كابن أبي عمير
 أصح مما رواه من ينسب في بعض الأوصاف منه وهكذا إلى أن
 ينهي إلى أقل مراتبه وكذلك ما رواه المدح كثيرًا منهم
 بن هاشم أحسن مما رواه من هو دون في المدح وهكذا إلى أن
 ينحصر مسماه وكذا القول في الموثق فإن ما كان في طريقه مثل
 علي بن فضال وإبان بن عثمان أقوى من غيره وهكذا يظهر
 أثر القوة عند التعارض حيث يعمل بالأدلة النكثية لروايتها
 أحد الأخيرين شاهدًا له وبها عارض صحيح أو حسن حتى ينجو
 العمل به وكثيرًا ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على روايته
 المخرج خاصة وهو استعمال الضعيف في بعض موارد الرواية
 سهل وأعلم أن من منع العمل بخبر الواحد مطلقًا كالسبيل المرفوض
 ينفي عنه فائدة البحث عن الحديث الغير المتواتر مطلقًا ومن
 جوز العمل بخبر الواحد كما كثر المتأخرين في الجملة فائدة السبيل
 التنبه على أن من عمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلقًا بل مناهم
 حسب القيمة ومنهم من أضاف الحسن ومنهم من أضاف الموثق

ومنهم من أضاف الضعيف على بعض الوجوه كما سبقت عليه
 فالعامل بخبر الواحد على أي وجه كان فليحذر هذا الخبر الصحيح
 لعدم المنافع منه فإن روايته عدل صحيحة ألقاها بذكر لم يعمل
 مطلقًا بل حيث لا يكون شاذًا أو معارضًا بغيره من الأخبار
 الصحيحة فإنه يحرج بطلب المرجح وربما عمل بعضهم بأثره أيضًا
 كما اتفق للشيخين في صحة زيارته فمن دخل في الصلوة بغيره ثم
 اعتداته بوضوء حيث يوجب الماء ويغني عن الصلوة وإن
 خصها بحالة الحديث فاسبا ومثل ذلك كثير واختلفوا في
 العمل بالحسن فمنهم من عمل به مطلقًا كالشيخ وهو الشيخ علي بن
 بظهر من عمله وكل من اتقى في العدالة بظاهر الإسلام ولو بشر
 ظنوها ومنهم من دعه مطلقًا وهم الأكثرين حيث اشترطوا
 في قبول الرواية الأيمان والعدالة كما قطع به العلامة في كتابه
 الأصولية وغيره والشيخان الشيخ زاهد في كتابه الأصول
 الأصول ودفع لزم الحديث وكتب الفروع المرفأب فإداه بعد
 بالخبر الضعيف مطلقًا حتى أنه يختصم في أخبار كثيرة صحيحة حيث

٣٠
 نمارنه بالملافاة وانه يصرح برده الحدب الضعيف لضعفه
 واخرى برز الصبح معلا بانه خبر واحد لا يوجب علما ولا علما كما
 هي عبارة الرضى وانه فصل اخرون في الحسن كالحسن في العيش
 والشهد الذكرى فبناوا الحسن بل الموقر ورتبا زرا الى
 ايضا اذا كان العمل بمقتضى مشهور اخر الاخبار حتى قد موح
 الخبر الصحيح حتى يكون العمل بمقتضى مشهور وكذا اختلفوا في
 العمل بالموقر نحو اختلافهم في الحسن فبناوه قوم مطلقا و
 رده اخرون وفصل ثالث بالثبوت وعدها ويمكن اشتراط
 الثلاثة في دليل واحد بدل على جواز العمل بها مطلقا وهو ان
 المانع من قبول خبر القاسم هو ضعف لقوله تعالى ان جانك
 قاسم يقياء فثبتوا فبقوا يعلم القس لا يجب التثبت عند
 خبر الخبر مع جهل حاله فكيف مع ثبوته ومدحه وان كان
 هذا القيد بل بهذا الخبر من قبل المراسل وهذا جابوا عنه
 بان القس لما كان على التثبت وجب العلم بنفيه حتى يعلم
 انتفاء التثبت فوجب التحقق عن القس ليعلم هو اعدا حتى

٣١
 يعلم التثبت وعدمه وبه نظر لان الاصل عند رتبا
 في المسلم ولا يجوز القول بالحال لا يمكن الحكم عليه بالقس والمراد
 الاية المحكوم عليه بالقس واما الضعيف فذهب الاكثر الى
 منع العمل به مطلقا للامر بالتثبت عند اخبار القاسم الموجب
 لرده واجازة الاخرين وهم جماعة كثير منهم من ذكرناه
 مع اعتضاده بالثبوت وقاية بان يكسر يدونها وقد بانها
 بلفظ واحد والفاظ متعارفة متعارفة المعنى وقوى مقتضاها
 في كتب الفقه لقوة الظن بهذا الراوى في جانبها اي غاب
 الشهرة وان ضعف الظن فان الطريق الضعيف قد ثبت
 به الخبر مع اشتهاه وضموا كما يعلم من اهل الفرق الاسلامية
 كقول ارجيفه والشافعي ومالك والحد باخبار اهلها
 مع الحكم بضعفهم عندنا وان لم يلقوا احد النوار وبهذا
 للشيخ وانه في عمله بالخبر الضعيف وهذا جهة من عمل بالموقر
 ايضا بطريق اول وفيه نظر يخرج خبره عن وضع الرسالة
 فانها مبنية على الاختصاص وجهه على وجه الانجاز انا

نخس من كون هذه الشهرة التي ادعوها فورة في جبر الخبر
 الضعيف فان هذا انما يتم لو كانت الشهرة محكمة قبل
 ومن الشيخ والامر ليس كذلك فان من قبله من العلماء
 كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقا كما لم يرضوا والاكثر
 ما نقله جماعة وبين جامع للاخبار من غير النفاذ الى
 صحيح ما يصح ورد ما يرد وكان البحث عن القوى مجردة لغير
 الغرضين فليلا بعد كما لا يخفى على من اطلع على عالم فاعلم
 بمضمون الخبر الضعيف قبل من الشيخ على وجه يجر ضعفه ليس
 بمحقق وما عمل الشيخ بمضمون في كنهه الفقيه بناء من بعده
 من الفضلاء وابعه منهم عليها الاكثر فليلا لا الامن شد
 منهم ولو يكن فهم من سبب الاخبار وثيق عن الادلة بما
 سكو الشيخ المحقق ابن ادريس فذلك لا يجزى العمل بخبر الواحد مطلقا
 فجاء المتأخرون بعد ذلك ووجدوا الشيخ ومن تبعه قد عملوا
 بمضمون ذلك الخبر الضعيف لم يمتدوا في ذلك لعل الله يظفر
 بعذرهم فيه فغلبوا العمل به مشهورا وجعلوا هذه الشهرة جارية

الضعيف وتوالتا الضعيف حذر المنصب لوجدهم في ذلك كله
 في الشيخ ومثل هذه الشهرة لا تكفي في جبر الخبر الضعيف ومن
 هنا يظهر الغرض بينه وبين ثبوت قولي المتألفين بما جازوا
 فانهم كانوا منشرون في افطار الارض من اول زمانهم ولم
 يزالوا في ازدياد وقمر اطلع على اصل هذه القاعدة التي يقبها
 وحققها ونقبتها من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق سيد
 الدين محمود المحقق السيد ضي الدين بن طاهر وجماعة قال
 السيد كتاب البعثة لثمة المهج اخبرني جدي الصالح ورام بن
 فراس ان المحقق قد اقره ان لا يثبت الامامة من غير الخبر بل
 كلفه خاياه وقال السيد غيبه والآن قد ظهر ان الذي
 به وجاب عنه على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المنقذين
 انتهى وقد كشفت لك بذلك بعض الحال وبقي الباقي في الحال
 وانما ينبغي بهذا المقال من عرف الرجال بالحق وينكر من
 عرف الحق بالرجال ويجوز الاكثر العمل بما يرى بالخبر الضعيف في
 نحو القصص والمواضع وفضايل الاعمال لاني نحو صفات الله المتعالي

واعكام الحرام والحلال وهو حسن حيث لا يبلغ الضعف حد
 الوضع والاختلاف لما اشتهر به العلماء المحققين من اهل
 بادلة التنزيل وليس المواعظ والنصص غير محض الخبر لما روي
 عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق الخاصة والعامة انه
 قال من بلغه عن الله تعالى فضيلة فاعتقها وعمل بما فيها
 ايماناً بالله ورجاءاً ثوابه اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن
 كذلك وروى هشام بن سالم في الخبر عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال من سمع شيئاً من الثواب على شيء فضعه كان له اجره
 وان لم يكن عليه ما بلغه واذا عرف هذه المغا في الاربعة
 التي هي اصول الحديث ففيها اعتبارات لغتان شريكتها
 ما يشترك فيها الاقسام الاربعة اتماجبها او بعضها
 لا يختص بالضعف بل يدخل فيه المقبول فانه ليس اقسام
 الصحيح وانما يشترك فيه الثلاثة الاخيرة على ظاهر الاستعمال
 وان كان اطلاق مقبول فديهم منه كونه اعم من الصحيح ايضاً
 وجعله المشترك ثمانية عشر نوعاً ومنها ما يختص بالضعف

وهو ثمانية عشرة انواع هي الفروع ستة وعشرون ومع الا
 صول ثلاثون نوعاً وذلك على رتبة الخبر الجليل والاشهر
 لا يمكن ابتداء اقسام اخرى من القسم الاول وهو المشترك امو
 احدها المسند وهو ما اتصل بسنده مرفوعاً من رايه الى
 منتهاه الى المعصوم واكثر ما يستعمل فيها جاء عن النبي صلى الله
 عليه وآله فخرج باسناد التند المرسل والمعلق ^{المضلل} ^{المضلل}
 وبالغاية الموفوفا اذا جاء بسند متصل فانه لا يسمى الاصل
 مسنداً وربما اطلقه بعضهم على المضلل مطلقاً واخرون
 على ما رجع الى النبي صلى الله عليه وآله واله وان كان منقطعاً
 فانها المضلل ويسمى ايضاً الموصول وهو ما اتصل لما
 الى المعصوم وغيره وكان كل واحد من ذلك قد يمتنع من
 هو فوفو او ما هو في معنى السماع كالا جازة والمساولة
 وهذا القيد اخل به كثير فورد عليهم ما ساء له سواء كان
 مرفوعاً الى المعصوم مرفوعاً على غيره وقد ينحصر بما اتصل
 الى المعصوم او الصحابة ومن غيرهم هذا مع الاطلاق اما مع القيد

رأسه

رأسه

فجاء مطلقا وواقع كقولهم هذا متصل الاسناد فلا يكون
ذلك في ما لها المرفوع وهو ما اضيف المعصوم من
قول بان يقول في الرواية انه قال كذا او فعل بان يقول
فعل كذا او يقر بان يقول فعل فلان بحضرة كذا او يكره
عليه فانه يكون قد اقر عليه واو لم يقر عليه ما لو صرح بان
سواء كان اسناده متصلا بالمعصوم بالمعنى السابق ام منقطع
بترك بعض الرواة او ابهامه او روايته بعض رجال سنده
عن ارباب له وقد بين من التبرعات الثلثة ان بين الـ
خيرين منها عموم من وجه بمعنى صدق كل منها على شئ ما
صدق عليه الاخر مع عدم استلزام صدق شئ منها صدق
الاخر ومادة تضادها هنا فيما اذا كان الحديث متصلا
والرواية بالمعصوم فانه يصدق عليه الاتصال والرفع لثبوت
نبرته بما له ويخص المتصل بمقتضى الاستماع على الوجه المقرر
مع كونه موثوقا على غير المعصوم ويخص المرفوع بما اضيف الى
المعصوم بان منقطع ويبين ايضا انها اعم من الاول

بمعنى

بمعنى استلزام صدق صدقهما من غير عكس وجه عمومهما
كذلك اشراك الثلثة في الحديث المتصل الاستماع على الوجه
السابق الى المعصوم وانحصار المتصل بما لا يكونه موثوقا
بحالة انقطاعه ومرارها المعصوم وهو ما يقال في سنده
فلان عن فلان من غير بيان الحديث والاجتهاد والتعاضد
بظهر وجه ثبت معناه وقد اختلفوا في حكم استماعه
فبعضهم من قبل المرسل والمنقطع حتى يبين ايضا التبرعات
لان المعصوم اعم من الاتصال الغنى والتجريح الذي عليه جمهور
المحدثين بل كاد يكون اجماعا انه متصل اذا انكسر اللقاء اي
ملاقات الراوى بالصفة لمن رواه مع البرائة اي براء
ايضا من التدين بان لا يكون معرفا به والا لم يكن اللقاء
لان من عرف بالتدين لم يتجاوز في الصفة مع عدم الاشارة
نظرا الى خصوصية الاطلاق وان كان خلاف الاصطلاح
والمبادى من معناه وقد استعمله اى المعصوم والمراد
المصدق وهو الصفة في الاحاديث اكثر المحدثين مرديين به

الاتصال واكثرهم لا يقول بالمرسل فذا اخرون في الشك
 كون الراوي قد اذرك المروي عنه بالعتق اذ اكا يناد
 اخرون على ذلك كونه معروفا بالرواية عنه ولا يظهر
 اشتراطها وخاصتها المعلق وهو ما حذف من مبدأ
 اسناده واحدا كقول الشيخ رحمه الله تعالى في الحديث
 او رواه عن الباقر عليه السلام او الصادق او قال
 النبي صلى الله عليه واله الصادق عليه السلام ونحو ذلك
 ما خذ من تعليق الحديث والطلاق لا يشتركا في قطع الاتصال
 ولربما علموه فيما يسطر وسط اسناده واخره لشيئها باللفظ
 والمرسل ولا يخرج المعلق عن الصحيح اذا عرف الحذف من جهة
 ثمة خصوصا اذا كان العلم من جهة الراوي كقول الشيخ
 كتابه والصدق في القبة محمد بن يعقوب واحمد بن محمد
 او غيرها ممن لم يذكره ثم يذكر في اخر الكتاب طريقته الى
 واحد من ذكره في اول الاسناد وهو حاي من ان يعلم الحذف
 في قوة المذكور لان الحذف انما هو في كتابة اللفظ

ترجمه

جث يكون الرواية به والغصدا ذكره الا ان لم يعلم
 الحذف من جهة ثمة خرج المعلق عن الصحيح الاتصال او
 ما في حكمه ومما يسميها المفرد وهو فئتان لانها ما
 ينفرده زاوية عن جميع الرواة وهو الانفراد المطلق والحذف
 بالشاذ وبشيء انه يخالفه او ينفرده بالنسبة الى جهة
 هو ان يشي كقوله اهل بلد معين ككثرة البصر والكوفة او غيره
 واحد من اهلها به ولا يضعف الحديث بذلك من حيث كونه
 افرادا الا ان يلحق بالشاذ فمرد لذلك ومما يسميها المدح
 وهو ما ادرج فيه كلام بعض الرواة فظن لذلك انه من
 اي من الحديث ويكون عنده مشان باسناد من فيه مدح
 احدهما اي احاد اسنادي الحديثين وبذلك الاخر او يجمع جذا
 واحدا من جماعة مختلفين في سنده بان رواه بعضهم بسند
 ورواه غيره بغير او مختلفين في متنه مع اتفاقهم على سنده
 فيدح روايتهم جميعا على الاشارة في المتن والسند ولا يذكر
 الاختلاف في سنده كل واحد من الاثني الثلث حرام ومما فيها

ترجمه

المدح

مترجم

الغريب

المشهور وهو ما شاع عند اهل الحديث خاصة دون غيرهم
 بان نقله منهم رواه كثيرون ولا يعلم هذا القسم الا اهل
 القضاة وعندهم وعند غيرهم كحديث ائمة الاعمال بالنيابة
 وامره واضح وهو بهذا المعنى اعم من الصحيح وعند غيرهم خاصة
 ولا اصل له عندهم وهو كثير قال بعض العلماء اربعة احاديث
 تدور على الآل ^ي ليس لها اصل من بقرته بخروج اذا وشرتها
 ومن اذى في ميثاقنا خمسة يوم الغيبة ويوم محرم يوم صومكم و
 للتأمل حق وان جاء على فريس وقاسعها الغريب يقول
 مطلق وهو ما غريب اسنادا ومثاقا وهو ما انفرد به
 منه واحد وغريبا اسنادا خاصة لانهما الحديث بقر
 منه عن جماعة من القضاة مثلا او ما في حكمهم اذا انفرد
 واحد برأيه عن اخر غيرهم ويعتبر عنه بانه غريب من هذا
 الوجه ومنه غرائب المخبرين في اسناد المتن الصحيح او غريب
 مشاهير ما ان اشهر الحديث المنفرد رواه عن لفرد بجماعة
 كثيرة فانه يصير غريبا مشهورا او غريبا من الاسناد بالآلية

الى حد طر في الاسناد فان اسناده متصف بالقرابة في طرف
 الاول وبالشهرة في طرفه الاخر وحديث ائمة الاعمال بالنيابة
 من هذا الباب فانه غريب في طرفه الاول لانه مما انفرد به
 القضاة عرواوان كان قد خطب به على المنبر فلم يذكر له فان
 ذلك اعم من كونهم سمعوه من غيره ام لم يسمعوا ثم نفرد به
 خلفه ثم نفرد به عن علمه محمد بن ابراهيم ثم نفرد به محمد بن
 عن محمد مشهور في طرفه الاخر لضعف روايته بعد من ذكرناه
 اشهر حتى قيل انه رواه عن يحيى بن سعيد اكثر من ما في
 وحكي عن ابن اسحق المروزي انه كتب من كتاب طر في عن
 يحيى بن سعيد ما ذكرناه من نفرد الاربعة بهذا الحديث المشهور
 بين الحديثين ولكن اذ عن بعض المتأخرين انه رواه ايضا عن علي
 وابي سعيد الخدري واسناده يقطعه وعن جمع من القضاة بقرناه
 وعلى هذا فيخرج عن حد القرابة ونظيره في الاحاديث كثيرة
 فان كثيرا من الاحاديث بنفرد به واحد ثم يسمعه رواه من
 بعد الكتب المصنفة التي يورد الحديث فيها كالاحاديث ^{مطلقة}

على الترتيب من الشاذ والمشهور المفارقة بينهما حلها ما سطره
في تعريف الشاذ **وحاشا لها المصحف** وهذا فن جليل انما
ينقص باعنا انه الخذاق من العلماء والتجفيف يكون في الزاد
كخفيف مزاج بالراء المهله والجواب بالعوام مزاج بالزاج
والحاء وخفيف حرير بحجر بر وبريد بيزيد ونحو ذلك وقد صحت
العلماء في كتب الرجال كثير من الالفاظ من اذا دار فوق علمها
فليطالع الخلاصة واصباح الاله شفاء في سماء الرزاه ونظر
ما بينهما من الاخلاق وقد ثبت الشيخ في الدين ابن زاد وحلي
كثير من ذلك وفي المتن حديث من صام رمضان وابتهج سبعا
من شوال صحته بقصم بالشين المعجمة ورزاه كذلك راجع
اي الخفيف انما البصر والسمع والاذن كما ذكر من الالفاظ
شنا واسناد الان ذلك الخفيف انما يرضى للبصر لغار
محرولا للسمع اذ لا يلبس عليه مثل ذلك والثاني في صحة
بعضهم خاصم الاحول بواصل الاحدي فان ذلك لا يثبت
الكناية على الخبر اشياء ذلك والتجفيف ايضا يكون في اللغات

كما ذكر في المعنى كما سكت عن ابن موسى محمد بن المشي الغزي ان
قال نحن قوم لنا شرف نحن من خيرة صلي الهنا رسول الله صلى
الله عليه واله يريد بذلك ما روي انه صلى الله عليه وسلم
حرية نصب بين يديه سيرة فوهم انه صلى الله عليه وسلم
خيرة وهو خفيف فغوي عبيد **حاشا لها** العالي سندا
وهو العالي الواسطة مع اتصاله وطلبه اي طلب علو الاله
سنة عند اكثر السلف قد كانوا يربطون الى المشايخ في اقصى البلاد
لاجل ذلك ففعلوه اي السند بعيد الحديث عن الخلل المظن
الى كل زاد ما من راو من رجال الاسناد والاخطاء جاز عليه
فكلما كثرت الواسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما
قلت قلت ولكن قد يقع في النزول مرة ليست في العلوكان
يكون زوانه او ثوب او خط او اضبط او الاتصال به اظهر
للصح فيه بالقاء واشمال العالي على ما يحمله وما كمن
فلان فيكون النزول ح اول ومنهم من يرجع النزول مطلقا
الى ان كثرة البحث يفضي الشبهة فيعظم الاجر وذلك ترجيح

اجنبى عما يتعلق بالصحیح والضعیف والعلو والاسام اعلاه
 واشرفه قريبا لاسناد من المعصوم بالنسبة الى سند آخر يرقى
 ذلك الحديث بعينه بعد كثر وهو العلو المطلق فان اتفق
 مع ذلك ان يكون سندا صحيحا ولو رجع خبر عليه بما انفرد
 فهو الغاية المصونة والاضواء العلوية موجودة ما لم يكن متروكا
 فيكون كالمعتمد ثم بعد هذه المرتبة في العلو قرب الانشا
 المذكور من اسدائمه الحديث كالشيخ والشيخ والشيخ
 الحسين بن سعيد وامثالهم ثم بعده تقدم زمان سماع احمد
 اى حديثه واو يبين في الاسناد بن على زمان سماع الخبر وان
 اتفقا في السند الواضع في الاسناد او في عدم الواسطة بين
 كما انفردوا في زمانين مختلفين فاو لهما اسما اعلى
 من الآخر لقرب زمانه من المعصوم بالنسبة الى الآخر والعلو
 بهذين المعنيين يعبر عنه بالعلو النسبي وشرفا عينا
 فليقل حصوا الاخير لكن هذا غير حياض من ائمة الحديث فذكرنا
 لذلك وزاد بعضهم للعلو معنى رابعا وهو تقدم وفاة الراوى

فاته اعلى من اسناد آخر يشابه في السند مع ما خروفاه من
 هو في طبقة عنه مثاله ما زويه باسنادنا الى الشيخ الشهيد
 عن السيد عبد الدين عن ابيه جلال الدين بن المطهر فانه
 اعلى مما زويه عن الشهيد عن فخر الدين بن المطهر عن والده جلال
 الدين وان شاوى لاسنادا في السند تقدم وفاة السيد
 عبد الدين على وفاة فخر الدين بخمسة عشر سنة والكلام في
 هذا العلو كما ذكر قبله واضعف وان يعسر الشاذ وهو
 ما رواه اراوى المنة مخالفا لما رواه الجوهري الاكبر سمي
 شاذا باعجابا ما قابله فاته مشهور ويقال للطرف الرابع المحظوظ
 ثم ان كان المخالف الرابع احفظا واضبطا او احدا من رواة
 الشاذ فشاذا مرفودا لشذوذه ومخرجيته بفقد احده او
 الثلثة وان انعكس كان زاويا الشاذ احفظ للحديث او
 اضبطا له او احدا من غيره من رواة مقابله فلا يرد لان في
 كل منهما ماضية راجحة وصفه مرفوعة فبما ضان فلا
 يرجح وكذا ان كان المخالف اى زاويا الشاذ مثله اى مثل

الشاذ

الآخر في لحظة والعبط والعدالة فلا يرد لان مناهض من التمس
 بوجوب قوله ولا رجحان للاخر عليه من تلك الجهة ومنهم
 من رده مطلقا نظر الى عدم هذه وقوة الطعن بجهة جانب
 المشهور ومنهم من مثل مطلقا نظر الى كون رايه ثمة في
 الجملة ولو كان رايي الشاذ مخالفا لغيره غير ثمة فحده
 منكر مرذوذ ويحذف بين الشذوذ وعدم الثمة وينتج
 معروف ومنهم من جعلها اى الشاذ والمنكر مرذوفين
 الشاذ المذكور وما ذكرناه من الفرق اضبط وثالث عشر
 السلسل هو ما اشابع فيه رجال الاستاذ على صفة
 كالشبهات بالاضابع او حاله كالقبلى في الراوى الحديث
 سواء كانت تلك الصفة او الحالة فلا نقوله سمعت فلانا
 يقول سمعت فلانا يقول الى المشهور اى منى الاسناد او
 اخبرنا فلان والله يقول اخبرنا فلان والله الى اخر الاسناد
 وكل سلسل بقرينة سورة الصف وقصلا كحديث الشبهات
 باليد والقبض حاله الرواية والائتمار حاله والعدا باليد

السلسل

في حديث يعلى الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله اوتينا
 اى بالقول والفعل كالسلسل بالمصافحة فانه يثبت
 بالقول في قول كل واحد صاحبه من اى صاحبه بها فلانا
 وقوله قيامت خرا ولا حرج بين من كتم والفعل وهو
 المصافحة من كل واحد من رجال الاسناد والسلسل بالتلفظ
 فانه يثبت الوصف بالقول كقول كل واحد لقنى فلان بلفظه
 لفظه والفعل وهو التلفظ ومثله السلسل بقرب الجنا
 وجروا والسلسل باطعن وسفاني والسلسل بالقبض على
 الاشبون القروى والماء او حاله في الرواية كحديث السلسل
 بانفاى اسناء الرواة كالسلسل بالمحدثين والاختلاف وانما
 ابائهم او كاهم او فاسائهم او بلدايهم وسلسل هذه المذكورة
 وضع في جميع الاسناد وقد دفع السلسل في معظم الاسناد
 دون جميعه كالسلسل بالاولية وهو اول ما يسمع كل واحد
 منهم من شخه من الاحاديث فان سلسله بهذا الوصف يثبت
 الرسفاني بن عبيدة فقط وانقطع في مناهض من عرود

معاها من أبي قابوس في معناه من إعراب الله وفي معناه
 من التبرص على الله جل جلاله ومن رواه مسلسلا إلى منتهاه
 صدورهم وهذا الوصف هو التسلسل ليس له مدخل في قول
 الحديث وخبره وإنما هو من فنون الرواية وضروبها
 عليها والاهتمام بها وفضلها أشماله على جزئها الضبط
 والحرص على إذا ما الحديث بالحالة التي اتفق بها من التبرص و
 فضله ما دل على اتصال السماع لانه أعلى مراتب الرواية
 على ما ينبغي فلما سلم التسلسل عن ضعفه وصف بالثقة
 ضد طعن في وصف كثير منها لا في أصل المتن ومنه أي من الحديث
 المسلسل ما ينقطع تسلسله في خط أسناده كالمسلسل بالآلة
 على الصحيح عند النافذين وإن كان المشهور بينهم خلا ومخرج
 الزيد على غير من الأخاديش المروية في معناه والزيادة في
 في المتن بأن يرويه كل زائدة تفتن معنى لا يستفاد عن
 في الاستدلال بأن يرويه بعضهم بأسناد مشتمل على ثلاثة
 متتابعين مثله في الزيد بأربعة فيخلل الرابع بين الثلاثة

المتن

والأول وهو الزيد في المتن مقبول إذا وقع الزيادة من
 الثقة لانه لا يزيد على إيراد حديث مستقل حيث لا يقع
 الزيد منها فيما رواه غيره من الثقات ولو كانت المناقاة
 في العزو والخصوص بأن يكون المروي بعينه زيادة عامة بدلا
 فيصير بها خاصا أو بالعكس فيكون المروي كالتشاذ وقد
 تقدم حكمه مثاله حديث وجعل في الأرض مسجدا وزنا
 فهو زيادة في زيادة نفيها بعض الرواة ورواية الأكثر
 لفظها جعلت لنا مسجدا وظهورا رواه الجماعة عام لتناوله
 لأصناف الأرض من الحجر والرمل والثراب ما رواه المنفرد
 بالزيادة مخصوص بالثراب ذلك نوع من مخالفة يختلف
 به الحكم والثاني وهو الزيد في الاستدلال إذا استند به
 أو وصله وظهره أو رفعه إلى المستودع وقوة على من
 دونه ونحو ذلك وهو مقبول كالأول غير المتناهي لعدم المتناهي
 إذ يجوز اطلاع السند الموصل والرافع على ما لم يطبع عليه
 أو خبره لما لم يجرده وبالحالة فهو كالزيادة غير المتناهي

فقبل وقبل الارسل نوع قدح في الحديث بناء على رد
 المرسل فيرجح على الوصول كما يقدم الجرح على التعديل عند
 تعارضهما وفيه اي في هذا الدليل منع الملازمة بين نقل
 الجرح على التعديل وتقديم الارسل على الوصول مع وجود
 الفارق بينهما فان الجرح انما قدم على التعديل بسبب زيادة
 العلم من الجرح على المعدل لانه يبنى على ظاهره واظهر الجرح
 على ما لم يطلع عليه المعدل وهي اي زيادة العلم التي لا
 يقدم الجرح عنها اي في صورة تعارض الارسل والوصول
 مع من وصل لامع من ارسل لان من وصل اطلع على ان
 الراوي للحديث فلان عن فلان ومن ارسل لم يطلع على ذلك
 كله فترك بعض السند بحمله به وذلك يقتضي ترجيح من وصل
 على من ارسل كما يقدم الجرح على المعدل قبل الدليل
 وخامس عشرها المختلف وصفه بالاختلاف نظر الى
 صفة لا الى شخصه فان الحديث الواحد قد يلبس بخلاف
 انما هو مخالف لغيره مما قد ادى معناه كائنه عليه بقوله

مع

المختلف

هو ان يوجد حديثان متساويان في المعنى ظاهرهما وفيه
 لان الاختلاف قد يمكن معهما فيكون الاختلاف ظاهر
 خاصه وقد لا يمكن فيكون ظاهره وباطنه وعلى التعديل بين
 فالاختلاف ظاهرهما متحقق وحكمه اي حكم الحديث المختلف
 بينهما حيث يمكن الجمع ولو بوجه بعيد بوجي تخصيص العام
 او ثقبه مطلقه او حمله على خلاف ظاهره كحديث لا تعد
 وحديث لا يورد بكسر الراء ثم يرض باسكان الميم الثابت و
 كسر الراء على معية بكسر الراء ومفعول يورد محذوف اي لا
 يورد واصله المرضي فالمرضى صاحب الابل المرضي من امراض الابل
 اذا وقع في طاله المرض والمصحح صاحب الابل الصحيح فظاهر الجرح بين
 الاختلاف من حيث دلالة الاول على في العدي والثاني
 على اثباتها ووجه الجمع محل الاول على ان العدي المنقبة
 عدي الطبع بمعنى كون المرض بعينه لا بفعله الله نعم وهو
 الذي يمتنع الجاهل ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الله
 احد الاول والثاني على الاعلام بان الله تعالى جعل ذلك

لذلك وحذر من الضرر الذي يخلب جوده عند وجوده
مع ان المؤثر هو الله تعالى ومثله قوله صلى الله عليه وآله
فمن من المجتهد فرار من الاستنباط عن دخول بلد يكون
فيه الوباء ويحذر ذلك ولا يمكن الجمع بينهما فان علمنا ان
احدهما ناسخ فلهذا والارجح احدهما بمخرجه المقرر في علم
الاصول من صفته الراوي والرواية والكثرة وغيرها وهو
اقم فنون علم الحديث لانه يضطر اليه جميع طوائف العلماء
خصوصا الفقهاء ولا يملك القيام به الا المحققون من اهل
البصائر القواض على المعنى والابناء المفضلون الى المكثرون
بقوة من الفقه والاصول الفقهية وقد صنف فيه الناس
كثيرا واوّلهم الشافعي ثم ابن قتيبة ومن اصحابنا الشيخ
ابوجعفر الطوسي كتاب الاستبصار فيما اختلف من الاخبار و
جمعوا بين الاخبار على حجب ما اعموه منه وقد ايقن
فهما على جميع واحد من اثار الوتوف على حجب الحال فليطالع
المسائل الفقهية والخلافية التي ورد فيها الجبا مختلفا

على ذكره

من النسخ
من النسخ

على ما ذكرناه وصار من عشرها النسخ والمنسوخ
فان من الاحاديث ما ينسخ بعضها بعضا كالقرآن والاول
وهو النسخ ما اى حديث دل على رفع حكمه عن سابقه
المدلول عليه مما يمتز به الجس ليشمل ناسخ وغيره وفيه ذلك
مخرج به ناسخ القران والحكم المرفوع شامل للوجود والعدم
ومخرج بالشرعي الذي هو صفته الحكم الشرعي ^{الشرعي} المبتدأ بالحدث
فانه يرفع به الاباحة الاصلية لكن لا يبي شرعا ومخرج
بالتاثير الاستثناء والصفة والشرط والغاية الواقعة
في الحديث فانها قد ترفع حكما شرعا لكن ليس نابعا والثاني
وهو المنسوخ ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي يات بحجته
وقيوده يعلم بالمقابلة على الاول وهذا فرع صعب فهم
حتى ادخل بعض اهل الحديث فيه ما ليس منه فحاشا
وطريق معرفته النص من النبي صلى الله عليه وآله اله مشاكسة
نهيكم عن زيادة القبول فزودوها او نقل الصحابي مثل كما
اخبر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله اله انه ترك القبول

قنا

تمامته التار والناجح فان المتأخر منها يكون ناسخا
 للقديم لما ذكره عن الصحابة كما فعل بالاحداث فالاحداث
 او الاجماع كحديث فضل شارب الخمر في المرة الرابعة فيه
 الاجماع على خلافه حيث لا يخلل الحد والاجماع لا يفتح بنفسه
 اعتمادا على التنقيح **ومما عثر الغريب** لفظا اخر زبه
 عن الغريب المطلق من اواسناد او قد تقدم وهو ما يخلل
 منه على لفظا مضربا عن الغريب لعله استعماله في
 الاشياء من اللغة وهو قرن مهم من علوم الحديث بحسبان
 ثبت فيه اشد ثبت لان انتشار اللغة وكثرة معاني
 الالفاظ الغريبة في تمامها معنى من اليزاد والمقصود
 مما لم يصل اليه وقد صنف فيه جماعة من العلماء قبل
 اول من صنف فيه **النصيرين سهل** وفضل ابو عبد الله معين
 المشي وقعد هذا ابو عبد القاسم بن سلام ثم ابن قتيبة
 ثم الخطابي فلهذا اتمهاته ثم تبعهم غيره بقوا ورواها
 كابن الاثير فانه بلغ من نهايتها ثم الزمخشري ضاع

الزمن

القائ كل جابه والهرق في فزاد في غريب مغرب القرآن مع
 الحديث وغير من ذكر من العلماء شكر الله سبحانه **ومما عثر**
 المقبول وهو ما اى الحديث الذي يلقوه بالقبول والعلم بالقبول
 اللام عوض عن المضاف اليه اى مضمون من غير القائل في
 وجهه فاعلموا بهذا الاعتبار داخل هذا النوع في القسم المشترك
 بين الصحيح وغيره ويمكن جعله من انواع الضعيف لا الصحيح بقوله
 مطلقا الا لعارض بخلاف الضعيف فان منه المقبول وغيره وما
 يرجح دخوله في القسم الاول انه يشمل الحسن والموقوف من
 يعمل بها مطلقا ضد يعمل بالمقبول منها حيث يعمل بالمقبول من
 الضعيف بطريق اولي فيكون حرج من القسم العام وان لم يشمل
 اذ ليس قسم ثالث والمفرد كحديث عمر بن الخطاب في حال الخلاء
 من اصحابه او امرها بالرجوع الى رجل منهم فذكر حديثهم في
 احكامهم الجور وانما وصفا بالمقبول لان في طريقه محدثي
 وداود بن الحسن وهما ضعيفان وعمر بن الخطاب له ضعف
 فيه يخرج ولا يغيب بل كرا من عند سهل لا ضعف وثقة

الزمن

من محل اخروان كانوا اذ اهلوه ومع ما ترى في هذا الاسناد
 قد قيل الاضحاب منه وعلموا بمقتضى بل جعلوه عند الفقه
 واستبقوا منه شرائط كلها وسبقوه في مثلها وفيها
 احاديث الفقه كبر **القسم الثاني** في ما ينحصر من الاضحاب
 بالحدوث الضعيف وهو امور **الاول** الموقوف هو موقوف
 مطلق ومقتضى ان اخذ مطلقا فهو ما روى عن محمد بن المصنف
 من بني اديان من قولك وقيل او غيرهما اتصالا كان مع ذلك
 سنده لم ينقطعما وقد يطلق في غير المحل الموقوف مقتضى هذا
 هو القسم الثاني منه مثل وقفه فلان على فلان اذا كان
 الموقوف عليه غير محققا وقد يطلق على الموقوف الاثران كما
 الموقوف عليه صحابا النبي صلى الله عليه وسلم والى ويطلق
 على المرفوع الخبر والمقتضى لذلك بعض الفقهاء وانما اهل
 الحديث فيطلقون الاثر على ما يحيلون الاثر اعم منه مطلقا
 وقد تقدم ومنه اي من الموقوف غير المحتاج الى ايات النوازل
 عملا بالاصل والحوال في التفسير للعالم بطريقه من وقفه فلا

ترجمه

يكون ذلك فادحا وقبل هو مرفوع عملا بالظاهر من كونه
 شهدا الوحي والتزويل وفيه انه اعم فلا يدل على الخاص
 فصل ثالث في حديث قول الرقع مطلقا بنفسه يعلل بسبب
 اية يجزبه الصحابي ويحذف لك فيكون مرفوعا والا فلا يكون
 جازا كانت اليه دخول من امره من درها في قبلها جازا
 لحوال فاذن الله تعالى فينا وكسرت لكرافا وسرنا
 اني شئتم فيكون مثل هذا مرفوعا وما لا يشتمل على اضا
 شئ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الله فمعد في الموقوف
 وقوله اي الصحابي كتنا فعل كذا او قول كذا ونحوه ان
 اطلق فلم يقيد بزمان وفيه ولكن لا يصفه الى ان
 فموقوف لان ذلك لا يشتمل اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم
 اليه ولا امره بتبليغه واعلم فلا يكون مرفوعا على الاصح وفيه
 قول نادرا انه مرفوع والابن كذلك بل اضافة الى رضى
 فان بين اطلاعه ولم ينكره فهو مرفوع اجماعا والافوجان
 للمحدثين والاصوليين من حيث ان الظاهر كونه ندا ظلم عليه

قول

فقره فيكون مرفوعا لما هو كونه جميع الصحابة كانوا يفتون
 لان الصحابي انما ذكر هذا اللفظ في مرض الاجحاج وانما
 الاجحاج اذا كان فعل جزم لان فعل البعض لا يكون حجة
 وهذا هو اصح القولين للاصوليين وغيرهم قبل عليه لو كان
 فعل يجمع الصحابة لما ساع الخلاف بالاجتهاد لا مشاع
 الاجماع لكثرت مساع فلا يكون فعل جميع الصحابة واجبا بان
 طريق ثبوت الاجماع حتى لانه منقول بطريق الاما فيجوز مخالفته
 وهذا مبني على جواز الاجماع في زمنه صلى الله عليه وآله
 فيه خلاف ان كان نحو حواره وكيف كان الموقوف فليس يحج
 وان صح سند على الملاحح لان مرجعه الى قول من وضع عليه
 وقوله ليس بحجة وقبل هو حجة مطلقة وضعفه ظاهر الشا
 المطوع وهو ما جاء عن التابعين ومن بعدهم وهو ما يبع
 مصداق الامام ايضا فانه في معنى التابعي ايضا حجة النبي صلى
 عند من يقول لم يروى الا التابعين افعالهم موقوف عليهم ومن
 لم ينقطع ايضا وهو مقيار للموقوف بالمعنى الاول لان ذلك

المطوع

وقوف على صاحب المعصوم وهذا على التابعي واخص من
 الموقوف بالمعنى لانه يحتمل غير التابعي والمطوع بخبر ما
 وقد يطلق المطوع على الموقوف بالمعنى السابق الا ان يكون
 له وكثيرا ما يطلقه الفقهاء على ذلك وكيف كان معناه
 فليس بحجة اذ لا حجة في قول من وقف عليه من حيث هو قوله
 كالايجزى الثالث المرسل وهو ما رواه عن المعصومين
 بعده والمراد بالادان هنا التلافي في ذلك الحديث المحدث
 عنه بان رواه عنه بواسطة وان اذ ذكره بمعنى اجتماعه
 ونحوه وبهذا المعنى يجوز ارسال الصحابي عن النبي صلى الله
 عليه وآله بان يروى الحديث عنه بواسطة صحابي اخر سواء
 كان الرادى تابعا ام غيره صغيرا ام كبيرا وسواء كان الشا
 واحدا ام اكثر وسواء رواه بتقرير واسطة بان قال التابعي قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله مثلا او بواسطة نسبا بان
 صرح بذلك او تركها مع علمه بها او اياهما كقوله عن رجل
 عن بعض اصحابنا ونحو ذلك هذا هو المعنى العام للمرسل المتأخر

زمن

عند أصحابنا وقد يحسن المرسل باسناد التابعي لا المتبني
 من غير ذكر الواسطة كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله كذا وهذا هو المعنى الأشهر عند الجمهور
 وفيه بعضهم بما إذا كان التابعي المرسل أكثر أكابر السبيل
 والآفه منقطع واختار جماعة منهم معناه الغام الذي ذكرناه
 وبطلان حله أي على المرسل المنقطع والمقطوع أيضا بما ساق
 واحد من أسناده والمفضل فيجوز الفضايلة بما ساق أكثر من
 واحد قبل أنه مأخوذ من قولهم أحصل أي شغل شديدا
 ومثاله ما روي به تابعي التابعي أو من دونهما فلا يثبت قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله والمرسل ليس بحجة مطلقا سواء أرسله
 الشيخ أم غيره وسواء استغفرت له وأعدم أكثر وسواء كان
 جلالا أم لا لأنه لا يخرج من الأقوال الأصولية والمحدثين وذلك
 للتحلل بحال المحدثين فيحمل كونه ضعيفا ويزداد الاحتمال بزيادة
 الشائط فيعوى احتمال الضعف مجرد روايته عنه ليس بغير
 بل أعم الآن بغير خبر مرسله عن الرواية عن خبر الثقة كان

في

أي غير من أصحابنا على ما ذكره كثير منهم وسعيد بن المسيب
 عند الشافعي فيقبل مرسله ويضرب قوة المسند فيحقق
 هذا المعنى هو العلم بكون المرسل لا يروي إلا عن الثقة مثل
 لأن مسند العلم أن كان هو الاستغناء بالمرسل به بحيث
 المحذوف ثقة فهذا في معنى الإسناد لا بحث فيه وإن كان
 بحسب الظن به في أنه لا يرسل إلا عن ثقة فهو غير كاف شرعا
 الاعتماد على ما مع ذلك غير مختص بمن يثق به وإن كان
 الاختيار به بأنه لا يرسل إلا عن الثقة فرجبه الشهادته بعد
 الراوي المجهول وبما نأفقه وعلى تقدير قبوله فالاعتماد على
 التعديل وظاهر كلام الأصحاب في قبول مراسيل ابن أبي عمير
 المصنف الأول دون شأنه خروا القناد وقد نازعهم حنا البصري
 في ذلك ومنع تلك الدعوى وأما الشافعي فاعتمدوا من
 مراسيل ابن المسيب بأنهم وجدوها مساندين في جواهرها
 عما ورد عليهم من أن الاعتماد يقع على المسند دون المرسل
 فيضعون إيمانه بالمسند مثبتين صحة الإسناد الذي فيه الارتكاز

حيث يحكم له مع ارساله بانه استاذ صحيح فقوم به بالحجة وبطلانها
 في حيزه بهما دليلين يترجح بطلانها من ارضاء دليل واحد
 بقوله في الاصح على خلاف جماعة من المجتهدين حيث قبلوا الرسل
 اذا كان مرسله ثقة ونقله الرازي في المحصول عن اكثر من
 مخبرين بان الترجيح لا يجوز له ان يخرج عن المصوحات ان كان المرسل
 مع صحته الاجماع وانما يكون كذلك اذا اقر المرسلان
 حله التثبت هو المشهور في حيزه فيجب القول بان المرسل
 جاز ان يكون مرسلاته انما يكون من فلان وفلان وهذا
 لا يذكر فلا يقبل الا ان يستفصل واجيب بانه ليس كذلك
 عنه على انه قال اول من حمله على عدمها وانفاء حله التثبت
 موقوف على ثبوت المعداله وقول الرازي عن فلان يقتضي بطلان
 الرواية عنه بغير واسطة وقد نوزع في ذلك وادعى ان
 مثله غير متصل لكن الظاهر خلافه وطريقنا باصله بالارسل
 في الحديث ما لا يخلو عن الحق فالاول بعدم التلازم من الرازي
 والرواية عنه اما لكونه لا يدركه غيره او ادركه لكن لم يثبت

ما لا يخلو

مع

في حيزه

وليت له منه اجازة ولا وجادة ومن ثم اجمع الى المناهج
 لخصت بموايد الرواية وفانهم دار فان علمهم وادخالهم
 وفلان فيصيح اقوام ادعوا الرواية عن شيخهم فلان كذب
 دعواهم والثاني ان يعتبر في الرواية عن المروي عنه بصفة
 بحمل العلم وعدمه مع عدمه اي عدم العلم كمن فلان وقال
 فلان كذا فانما وان استلاني حاله يكون قد عدل في حملان
 حدث غيره فاذا ظهر بالتثبت كونه غير راجع شيئا لا
 وهو ضرب من التثبت في **الراجع** العسل ومعرفة من
 علوم الحديث وادعوا هو ما يثبت اسباب خفية عامه فاذ
 في نفس الامر وظاهر السلامة منها بل الصحة وانما يتمكن من
 معرفة ذلك لاهل الخبرة بطريق الحديث ومثونه ورواية الرواية
 انما يثبت لذلك واهل العلم التام في ذلك ويستعان على
 ادراكها اي العمل المذكور فيقول الرازي بذلك الطريق والمثل
 الذي يظهر عليه فرائض العلة وبجائفة خبره وفي ذلك مع
 انضمام فرائض ثبته العارف على تلك العلة من ارساله في التوثيق

في حيزه

في حيزه

او وثقت في المرفوع او دخول حديث في حديث او دم واهم او
غير ذلك من الاستنباط المصلحة للحديث بحث بقلب على الظن في ذلك
ولا يبلغ اليقين والالحكام ما يثبت من ارساله غيره
بحكم به او يرد في ثبوت تلك المصلحة من غير ترجيح وجعل
قبولت وهذه المصلحة عند الجرح والبيان من صحة الحديث على
عند يكون ظاهرها الصحة لولا ذلك ومن ثم شرطوا في ترجيح
الصحح سلامة من العلة واتا اصحابنا فلم يشترطوا السلامة
منها وحدهم فيهم الصحيح الى معكلا وعنه وان رد المصلح كما رد
الصحيح الشاذ وبعضهم اذا ضاع على هذا ايضا والاختلاف في
بحر الاضطلاح واعلم ان هذه العلة تؤيد كتاب التمهيد
منها وانما اذا بكثره والغرض المشقة يخرج الى الطويل
لفرض الرسالة **الحاجس المدلس في الام** واشتقاقه من
الدلس الخربك وهو اختلاط الكلام متقيد بذلك لا شريك
في الحاجة ان الراوي لا يصحح بمن جده واهم مناهج الحديث
من لم يجد كما يظهر من قوله وهو ما اخبرني به اتا في الاستا

بطلان

مانعة

زعم

وهو ان يروي عن نفسه او غاصره ما لم يسمع منه على
وجه يوم انه سمعه منه ومن حقه اي قول المدلس شيئا
بحسب بصير مدلس الا كذا بان لا يقول حديثا ولا اخرا
وما اشبههما لانه كذب بل يقول قال فلان او عن فلان
وكونه كحديث فلان ولا يخرج حتى يوم اته اخبره والتمس الحكم
ذلك فلا يكون كاذبا وريما لفظ المدلس شيئا الذي اخبر
ولا يوضع الدلس في ايضا في السند لكن يقطع من بعده رجلا
او من السند الحسن الحديث بذلك وهذا النوعان قد ليس
الاسناد وانه الدلس في الشيوخ لانه نفي الاسناد قد
بان برك وحديثا عن شيخ سمعه منه ولكن لا يحب معرفة ذلك
الشيخ لمرض عن الاغراض فيمنعه او يكتبه باسمه ويكتبه
معرفة بهما او يكتبه الى بلد او قبيلة غير معرفة بهما
او يصفه بما لا يعرفه كلا يعرف وامر اي امر الغرض الثالث
المدلس اخبره من الاقل لانه ذلك الشيخ مع الاعراب
به اما ان يعرف في ثبوت علمه بالمرح من فقر وضعف

كذب

لاغراض

لا يبرق فيه الحديث بمحو الاستدلال ولكن به تضييع البرهان
عنه ولو عبر بطريق مرفوضه حاله فلا يبرق الحديث صل ذلك
تعلل ان الحامل لبعضهم على ذلك كان متافره بينهما اقتضا
ولربيع ركن حديثه متون الذين وهو عند غيره واضح الغنى
الاقل من الدلائل وهو مبدع الما فيه من اتصال الاستدلال
مفتوحا في ترتيب عليه احكام غير صحيحه مخرجا لبعضهم الدلائل
انها الكذب في جرح فاعله بذلك فولا ان بعضا اذا عرف
بالدلائل ثم روى حديثا غير ما دل عليه ففي قوله خلاف هذا
لا يقبل مطلقا لما ذكرنا من ان الضرر المشرب على الدلائل التي
وضع منه جوارح مثل القطوع واتصال المرسلين
عليه احكام شرعيه كانت متفيه لولا ذلك جرح واضح
وقيل لا يخرج بذلك بل ما علم فيه الدلائل بوجه وما لا بد
لان المقروض كونه متفه بدونه والدلائل التي ذكرنا بل بوجه
الاجود التفضل وهو القول بحديثه ان صرح بما يقتضيه
كحديثنا واخرنا من الحديث بل لا من كثر وقال بل كنهه

ايها

حكم الوصل و مزج هذا التفضل الى ان الدلائل غير قاض
في العذله ولكن يحمل الرتبة في اسناده لاجل الوصف فلا
يحكم بانقال سند الامع اثباته بلفظ لا يحمل الدلائل
بخلاف غيره فانه يحكم على سنده بالاتصال عملا بالظاهر
لا معارض له واعلم ان عدم التماس التوجب للدلائل يعلم بان
عن نفسه بذلك ويجزم خالو مطلع عليه ويمكن ان يجرى
في بعض الطرف زياده رايه في هذا الاحتمال ان يكون من المروي
يحكم في هذه الصوره بتكم كل المعارض الاتصال والاضطاع
الشك في المضرب وهو ما اختلف الراوي المراد به
الجنس يشمل الراوي الواحد والازديقه اي في الحديث غنا
واسنادا غير روى على وجهه واخرى على وجهه اخر حال
وانما يمتنع الوصف الاضطراب مع تضاد الراويين المختلفين
في الصفة وغير ما يبحث في ترجيح احدهما على الاخرى بعض الشك
اما لو رجحت احدهما على الاخرى بوجه من وجوهه كان
يكون رايها احتياطيا واضحا او اكثر صحة للردي عنه ونحو

الاضطراب

الرواية

ذلك من وجوه الترجيح فالحكم للراجح من الامرين او الامور فلا
 يكون مضطربا و يقع الاضطراب في التسديدان بزوايا او يلازم
 عن ابيه عن جده مثلا و يلازم عن جده بلا واسطة و ثالثة
 عن ثالثة غيرهما كما اتفق ذلك في رواية امر النبي صلى الله
 عليه و آله بالخلافة لصلته بشدة جده لا بعد العضاض و يقع الاضطراب
 في المتن دون التسديد غير انما الدم عند استنباطه بالفتنة
 بخروجه من الجانب الايمن فيكون جضا و بالعكس فرواه في الكافي
 بالاول و كذلك في التهذيب في كثير من النسخ و في بعضها بالثانية
 و اخلفت الفتوى بسبب ذلك حتى من النسخة الواحدة مع ان
 الاضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث مطلقا و ربما قيل ترجيح
 الثاني و دفع الاضطراب من حيث عمل الشيخ في مضمون الحديث
 على الرواية الاخرى بذلك و ان الشيخ اضطرب من الكليني و
 اعرف بوجوه الحديث و فيها ما يظن من بعرفه من ينفق على
 احوال الشيخ و طرق فوائده و اما انتم صاحبا البشرى مثل ذلك
 ندبنا فهو موهوم و اضطراب غير ما يعرفه الحديثون و يكون الاضطراب

من ذوات و احذر كذا الرواية فانها مرفوعة الى ابيان في الجمع بين
 و من ذوات و ازيد من الواحد و يروى بكل واحد و يوجه بخالفه و ذوات
 الاخر **السابع** المفلوج هو حديث و رد بطريقين و يبين
 اما مجموع الطريقين و بعض رجاله بان يقلب بعض رجاله خاصة
 بحيث يكون اجود منه ليرغب فيه و قد يقع سهو الحديث في
 محمد بن احمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى كثيرا ما يتفق له
 في اسناد التهذيب مثله محمد بن احمد بن يحيى عن ابيه احمد
 محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى فيقلب الاسم و نحوه من الاغراض و
 للقلب قد يقع ذلك في القلب من العلماء بعضهم لبعض
 للاختلاف في امكان حفظه و ضبطهم كما اتفق ذلك لبعض
 العلماء سيما و قد يقع القلب في الحديث المتبعة الذين
 بنقلهم الله في عرشه فيه و رجل يصدق في صدقه فاختار
 حتى لا يعلم بينه ما يتفق شيا له فهذا مما انقلب على بعض الروايات
 و انما هو حتى لا يعلم شيا له ما يتفق بينه كما ورد في الاصول
المعتبرة الثامن وهو المكذب المختل في المصنوع بحجة

الاضطراب

الشيعة و

عن محمد بن

الموهوم

ان ذامعه اختلف وصفه لا مطلق حديث الكذب في
الكذب بل بصدق وهو اي الموضوع شر اقسام الضعيف
ولا يحمل دأبه للعار لا مبتدئ حاله من كونه موضوعا
بخلاف خبره من الضعيف المحمل للصدق حيث جوزوا
في التزنيك ^{بما} وبغير الموضوع باقرار واضعه
فيحكم عليه بما يحكم على الموضوع في نفس الامر لا بمعنى القطع
بكونه موضوعا بخوار كذبه في اقراره وانما يقطع بحكمه
الحكم ببيع الظن الغالب هو هنا كذلك ولو لا لما منع
المقر بالقتل ولا ربح المقر بالزنا الاحتمال ان يكونا كاذبا
فيما اشرقا به وقد يعرف ايضا بركاكة الفاظه ونحوها ولا
العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم
منهم من يكون اطلعه ما تاوذهت شاف ودهه فويا و
منقوشه بالقرآن الدالة على ذلك ممكنه وبالوقوف على
خطئه ودهه من خبره كذا وقع ثابت بن موسى ان
في حديث من كثر صلواته بالليل حسن في انهارا فبيل

كان شيخ يحدث في جماعة دخل رجل حسن الوجه فقال الشيخ
في اثناء حديثه من كثر صلواته بالليل الخ فوقع لثابت بن
موسى انه من الحديث فقرأه والواضعون اختلفوا من ضده
التزنيك بما الى الملوك وابناء الدنيا مثل عياض بن ابراهيم وعمل
على المسكن المنصور وكان يحب الحمام الطيارة الواردة من الانبار
البعيد فروي حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله ما لا يمكن
لاستقباله في حق او طائر او فصل او جناح فاعلم بغيره الا ان
دروهم غلما خرج قال المهاجرون ان فناء هذا كتاب على
الله صلى الله عليه وآله ما قال رسول الله جناح ولكن هذا
اذا دان بغيره انار امره بجمها وقال ناهله على المسكن
قوم من السؤال يصنعون سؤال الله صلى الله عليه وآله الخ
وتدرون بها كما اتفقوا لا احد يجهل معبر في سبيل الرضاة و
اعظمهم ضررا من ان تشبهم الى الزنادقة الصلاح بغير علم
فاحش وبضعه اي نعم انه وضعه حبيبه الله ولغيره طلبة
لجذب بها قلوب الناس الى الله تعالى والتزنيك والنهي فبيل

منهم

الناس موضوعاً لهم ثقة بهم ورواهاهم لظهور خالهم
لصلاح والهدى ويظهر لك ذلك من احوال الاخبار التي
وضعها هؤلاء في الوعظ والزهادة ومنها اخبار انهم
اليهم افعالاً وحوالاً خارقة للعادة وكرامات لم يفتق لها
لاولى العزم من الرسل بحيث يقطع العقل بكونها موصولة
كانت كرامات الاولياء يمكنه في نفسها من ذلك ما ذكر
عن ابي عمير فوج بن ابي حريم المروزي انه قيل له من اين
لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة
وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال ابي راب الناس قد
اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بغيره ارجفهم ومغازي
محمد بن اسحق فوضع هذا الحديث حسبه وكان يقال لابي
عصمه هذا الجامع فقال ابو حاتم بن حبان جمع كل شيء الا
الصدق وعدوا بن حبان عن ابن عباس في فضائل القرآن
عبدية من ابن جث بهذه الاحاديث من غير كذا فله كذا
فقال وضعها الا في غير الناس فيها وهكذا قيل في حديث ابي

القول

المرسل

القول في فضائل القرآن سورة فردى عن المولى
ابن اسحق قال حدثني شيخ به فضل الشيخ من حديث
حدثني رجل بالمدائن وهو حي فصر اليه فقلت من هذا
فقال حدثني شيخ بواسط وهو حي فصر اليه فقلت من هذا
بالبصرة فصر اليه فقلت من هذا فصر اليه فقلت من هذا
فاخذ بيدي فادخلني بيته فاذا فيه قوم من المنصور وشيوخ
فقال هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حديثك فقال
يحدثني احد وكذا رايته الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا
لهم هذا الحديث : ^{قالوا} رغبوا عنهم الى القرآن وكل من اودع
هذه الاحاديث فسيبها كواحد والتعليق ان محمدي ضد
اخطا في ذلك ولعلهم لم يطالعوا على وضعه مع ان جماعة
من العلماء قدوة واعلمه وخطب من ذكره مستدكاً ^{قالوا} كواحد
استدل به وضعه الزنادقة كعبد الكريم بن ابي العوجاء الذي
امر بقبضه عن محمد بن سليمان بن علي ^{الشيخ} العباسي الذي
قله خالد القسري واخره بالنار والقلاية من غير الشبهة

مکتوب

نعم

فطير

کتاب

مشهد

مشتمل على انصاف كثير ثممة لهذا القسم الضعيف
 لا لغير الموضوع ^{استأنفكم} شتمل على مباحث كثيرة من احكام الضعيف
 اذا وجدت حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هذا
 الحديث ضعيف بقول مطلق وتغني به ضعف الاسناد او
 تخرج بانه ضعيف الاسناد لان تغني الاطلاق وتصح
 بانه ضعيف المن فقد يرد صحيح يثبت بمثله الحديث وانما
 يستغنى بطلان علم الضعيف مطلقا بحكم امام من ثمة
 الحديث مطلق على الاحتياط وطرفا مضطلع بها انه في ذلك
 الحديث الموجو بطرف ضعيف لو رقبه اسناد يثبت برصحا
 بهذا المعنى فان اطلق ذلك المطلق ضعفه لم يقتضه في
 جواره لغية كذلك وجه امرين على ان يخرج هل
 مجلا ام يقتضي التفسير في انشاء الله تعالى وقد عده
 انه لا يجوز رواية الموضوع بغير بيان حاله مطلقا واما خبره
 افراد الضعيف فنحو روايته ايضا في الاحكام والفتاوى
 لما يترتب عليه من الضرر في الاحكام الدينية في عا^ل

منها

ونشا هلواني رواية بلا بيان في غير الصفات لا لجهة و
 الاحكام الشرعية من الزعم والذهب الفضي فضايل الحكم
 ونحوها في المشهور بين العلماء ويمكن ان يستدل لمجدد
 بلغه شيء من اعمال الخضر فعل به اعطاه الله ثم ذلك وان لم يكن
 الامر على ما بلغه ونحوه من عباراته ومنهم من منع العمل بمثلها
 ومردد رواية حديث ضعيفا ومشكوك في صحته بغير استدلال
 بقول دوى وبلغنا او وردا وجاء ونحوه من صيغ التبرير
 بذكره بضعفه بالجرم كمال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها من الاستدلال
 الجازمة اذ ليس ثم ما يوجب الجرم ولو ان الاستماع المثل لم
 يجب عليه في الحال لانه قد انى به عند اهل الاعيان والجاهل
 بالحال غير معتد في قلبه بظاهره والتفسير ولو من الحال
 ايضا كان اولى البين لشاني فمن يقبل روايته
 ومن يرد ومعرفة ذلك من اقم انواع علم الحديث وبدي^ا ذكره
 من العلم بحال الفريقين يحصل التميز بين صحيح الرواية وضعفها
 وجوز ذلك الجرح وان شتمل على المدح في المسلم المستور

بشرا

استلزم اشاعة الفاحشة في الدين انوا صبا نزل للثلاثة
المطهر من ادخال ما ليس فيها فيها ونسب الخلاء والكذب عنها
وقدر رواية قبل بعض العلماء اما تحشى ان تكون هؤلاء الذين
ترك حديثهم حقا فك عند الله يوم البعثه قال لان يكونوا
حقا في احتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد
الكذب عن حديثي وروايت بعضهم من بعض العلماء شيئا
من ذلك فقال له يا شيخ لا تغتاب العلماء فقال له ويحك هذا
نصيحة لئلا تخطئ في اجتهادك وهذا امر واضح لا يره فيه بل هو من
ورض النكاحات كاصل المعرفة بالحديث نعم يحجب على المكلف في
ذلك التثبت في نظره وجره لئلا يندرج في يدي غير يخرج
بما ظنه جرحا فيخرج مسلما ويقيم زنا بسمه سواء في عليه
الدهر عارفا قد اخطأ في ذلك غير واحد فطعنوا في كبار
من الرواة اسنادا الى طعن فيهم لم يحل ولا يثبت عندهم
بطريق صحيح فمن اتى الوفاء على حقيقته الحال فليطالع كتاب
الكثير في الرجال وقد كانا السلف الصالح من العلماء بهذا

الشان مؤخر الجرح والعديل غالبا في كثير من الروايات وهذا
في الضعفاء كابن الغضائري وفيهما معا كالجاشي والشيخ أبي
الطوسي السيد جمال الدين ابن بطاوة من العلماء بحال الكذب
في المطهر والشيخ تقي الدين بن داود وغيرهم ولكن ينبغي للمسلم
في هذه الضعفاء ومن وهب الله تعالى اخرا بعضا قد برما
ذكره وعراعات ما قدره فلعلمه بنظر كثير من اهلولة
ويطلع على لوجه في المدح والقدح فلا يغفلوه كما اخطأنا
عليه كثيرا ونبتها عليه مواضع كثيرة وضغناها على كبر
القوم خصوصا مع تعارض الاخبار في الجرح والقدح فانه
وقع لكثير من كبار الرواة وقد اودعه الكشي في كتابه من غير
ترجيح ونكلم من تبعه في ذلك واخلفوا في ترجيح ابيهما على
اخرهما فالكثير اقل ينبغي لمن قدر على البحث تفليدهم في ذلك
بل ينبغي مما اناه الله تعالى فلكل مجتهد نصيب فان طرقت الجرح
ملائس على كثير حسب اختلاف طرقه واصوله في العمل بالاختيار
الصححة والحسنه والموقف وطرحها او بعضها فربما يكون

احد الجانبين حديث صحيح فلا يحتاج الى البحث عن الجمع بينهما بل
 بالصحح خاصة حيث يكون ذلك من اصول الباحث وربما يكون
 بعضها صحيحا ونقصه حسنا او موثقا ويكون من اصل العمل
 بالجمع فيجمع بينهما بما لا يوافق اصل الباحث الاخر ويحذف ذلك
 وكثيرا ما يتفطن لهم القائلون بما لا يصلح استدلالا كما يبرهن من
 بطالع كتبهم سيما خاضعة الاقوال التي هي خلاصة في علم الرجال
 وفي هذا الباب مسائل ثمان **الاولى** في النقطة الحديث
 والاصول الفقهية على ان اسلام الراوي حال روايته وان لم
 يكن مسلما حال تحمله فلا يقبل رواية الكافر وان علم من دينه ان
 عن الكذب لوجوب التثبت عند خبر الفاسق فيلزم عدا عينا
 غير الكافر بطريقه او لا فيثبت الفاسق ككافر فيقول شهادته
 في الوضوء مع ان روايته اضعف من الشهادة بنقص خاص في
 الغام مغيرة في الباقي ويمكن للفائزين هنا اعتبارا القامان
 تعدد في التثبت بالادنى على الاعلى وفيه منه القول بقبول
 الى جففة شهادته الكفار بعضهم على بعض فيلزم مثله الرواية

كذلك

كذلك فانه لا يقبل روايتهم مطلقا وقبل شهادتهم للقصور
 فيها للحدوث اذ اكثر معاملاهم لا يحضرها مسلمان وبلوغه
 عند اذاتها كذلك وعقله فلا يقبل رواية الصبي المجنون
 مطلقا لارتفاع العلم عنها الموجب لاجرام اللواحدة المقتضية
 التخطا من ارتكاب الكذب على تقدير ثبوتها ومع عدمه لا يعتبر
 وجهه ورم على اشتراط عدالة لما تقدم من الامر بالتثبت
 عند خبر الفاسق فساد عدم الفسق شرطا لقبول الرواية مع
 الجهل بالشرط يتحقق الجهل بالشرط فيجب الحكم بنقصه حتى يعلم
 انتفاء التثبت كذا السند لو اعلمه وفيه نظر لان مقتضى
 الامة كون الفسق مانعا من قبول الرواية فاذا جهل حال الرواية
 لا يصلح الحكم عليه بالفسق فلا يجب التثبت عند خبره بمقتضى
 مفهوم الشرط ولا يتم ان الشرط عدم الفسق بل المانع ظهروا
 بحج العلم بانتفاءه حيث يجهل والاصل عدم الفسق في المسلم
 وصحة قوله وهذا بعض اذ اشحتا ابو جعفر الطوسي فانه كثير ما
 يقبل خبر غير العدل ولا يبين سبب ذلك ومذهب ابي حنيفة

فبول روايه مجهول الحال تحتها ببول ذلك وببول قوله في ذلك
 اللحم وطهارة الماء ورواياه في الفرق بين ما ذكر بين الروايات
 واضح وليس المراد من العذالة كونه فاركا لجميع المتقابل بمعنى كونه
 سلبا من اسباب الضيق التي هي فعل الكبار والاصرار على الضيق
 وخوارم المروءة وهي الانضباط بالسنن الحسن التي به عادة بحفظها
 ومكانه وشانه فعلا وبركا على وجهه بصيرته لك له ملكة وانما
 لم يصرح باعتبارها لان السلامة من الاسباب المذكورة لا يتحقق
 الا بالملكة فاعني عن اعتبارها وضبطه لما يرويه بمعنى كونه
 حافظا له منبسطا غير مغفل ان هذا من حفظه ضابطا للكفاية
 حافظا له من الغلط والتخفيف والتحريص ان حدث منه عارفا
 بما يتجمل به المعنى ان دوى به اي بالمعنى حيث يجوز وفي الحقيقة
 اعتبار العذالة بمعنى عن هذا لان العدل لا يجازف برواية
 ما ليس يقصو على الوجه المعبر وتخصيصه فاكيدا ويجر على العلم
 ولا يشترط في الراوي المذكورة لاضالة عدم اشتراطها وطا
 السلف والخلف على الرواية عن المروءة ولا التحريص فقبول روايه

المعتمد لقبول شهادتهما في الجملة فالرواية الاولى ولا العلم
 بنفسه وعربية لان الغرض من الرواية لا الدلالة وهي
 يتحقق بدونهما ولعمري قوله صلى الله عليه واله نصر الله امره
 سمع معاني فوغاها واذاها كما سمعها فرب حامل فضله
 ليس بغيره ولكن ينبغي مؤكدا معرفته بالعربية حذرا
 من الخن والتخفيف وقد ذكر عنهم ثم انفسه قالوا عربوا كلالا
 فان قوم فخطاء وهو يشمل اعراب العلم واللغات وقال بعض
 جانت هذه الاحاديث عن الاصل مبررة وعن اخر اخوف فانما
 هو طالب الحديث اذا لم يعرف النحوان يدخل في جملة قول النبي
 من كذب على متعمدا فليتبو مقعده من النار لانه لم يكن ليحيى
 فمما روى حديثا عنه ومن فيه ضد كذب عليه المعبر
 ان يعرف هذا الاسم مع من الخن والتخفيف وكذا لا يعتبر
 فيه البصر فصيح روايه الا معي ضد وجد ذلك في السلف
 ولا العدم بناء على اعتبار خبر الواحد على عدم اعتبار ولا يعتبر
 في المقبول منه عدا خا من بل ما يحصل به العلم قاله غير معبر

في الجملة مطلقا وهل يعتبر مع ذلك امر اخر ومنه جازم
 ام لا يعتبر قبل روايته جميع فرق المسلمين ان كانوا اهل
 بدعة او الاحد لها انه لا يقبل روايته المندع مطلقا لنفسه
 وان كان بنا قول كما استوفى الكفر المناقلا وغيروا الثاني ان
 لا تسجل الكذب بغير مذهب قبل وان استحل كالحطبة
 من علاء الشيعة لم يقبل والثالث ان كان ذاعبه لمذهب
 يقبل لانه مظنة اليتم لزوم مذهب والاميل وعليه
 الاكثر والاربع وهو المشهور بين اصحابنا انما منع ذلك
 المذكور من الشروط بمعنى كونه مائتا فطعوا به في كتب الاخر
 الفقهاء وغيرها لان من عدا عندهم فاسق وانما قول
 كما تقدم بقنا وله الدليل هذا مع علمهم باخبار ضعيفه
 بسبق فتا عبيد الراوي وموقفه مع فتا عبيد
 ايضا في كثير من ابواب الفقه معتد برين عن ذلك العدا
 المخالف لما اقوا به في اصولهم من عدم قبول روايه المخالف
 باخبارنا الضعيف الحاصل الراوي فتا عبيد ونحوه الشهيرة

في الخبرين

اي شهره الخبر والعمل بمضمونه بين الاصحاب فيمكن اثبات ذلك
 به وان ضعف طريقه كما ثبت مذهب اهل الخلاف بالطريق
 الضعيف من اصحابهم ونحوها اي شهره من الاجتباب الثاني
 لهم على قبول روايه المخالفه في بعض الابواب كقبول ما في
 الفرائض على صحته مع ذلك على ما ذهب اليه الحق في المعتبر
 وقد تقدم الكلام على هذا الدليل في اول الرسالة وكيف
 كان فاطلا في اشراط الايمان مع استثناء ذلك لبعض
 بحيث خرج فاللازم على ما قرنا عنهم اشراط احد الامر بين
 الايمان والعدالة والنجاة يخرج لا اطلا في اشراطهما
 اي لا يثبتا والعدالة المقضى بعد قبول روايه غير المؤمنين
 ولا يقولون به واقصر قوم متافعا غير اسلافه السند
 من ذلك كله واقصر واعلى الصحيح ولا ريب في عدل ولا
 فيه قول المحققين في رده من ان الكاذب يصدق والناس قد
 يصدقون ان في ذلك طعنا في علمنا وقد عا في المذهب لا
 مصنف الا وقد يقال في الخبر المخرج كما يعمل في العدل وظاهر

هذا غير فادح ومجرد احتمال صدق الكاذب غير كاف في
جواز العمل بقوله مع التمسك به والصدق في المذهب غير ظاهر
فان من لا يعمل بخبر الواحد من اصحابنا كالسيد المرتضى وكثير من
المعتزلة من مصنفاتهم غالبه عن خبر الثقة على وجه التقابل
فضلا عن المخرج الى ان يبلغ حد التوازن والمصنف المشتمل
على اجتناب المخرج من حيث مبدئه على مذهب المفتي بمضمون وان كان
ولا بد من نجاح ذلك فالعمل على خبر المخالف الثقة ليس له
ظاهر انتهى عن قول خبر القامش ظاهر او منع الطلاق على المخالف
مطلقا وقد تقدمت الاشارة اليه اما المنصوص على
فلا عذر في قول قوله كما يتقوى ذلك للشيخ في موارد
كثيرة والله تعالى اعلم بخلاف احكامه **الثانية** يعرف
العدالة المعبرة في الراوي بنصيص عدلين عليها وبالا
منفاضه بان يشتهر عدلته بين اهل القل او غيرهم من
اهل العلم كشيوخ التابعين من عهد الشيخ محمد بن يعقوب
الكليني وما بعده الزمانا هذا فلا يحتاج احد من هؤلاء

المشايخ المشهورين الى نصيص على تركه ولا يقفه على عدل الزمان
اشتهر في كل عصر من بعدهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدل
وانما يوقف على التركبة غير هؤلاء من الرواة الذين لم يشتهروا
بذلك ككثير من يسبق على هؤلاء وهم طرز الاخذ بالعدل
والكتب غالبيا وفي الاكتفاء بتركية الواحد العدل في الرواية هو
مشيئتنا ولما قلنا كما يكفي يراى الواحد اصل الزيادة وهذه
التركية فرع الرواية فكما لا يعتبر العدل في الاصل فكذا في الفرع
ذهب بعضهم الى اعتبار اثنين كافي للمخرج والتعديل في الشهادة
في هذا طريق معرفة عدالة الراوي الشافعي على زماننا والمعايير
بذلك بالمعايرة الباطنة المطلقة على حاله وانصافا بالملكة
المذكورة ويعرف ضبطه بان يعتبر روايته بزيادة الثقات المتفرقة
بالضبط والافتان فان وافقهم في رواية غالبيا ولو من حيث
المعنى بحيث لا يخالفها او يكون المخالفة نادرة عرفه كونه مضابطا
ثباتا وان وجدناه بعد اعتدال روايته برؤاياتهم كغير المخالفة
لهم عرفنا خللا الذي خلل ضبطه او خللا حاله في الضبط ولم

يخرج بحديثه وهذا الشرط انما يقتضي معنى ترك الاحاد
 من خطئه او يخرجها بقدر الخط في المذكورة في المصنفات واما اذا
 الاصول المذكورة فلا يعتبر فيها ذلك وهو واضح **الثالث**
 التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب المشهور لا سيما
 كثيرة تصعب فكرها فان ذلك يخرج التعديل الى ان يقول
 بفعل كذا وفرك كذا وقيل كذا وكذا وذلك ان هذا
 واما الخرج فلا يميل الا من غير التبع الموصل لاختلاف
 الناس فيها بوجه فان بعضهم يحيل الكثير الفاعلة ما لو عدل عليها
 في الغرر بالنار وبعضهم يقيم الموعود والخوف بعون الموعود
 منه بالكوارث التمهيد وبعضهم يحيل جميع الذنوب كما روي في
 وكبرها عند ثم اضنا الى غير ذلك من الاختلافات فترى اطلاق
 بعضهم المصدق ثبوت بناء على مراعاة خبر واحد ليس يخرج في غير
 الامر وفي اعتقاد الآخر فلا بد من بيان سبب التنظير في احوال
 ام لا وقد اتفق كثير من العلماء جرح في بعض هذا الشك فذكر ما لا
 يصلح جازعا بل بعضهم لم يترك عدله لان فقال انه ليس على

الذنب
وكبره

يردون وسئل اخر عن رجل من الرواة فقال ما اصنع بحديث
 ذكره يوما عند حماره فاختار وبشكل بان ذلك ان في
 بابا التعديل لان الجرح كما يختلف اسبابا كذلك التعديل فاما
 بلغة ذلك لان التعديل يوقف على اجتناب الكبار مثل ابقيا
 لم يعدل التعديل بعض الذنوب كما روي ولم يعدل عنده ضلها في
 التعديل في تركه مركبة بالعدالة وهو فاسد عند الاخرياء
 على كونه مركبا لكبره عنده ومن ثم ذهب بعضهم الى اعتبار
 التفصيل فيها ومن نظر الى ضعف التفصيل ونحوه كفى بالاطلاق
 فهما اما التفصيل باختلاف الجرح والتعديل في ذلك فليترك
 بذلك الوجه نعم لو علم انفا مذهب خارج والمعتبر بكبر
 وهو طالب الجرح والتعديل ليجل بالحديث او يترك في الاجتناب
 الموجبة للخرج بان يكون اجتهادها فيما به يحصل الجرح و
 التعديل واحدا واحدا مفعلا لا اخر او كلاهما مفعلا
 لمجهدين احدهما الانكفاء بالاطلاق في الجرح كالتعديل
 وهذا التفصيل هو الاقرب فهما واعلم انه يرد على المذهب

المشهور من اعدائنا القسيرة في الجرح اشكال مشهور من حيث
اعتماد الناس اليوم في الجرح والتعديل على الكتب المستفاهة
فيها وفيما يتعرضون فيها الى التبعيل يقتصر على قوهم
فلان ضعفهم نحوها شرط بيان التبعيل يقتضي التعديل
ذلك وبسبب باب الجرح الاعلى اجاب ان ما اطلقه الجرح
في كتبهم من غير بيان سببه ان لم يقتض الجرح على مذهب من
القسيرة لكن بوجوب التبعيل القوية في الجرح كذلك المقتضية
الى ترك الحديث الذي يرد به فوقف عن قبول حديثه الى ان
يثبت العدل او يبين ذوال موجب الجرح ومن اراد احد
عنه تلك التبعة بخلاف حاله بخلاف اوجب التبعة لثبوتها
ضبطنا واثبت ولم توقف وعددها الى اربعة يثبت
الجرح في الرواية بقول واحد كعديله كما ثبت تعديل في رواية
الرواية بالواحد ايضا وقد تقدم على المذهب الاشتهر وذلك
لان القدر لم يشترط في قبول الخبر كاسلف فلم يشترط في صحة
من جرح وتعديل لانه فرع ولا يرد على اصله بل قد ينقض

كما في تعديل مشهور انما خاتمة يكفي به ما ينبغي ان اصل الرواية
واما ما خرج عن ذلك فواجب باده الفرع المعنى الجرح والتعديل
على أصله كالاكتفاء في الدعوى بالشاهد البين دون التعديل
ومذهب بعضهم في الاكتفاء بشاهد واحد في رواية هلال
وشهادة الواحد في ربع الوصية وربع ميراث المسهل في دليل
خارج ونقص ناقص ولو اجتمع في واحد جرح وتعديل فالجرح
تقدم على التعديل وان تعدد المعدل فذا على حد الجرح
على القول الاصح لان المعدل يجرح عما ظهر من حاله والجرح يشهد
على زيادة الاطلاع لانه يجرح عن باطن حتى علم المعدل فانه لا
يعبر فيه ملازمته في جميع الاحوال فلعده ارتكبا للموجب ^{والجرح}
في بعض الاحوال التي فارقه فيها هذا اذا امكن الجمع بين الجرح
التعديل كما ذكره ولا يمكن الجمع كما اذا شهد الجرح بقول
اشخاص في وقت فقال المعدل دابة بعده حقا وبغض فيه
فقال المعدل انه كان في ذلك الوقت نائما او ساكنا او نحو
ذلك تعارضا ولم يمكن التقديم ولم يتم التعليل الذي قدم

الجراح ثم طلب الترجيح ان حصل الترجيح بان يكون احدهما اضبط
او اوسع او اكثر عددا ونحو ذلك فيجعل بالراجح وبترك الترجيح
لرقيق الترجيح وجب التوقف للمعارض مع استحالة الترجيح
خبر مخرج الحاشية اذا قال الثقة حدثني ثقة وابنته
لو ثبت ذلك الاطلاق والثبوت في العمل روايته وان اكتفينا
بتركبة الواحد لا بد على ثقة الاكتفاء بتركبة من يثبت
ونحنه لنظر في امره هل اطلق القوم عليه التعديل او عارض
كلامهم فيه او لم يذكره مجاز كونه ثقة عنده وغيره فلو اطلق
على جرحه بما هو جراح عنده اي عند هذا الشاهد بثقة
وانما وثقه بناء على ظاهري حاله ولو علم به لما وثقه واصالة
عدم الجراح مع ظهري تركبة غير كافية في هذا المقام اذ لا بد من
البحث عن حال الرواة على وجه يظهر به احد الامور الثلاثة من البراءة
او التعديل او عارضها ما جرت به بل اضرا به عن نفسه
في القلوب نعم يكون ذلك القول من تركبة للثقة عنده حيث يثبت
بقوله حدثني الثقة اذ قد يقصد به جرح الاجناس غير تعديل قال

فيميز في مثل هذه الالفاظ في غير مجلس الشهادة وهل ينزل
الاطلاق على التركبة ام لا بد من استعمال وجهها اجموعا فانزله
على ظاهره من عدم مجازة الثقة في مثل ذلك وعلى تقدير
تصريحه بقصد التركبة او حمل الاطلاق عليها فليجوز قوله
مع ظهري عدم المعارض بانما يتحقق ظهري مع نصيبه تعبد ذلك
بالبحث عن حاله والافا لاحمال فاسم كما قد ذهب بعضهم الى
الاكتفاء بذلك ما لم يظهر للمعارض والخلاف وقد ظهر من بعض
ومثلهما لو قال كل من روي عنه في وثقة وان لم يسمه ثم روي
عن رويته فانه يكون مركبا لغيرنا لان عمل تركبة هذه كما قد
وقولنا لغيرنا هذه الرواية صحيحة في قوة الشهادة بتعديل رواها
قالوا بعدم الاكتفاء بذلك ولو ذكر العدل عن رجل روى
لم يحل روايته عنه بتعديل لا على القول الاصح بطريقه او على
بحوزان يروى عن غيره عدل وقد وقع من اكثر الاكابر من الرواة
والمستفهمين ذلك خلافا لشدة من المحدثين ذهبوا الى ان
ذلك التعديل وكذا عمل العالم المجتهد في الاحكام وفيما يفتقر

بقوى على في حديث ليس مكانه بغيره ولا مخالفته قد
 قبه ولا في ذواته لانه اي كذا واحد من العمل والمخالفة اعم
 من كونه مستقدا اليه او قدما فيه فيوز في العمل الانتشار
 الى بليل اخر من حيث صحيح وعينه وفي مخالفة كونها الشذو
 او مقاضة لما هو ارجح منها وغيرهما والعام لا يدل على الخاص
 وقد تقدم الخلاف في اشراط عند الراوي فطفا فطفا
 رواية غير العقل لا من غرض الاستدلال في بيان الـ
 لفاظ المستعملة في الجرح والتعديل بين اهل هذا الشأن لما
 كان التعبير عندها في الراوي العدالة المستفادة من الملة
 المذكورة ولا تكلف بظاهر حال المسلم ولا الراوي فلا يقيد في
 التعديل من لفظ صريح يدل على هذا المعنى وقد استعمل ^{الراوي} الحديث
 وعلماء الرجال الفاظا كثيرة في التسمية بعضها ذال على الملم
 وبعضها اعم منه فخر تذكرها مفصلة ويبين ما يدل منها
 عندنا عليه وما لا يدل فنقول الفاظ التعديل الدالة عليه
 صراحة قول المعتدل هو عدل او هو ثقة وهذه اللفظة

وان كانت مستعملة في البراب الفقه اعم من العدالة لكنها ايضا
 لم تستعمل الا بمعنى التعديل بل الاطلاق استعمالها خاصة وقايمون
 في بعض الرواة ان يكره في تركيزهم لفظ الثقة وهو يدل على زيادة
 المديح وكذا قوله وهو حجة اي مما يوجب حديثه وفي اطلاق اسم
 المصدق عليه من الفقه ظاهرة في التثناء عليه بالثقة والاحتجاج
 وان كان اعم من الصحيح كما يتفق بالحسن الوثوق به بالشعيرة وما سبق
 تفصيله لكون الاستعمال المراد لاهل هذا الشأن لهذه اللفظة
 يدل على ما هو اخص من ذلك وهو التعديل وزيادة نعم لو قيل
 بفتح حديثه ونحوه لم يدل على التعديل لما ذكرنا بخلاف اطلاق
 هذه اللفظة على نفس الراوي بدلالة العرف الخاص وكذا قوله
 هو صحيح الحديث فانه يقتضي كونه ثقة ضابطا بزيادة تركيزه
 وما ادى معناه من الالفاظ الدالة على التعديل اقاويله من
 ثبت حافظ ضابط بفتح حديثه صدق من الفقه في الشأن محله
 الصدق بالخبرة ^{بالخبرة} والاضافة على التوسع بكتب حديثه بتقريره
 اي حديثه بمعنى انه لا يطرح بل يتقريره ويحجز حتى يعرف حاله

فلعله يقبل لآباسه بمعنى انه ليس بظاهر الضعف وقد يقع
 هذا الوصف بما عظمهم أحمد بن أبي عوف البخاري وابنه محمد
 وذكرهما العلامة في صميم من يعتمد على ذابته شيخ جليل
 صالح الحديث شكور خبث فاضل يقع هذا الوصف بما عظم
 كابرهم بن علي الكرام والباس الضعيف وبنان الجري وعلى بن
 فضيل بن عبيد بن عبد الرحمن بن عبد ربه وعنبه الفايرو
 القاسم بن هاشم وبنان بن عمار ومنهم من جمع له بين اللقبين عاصم
 كهاشم بن شعيب الطالقان ممدوح كعبد بن قيس الاسدي
 خاتم كابرهم بن علي الكوفي واولى باحكم ما لو انفر احدكما
 كابرهم بن محمد الخليلي وخنك خاند وشهاب بن عبد ربه وبنو عبد
 الخالوق وعب قريب الامر كارتبع بن سليمان وصح بن الحظام
 ومستم بن ابي سفيان الهادي مسكون الى ذابته كعبد بن بلدا
 فالافوى في جمع هذه الاوصاف عدم الاكتفاء بها في التعديل
 وان كان بعضها اقرب اليه بعض لا تقاها اعم من المطلوب فلا
 ندل عليه اما الاربعة الاول فظاهر لان كل واحد منها قد يقع

الضعف وان كان من صفات الكمال واما الاحتجاج بحديثه
 فقد عرفت انه قد يقع بالضعف فضلا عن الحسن وما غاربه
 واما الوصف بالصدق بلغة فضا بجامع عدم العدالة
 ايضا او شرطها الصدق مع شيء اخر واما كتب جلد والظفر
 فيه فظاهر انه اعم من المطلوب بل غاربه عدم التوثيق واما
 نفى الباس بهم يوم الباس واما ما نقل عن بعض الحديثين من
 انراذا عبر به فمراده الثقة فذلك امر مخصوص باصطلاح لا ينفك
 عما يمدلول اللفظ واما شيخ فاته وان اريد به التقدم في العلم
 ورياسة الحديث لكن لا يدل على التوثيق فقد تقدم فيه من
 ليس بثقة ومثله جليل واما صالح الحديث فان الصحاح لا
 امرضا فالتوثيق بالنسبة الى الضعيف صالح وان لم يكن صالحا
 بالنسبة الى الحسن والصحیح وكذا الحسن بالنسبة الى ما هو قوته وما
 واما المشكوك فقد يكون الشكران على صفات لا يبلغ حد العدالة
 ولا تدخل فيها وكذا خبر مع احتمال دلالته انما هو على المطلوب

أما الفاضل فظاهر عمومته لأن مرجع الفضل إلى العلم وهو جامع
 الضعف لكثرة وأما الخافض فمرجح وضعفه الدخول مع إمام معتبر
 أدنى مذهب معتبر وشقة التزامه به من كونه ثقة في نفسه
 كما يدل عليه العرف وظاهر كون المخرج أعظم بل هو إلى وصف
 الحسن أقرب كذا الوصف بل هو هذا العلم والصلاح مع احتمال
 دلالة الصلاح على العدالة وزيادة ولكن فيه أن الشرط مع
 التعديل الضبط الذي من جملة عدم غلبة الدنيا والفتنة
 بخامسة أكثر وأما قريباً فلا يفسد الأصل إلى حد المطلوب
 إلا لما كان قريباً منه بل ربما كان قريباً إلى المذهب غير دخول
 فيه دسائس والشكوك أو دوابه قريب من صلاح الحديث فقد
 ظهر أن شياً من هذه الأوصاف ليس مرجح في التعديل وإنما
 بعضها قريباً منه ثم كل واحد منها يفتد المدح فيلحق جيد
 أي حديث المصنف بها بالحسن لما عرفت من أنه رواية المخرج
 أصحاً بناً مدحاً لا يبالغ في التعديل هذا إذا علم كون الموضوع
 بذلك من أصحنا بناً أتم مع عدم العلم فيشكل بأنه قد يكاد

بعض المذاهب التجارية عنا خصوصاً من يدخل في حديث
 كالأصح والقطعي وأما الجمهور فمن لا يعتبر منهم في العدالة لمخافتها
 ظاهراً بل يكفي في المسلم بها حيث لا يظهر خلافها فيمكن
 بكثير من هذه الألفاظ في التعديل خصوصاً مثل العالو و
 المنع والقباط والصحة والفاضل والصدق والتثبت فهذا
 ما يتعلق بالفاظ التعديل والفاظ المخرج مثل ضعف كذا
 وصاع الحديث من قبل نفسه أي يختلف كذا باختلاف
 الحديث منكره إليه أي يتساهل في روايته عن غير الثقة
 من روايته في نفسه ومن رواه الحديث مرتفع القول أي لا يصح قوله
 ولا يعتمد عليه منه وهو بالكذب والغلط ونحوهما من الإوصاف
 العادية ساقط في نفسه وحديثه وإنه اسم فاعل من وهي أي
 في الغاية تقول وهي الحائظ إذا ضعفتم بالسقوط وهو كناية
 عن شدة ضعفه وسقوط اعتباره لا شئ مما لفتة في نفسه
 اعتباره أو لا شئ يفتد به لغير ذلك الثقة والعدالة والبر
 المعبر ذلك في نحو ذلك الشايع من غلط التعديل

بحر فاضل الحياه وسكون الزمان وهو البحر وضعف العقل أو فتن
كالواقفة بعد استقامتهم في زمن الكاظم عليه السلام
المنجية كذلك في زمن الصادق عليه الصلاة والسلام
كثير من عنده في الفضل ويحدث عن علي الشافعي وأشباه
وهو من الفوائد بعيل ما روي عنه قبل الاختلاف لا جاز
الشرائط وارتفاع اللوائح ويرد ما روي عنه بعدة ومما شك فيه
هل وقع قبله أو بعده للشك في الشرط وهو العبد العبد
الشك في التقدم والتأخر وإنما يعلم ذلك بانك روي أو يروي
الراوي عنه حديث قبل اختلافه ويخبر ذلك ومع الاطلاق
عدم التأخر في دفع الشك خبر الحديث الشافعي إذا روي
ثقة عن ثقة حاشا روي المروي عنه في ذلك الحديث فقا
وانكر رواية فان كان جازما بنقده بان قال ما روي عنه علي
القطع أو كذب علي ويخبره ما روي عن الزمان والجاحد هو الأصل
في وجوب رد الحديث ثم لا يكون ذلك جرحا للفرع ولا يقدح
في باقي رواياته عنه ولا عن غيره وان كان مكذبا بالشبهة

ذلك إذ ليس بقول جرح شعبة له بأولي من قبول جرحه
فلما فطاوان لم ينكر الرواية ولكن قال لا عرفنا ولا ذكره
ويخبره لم يقدح في روايته الفرع على الأصح إذ لا يدل ذلك
عليه بوجه لاحتمال اشتغال القس من الأصل والحال أن
الفرع ثقة جازم فلا يرد ما لاحتمال بل كما لا يبطل روايته
الفرع ويحوز لغيره ان يروي عنه بعد ذلك يجوز للمروي عنه
أولا الذي لا يذكر الحديث روايته عن أبيه عنه
يقول هذا الذي قد صافرنا إذا أراد الحديث بهذا الحديث
حدثني فلان عن أبي حدثته عن فلان بكذا وكذا وقد وقع
من ذلك جملة الأحاديث لا كابر نسوها بعد ما حدثوا بها
منها حديث ربيعة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه فعلى
الشيء صلى الله عليه وآله أنه فضي شافعيين قال عبد العزيز
بن محمد لقيت سهلا فقلت له عنه فلم يعرفه وكان يقول بعد
ذلك حدثني ربيعة عن أبيه ولبسوا الحديث وقد جمعها
أي تلك الأحاديث التي نسبها رواها عن رواها عن رواها

عنه بعضهم وهو الخطيب البغدادي في كتاب عقود والخطيب
 فالما نفع مفعود والمفعول للقبول ويجوز ضرورة الأصل
 خبر فادح بوجهه والله تعالى اعلم **الباب الثالث**
 في تلخيص الحديث وطرق نقله وفيه فصول **الاول** في اهل
 النقل وشروط التميز في نقل السماع وما في معناه ليحقق فيه
 والمراد بالتحيز هنا ان يعرف بين الحديث الذي هو بصلة
 روايته وغيره ان يسمع من اصل صحيح والا غير ذلك
 ضبطه وقصره بعضهم بفرقة بين البقرة والدابة والحمار وشبابا
 ذلك بحيث يتميزان في معنى والاول صحيح واخره تجهل بالسماع
 عما لو كان نحو الاجازة فلا يغير فيه ذلك كاستماع المراد بما
 في معنى السماع القرآني على الشيخ ونحوها لا الاسلام فلو نقل
 كافر او اداء مسلم قبل وقد اتفق ذلك للصحاح كرواية خير بن
 مطعم انه سمع النبي صلى الله عليه واله يفرق في القرية بالطور
 وكان قد جاء في فداء انشأ يذكر فحله كافر ثم رواه بعد
 اسلامه وكذلك رواه له ثم وافعا بقرينة بل الحجة وزاد

ابو سفيان في حديثه مع هرقل وغيرهما ولا البلوغ فيصح نقله
 على الاصح وقد اتفق الناس على روايته جماعة من الصحابة عن
 النبي صلى الله عليه واله قبل البلوغ كالحسين ثم وقد كان من
 الحسن بن محمد بن النبي صلى الله عليه واله نحو الثمان سنين
 الحسين عليه السلام نحو التسع وعبد الله بن عباس عليه
 بن الزبير والنعمان بن بشير والتائب بن يزيد والمسيب بن عمارة
 وغيرهم وقبلوا روايتهم من غير فرق بين ما نقلوه قبل البلوغ
 وقبده ولم يزل الناس يسمعون الصادق ويجوزونهم على
 الحديث ويعتدون بروايتهم لذلك بعد البلوغ وخالفه
 في ذلك شاذ وقد شرطوا فيه البلوغ نعم بخلاف قوم يسمونهم
 المتزوج للاستماع بعشر سنين او خمس سنين او سبع سنين
 ونحوه خطأ لا خلافا للناس في مراتب الفهم والتمييز فمنهم
 الخطأ من منزهة السماع في سماعه وان كان دون خمس من
 له يكن كذلك لم يصح وان كان ابن خمس سنين وقد ذكر شيخ
 الفاضل نقي الدين الحسن داود ان صاحبه وقبله التمسك

الذين بن ظاوس استعمل بالكاتب واستغنى عن المعلم وعمر
 أربع سنين وعن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال رأيت صبي
 ابن أربع سنين قد دخل المأمون وقد فرغ القرآن ونظر
 في الرأى غير أنه إذا جاع بكى وقال ابو محمد عبد الله بن محمد
 الأصمعي حفظ القرآن ولى خمس سنين وحمل ابن المرقى
 لا تسع منه ولى أربع سنين فقال بعض الحاضرين لا سمعوا
 له فقرأ فانه صبي صغير فقال ابن المرقى قرء سورة فلما
 بالها الكافون فقرأها فقال قرء سورة التوبة فقرأها فقال
 لى غيره قرء سورة والمرسلات فقرأها ولم اخطئ فيها فقال
 لى ابن المفسر اسمعوا له والعهد على ولا يشترط فى الروى عنه
 ان يكون اكبر من الراوى سنا ولا رتبة وقد راوا علما بل يجوز ان
 يروى الكبير عن الصغير بعد ان يضاف بصفات الراوى وقد اتفق
 ذلك كثير القضاة رضى قنن و منهم من القاصين والفقهاء
 والعرض من هذا النوع ان لا يظن بناء على الغالب كون الراوى
 عنه اكبر واحد الامور دائما فيجعل بذلك منزلة ما وقد قال النبي

صلى الله عليه واله المأمون ان نزل الناس شاذ في الفصل
 الثاني في طرق النقل الحديث وهو تنبغه او لها
 السماع من لفظ الشيخ سواء كان املا من حفظه ام كان يحدّثه
 من كتابه وهو اولى السماع من الشيخ ارفع الطرف الواقعة في النقل
 عند جمهور الحديث لان الشيخ اعرف بوجوه ضبط الحديث و
 قاصده ولا يهمل حليفه رسول الله صلى الله عليه واله وسفيره
 الى امته والاندلس كماله من كماله ولا ان النبي اخبر الناس
 او لا سمعهم ما جاء به من التفرع على ما جرى مجرى غيره او لا
 السماع اربط جاشا واوعى قلبا وشغل القلب نوع المكمل
 القارى امرج وفي صحبة عبد بن شاذ قال ذلك لا يوجب القبول
 بحيث يفتى الغوم فتتفقونى حديثكم فاصحروا اوى قال فامروا
 من اوله حديثا ومن وسطه حديثا ومن اخره حديثا فذلك
 الى قرابة هذه الاطراف مع الجريد على اولونه من قرينة
 الراوى والا لامر بها فقول الراوى بالسماع من الشيخ في غالة
 كونه راوا القصة ذلك المسموع سمعت فلانا الخ وهو له

وانما سمع الحديث كذا بل من جوازها مقيد بجوازها
 لان الالفاظ المستعملة على وجه الخطاب تقرر بغيرها من الغرض
 الدلالة عليها ولا تطلق كذلك مطلقا لها وفي قولنا
 يجوز إطلاق الثاني وهو اخبارنا دون الاول وهو حدسنا القوي
 اشار بالانطلاق والشافعية دون اخبارنا فاته بجوزها في غير
 النطق كثيرا لان الفرق طرعا بين اهل الحديث وان لم يكن
 بينهم من فرق من جهة اللغة ومن فرق بينهما لغة فكل
 عناء والقول بالفرق هو الاظهر في الاقوال والاشهر في الاستعمال
 واذا قال الراوي له اي المروي عنه اخبرك فلان بكذا وهو
 متصيح له فافهم لذلك فلم يذكر لك صح الاخبار والحديث عنه
 وان لم يكن كما بما يقتضي الاقرار به على قول اكثر لدلالة الامر
 المتعارفين على انه مقرب ولا عدل يمنع عن التكون من انحاء
 ما ينسب اليه بغير حجة وشروط بعضها نطقه بخبر الحديث
 الاخبار لان التكون اعلم من الافراد وهذا يقال لا ينسب اليه
 انما كان منه في الاول يجوز الراوي ان يقول كذا لا

حدسا واخبرنا ان لا يكون مع قيلام الغرض على اقراره من ان
 اخباره ومثل انما يقول فرقت عليه وهو جمع ونحوه ولا
 يجوز ان لا يحد شي لانه كذب ح فله ان يعمل به ورويه كذا لله
 وما سمعنا الراوي من الشيخ وعده او شك هل سمعنا وعده او
 مع غيره قال عندنا في ائمة الحديث واخبرني بضعه النكاح
 وعده لكون مطابقا للواقع مع تحقق الوحدة ولانه المتشبه بالملك
 ولا ضالة عدم سماع غيره معه وما سمعنا مع غيره يقول حدسنا
 او اخبرنا بضعه الجمع للطائفة ايضا وقيل انه يقول مع
 الشك حدسنا لا حدسنا لانها اكل مرية من حدسنا جثاته
 تحمل عدم قصد بل الشك ليس بخبر اهل بيده كما قد يقتصر
 اذا شك على تناقض حدسنا لان عدم الزائد هو الاصل وهذا
 التفصيل بملاحظة اصل الافراد والجمع وهو الاول ولو عكس
 الامر فيما ضالة حاله الوحدة والشك حدسنا بضعه العظيم
 وفي حاله الاجتماع حدسنا نظر الى دخوله في العموم وحدسنا
 من معناه في النظر بان صحة لغة وعرفنا ومنع اي منع العلماء

من عادية لا يقوله ذلك إلا بما سمع منه حذرا من التلقين
وهو أولى وإن كان قد سمع اشتراطه أشهر وأبهر في القراءة
على الشيخ ونسب عنه أكثر فدل على أنه قد سمع من غيره لأن القاري
يعرضه على الشيخ سواء كانت القراءة من خط الراوي أو من
كتاب وسواء كان المقر قوما يحفظ ما للشيخ أو كان الراوي يقرأ
والأصل الذي يداور به سببه أي يبدل الشيخ من غير أن يحفظ
أو يدقته غيره أو ما عبر عنه فلا يثبت ما ذكره لأصل
والضعف في من رواية الراوي وعدم رده غير الثقة واحتمال التلقين
نادر فلا يندرج كالأبديج التهور لو قرأ الشيخ أيضا ومن
أي هذه الطريق رواية صحيحة اتفاقا من المحدثين وإن كان
بعضهم لا يثبت ذلك ويختلفون في أن القراءة على الشيخ مثل التلقين
من لفظ في المرتبة أو خوف أو ذنب والاشهر ما تقدم من أن
السمع أعلى وقد عرفت وجهه وقبله هو أن المرضي بحدوث
أي حديث الشيخ بلفظه سواء وهو المنقول عن علماء الحجاز والكويت
لحق القراءة في الحالين مع سماع الآخر وقيام سماع الشيخ

مقام قرأته في مرافعات الصبا وورده حديث عن أبي عبد الله
أن النبي صلى الله عليه وآله قال قرأك على العالم وقراءة
العالم عليك سواء وقبل المرضي أعلى من السماع من لفظ الشيخ
وما وقف لهؤلاء على بل منع الأمل لحظة إلا مع الشيخ
في عدم تكليفه بالقراءة التي هي بصورة أن يكون للمبدأ لا يشترط
والبحث عن هذا الطريق أن يقول الراوي إن ذا رديته في ذلك
قرئت على فلان أو قرأ عليه وأنا أسمع فأقر الشيخ به أي لم
يكف بالقراءة عليه ولا بعد تكراره ولا بإثارة بل لفظ
بما يقتضي الإقرار بكونه مروي به وهذا أعلى مما إذا كان هذا
الطريق لدلالة لهما على الواقع صريحا وعدم احتمال الضمير المطلق
ثم بعد هذا في المرتبة أن يقول حدثنا وأخبرنا مقتدين بقول
قراءة عليه ونحوه من الألفاظ الدالة عليه أو مطلقين عن
قول قراءة عليه على قول بعض المحدثين لأن إثارة به فاهم فها
التحديث والأخبار ومن ثم حازا مقتدين بالقراءة عليه فلا
لا يسوغ هنا الإطلاق لأن الشيخ لم يحدث ولم يخبر وإن أقر

هذه العبارة اطلاقاً على اهل البصرة في قوله الصحيح
 لذلك نصنا على التماع الذي هو على الطريق ثم تبعنا
 في الرتبة ان يقول حدثني وحدثنا الدلائل تبصاً على
 الشيخ عليه السلام كما يجمل في الاجازة لما استبان من بعض
 هذه المعاني في الاجازة والكاتب بخلاف بعض فائدة لا
 يكاد احد يقول سمعت في احاديث الاجازة والكاتب ولا
 ندل على الرتبة وذكر عن بعض الحديث ان كان يقول
 حدثنا فلان وهاولته حدثنا اهل المدينة وكان الراوي
 حياً الا انه لم يسمع منه شيئاً بعد ذلك وكون سمعت
 في هذه الطرق على منها مذهب الأكثر لما ذكرنا وقبلها
 على منها لا يثبت سمعت كذا على ان الشيخ روى الحديث
 وخطبه به وحدثنا واخبرنا دلائل على انه خاطبه رواه
 له وفيه ان هذه وان كانت تبرز الا ان الخطب فيها سهل من
 احتمال الاجازة والندل في نحو هذا فيكون محتمل ما ينفرد
 اول من يختص باللفظ او كونه من جملة المقصودين من الراوي

الحال في صحة الرواية بهذا المذهب بين قصد وعلم ثم بعد
 حدثني وحدثنا في الرتبة قوله في هذه الحالة خبرنا الطهور الاجازة
 في القول ولكن به عمل في الاجازة والكاتب في خلاف ذلك
 كان ادون ثم انبأنا ونبأنا لان هذه اللفظة غالباً في اللفظ
 وهو طبل الاستعمال هنا مثل في الاجازة فكيف بعد ما
 واما قول الراوي قال لنا وذكر لنا فهو من قبيل حدثنا فيكون
 اول من انبأنا ونبأنا الدلائل على القول بها صريحاً لكنه
 ينقص من حدثنا بانه بما سمع في المذاكرة في المجالس والمناظر
 المحققين اشبه قالون من حدثنا الدلائل على ان المقام لم يكن
 مقام الحديث وانما المقام المقام وادهاها اي احد الدنيا
 الواضحة في هذا الطريق قول الراوي التماع قال فلان علم
 اولنا لان محبب لفظ اعلم من كونه سمعت او بواسطة
 او وسائط وهو مع ذلك يحول على التماع منه عرفاً اذا تخقق
 لغائه للمروي عنه لا يستلزم من عرفته لا يقول ذلك الا
 بما سمعه وشرط بعضهم في تحمله على التماع ان يقع من غيره

في الطمان والرافعة والمصنفات بلفظ آخرها او حدثنا من
 ابدال احداهما بالآخرى لا خفا لان يكون من قال ذلك لا يرى
 المشوبهة بها وتغير عما يطابق من جهة وكذا ليس لبدال
 سمعت باحدهما ولا مكه وعلى ذلك ان يكون المصنف
 ممن يروي الشوبهة بينهما معنى على خلاف المشوبهة مثل الحديث
 بالمعنى فان جوره جاز الابدال والادلاء اما المصنف مهابا
 من غير ان يذكر من مصنف جواز تغييره بالآخر على جواز
 الرواية بالمعنى عنده فان قلنا به جاز التغيير والافلاسوا
 طنا بغيرها في المعنى ولا لانه يحكون بحضار العشائرية
 معنى الاخرى وان كانت احلى منه او اذنى ولا يفتح الرواية والحكاية
 ان السامع او المستمع ممنوع من السماع بالنسخ ونحوه من
 المواضع كالحديث والقراءة المقررة في الاسراع والخصبة بحيث
 يحصى بعض الكلام والبعد عن القارى ونحوه والصواب كونه
 بحيث لا يفهم المقر ولم يدم نحو معنى الاختيار والحدوث معه
 فلما اتفقوا على خبر واحدنا واخبرنا وقيل يجوز ويصح عن

من النسخ

من النسخ ونحوه على وجه لا يمنع اصل السماع وان منع ونوعه
 على الوجه الاكمل ويختلف ذلك باختلاف احوال الناس في
 حسن فهم وعادة وانفاذ ما يتواغل فان منهم من لا يمنع
 النسخ ونحوه مطلقا ومنهم من يمنع اذ في غائق وغدد في
 عن الحفاظ بالحسن الدار فطقت انه حصر حديثه بحال السماع
 فجلس يشرح جزوا كان معه والتفتار على فقال لبعضهم
 لا يخرج سماعك وانت نسخ فقال نفسي الاملاء خلا في هذا
 ثم قال يحفظ الاملاء الشيخ من حديثك الا ان قال لا فقال
 ان دارطني املاء ثمانية عشر حديثا بعدت الاحاديث
 فوجدتها كما قال ثم قال بوالحسن الحديث الاول وما عرفه
 ومنه كذا والحديث الثاني عن فلان ومنه كذا ولم يزل يذكر
 اسباب الاحاديث ومثونتها على ترتيبها في الاملاء حتى
 على اخرها فغير الناس منه ولغير الشيخ للسامع غير رواية
 رواية المصنف اجمع او الكتاب بعد الفراغ منه وان جرى
 كلمة اسم السماع وانما كان الجمع او ٢ حال بلفظ القارى وعنده

على وجه الجواز والخلف وإذا لم يرد ذلك فاعلم ان المشهور بين
 العلماء من المتقدمين والاصوليين انه يجوز العمل بما لا يمتثل
 جماعة عليه الاجماع نظر الى شدة الخلاف ومقتضى وهو
 يعرف الى الشافعي في احد قوليه جماعة من اصحابه منهم الفقهاء
 حنبلين والماوردي لا يجوز الزيادة فيها اسنادا الى ان قوله
 الحديث لا يخرج عن ان يرد في معنى يخرج من ذلك ما لا يجوز
 في المخرج لانه لا يتحقق روايته ما لم يسمع فكان في قوله ما حوت
 ذلك كذب على واجبات الاجازة عرفا في قوة الاحكام
 بمراتبها بجملة فهو كما لو اخرج من مقتضى الاخبار غير موقوف على
 التصريح نطقا كما في المقررات على الشيخ والمفروض حصول الايمان
 وهو يتحقق بالاجازة وبان الاجازة والرواية بالاجازة فيما
 يصحح الخبر من الخبر بحيث يوجد اصله صحيح مع بغيره ما يصبر
 فيها لا الرواية عند مطلقا سواء عرفنا ام لا فلا يتحقق الكذب
 ثم اخلف المجوزون في ترجيح اتمام عملها او العكس انما
 قالها الفرق بين عصر التلف قبل جمع الكتب المعينة التي

يقول

يقول عليها ويرجع اليها وبين عصر المتأخرين ففي الاول التمسك
 ارجح لان التلف كانوا يحتمل الحديث عن صحة التمسك وصحة
 الرجال فدعت الحاجة الى التمسك خوفا من التبدل بين الطبر
 بخلاف ما بعد ذلك وبما لان فائدة الرواية اتمها في نقل
 سلسلة الاسناد التي صلى الله عليه النبي كما وثقتا والا
 فالتحجج يقوم بما في الكتب يعرف القوي منها والضعيف من كتب
 المخرج والتعديل وهذا قوي من حيث الاجازة فتشوع انما
 اربعة لانها انما ان يغلق بامر معين لشخص معين او حكمه
 بامر معين لغيره او حكمه اعلاها الاول وهو الاجازة لمعين
 بدين معين كالخبر في الكتاب الفلاني او ما اشتمل عليه في شيء
 هذا وانما كانت على انضاطها بالقبول حتى نعم بعضهم
 انه لا خلاف في جوازها وانما الخلاف في غير هذا النوع او لا
 لمعين بغيره اي بغير معين كقولك اخبرك بمجموعة او
 مرد بانها الشبهة هذا ايضا جاز على الاشهر ولكن
 الخلاف فيه اكثر من حيث علم انضاط الجواز فيبعد عن الاذن

الاجازي

وحال حضور الشيطان مشتركة بين المشاهدة ورواء الحجاب
وكذا لا يشترط عليه أي علم بالحدث بالتامعين فلو امتنع من لم
يعلمه بوجه من الوجوه المانعة من العلم جاز للسامع أن يروي
عنه لقض معنى السامع المعتبر ولو قال بالحدث أخبرك ولا أخبر فلا
أو قصر فذا بالسامع فجمع خبرهم لو قال بجد السامع لا روى
والحال أنه بعد ذكر الرواية خطأ أو جبا الرخوع عن الرواية روى
السامع عنه الجمع للحق اجتناب الجمع وإن لم يقصد بعضهم حتى
لو حلف لا يخبر فلا يابك إذا أخبر جماعة فهو قهم واستثناء
بلاذ ما لو حلف لا يكله استثناء وكذا نهى عن الرواية لا
بما يقصد بغيرها لأنه فاعده وهو شئ لا يرجع فيه وفي هذا
ما لو قال رخصت عن أخيك أباك بـ ولا أذن لك في رواية نحو
ذلك نعم لو كان رخصت لذكره خفاء في الرواية بغيره من أن
وبغير قوله فيه **وقال فيها** الإجازة وهي الأصل مضاف
إجاز وأصلها الإجازة بحركة الواو وهو انفتاح ما قبلها
فأصلها لفافها لالف الزائدة التي بعدها تحذف لفظها

الساكن بين ضمتين إجازة وفي المحذوف من الالفين الزائدة
أو الأصلية قوله أن مشهور الأول قول سميته والثاني قول
الانقش وهي مأخوذة من جواز الماء الذي يبعث الماء من الماء
والجرح ومنه فوطم استجرت فاعدا في إذا استغاث ماء فاعدا
أو أرضك فالطالب بالحدث بغير العلم على يطلب إعطاء
له على وجه يحصل به الأصلح لنفسه كما يحصل للأرض في نفسه
الأصلح بالماء فبجزة له وكثيرا ما يطلق على العلم اسم الماء
على النفس اسم الأرض وعليه بعض المفتين لقوله تعالى ورنى
الأرضها مدة فإذا أنزلنا عليها الماء أفخرجت ورب ورح
أي حين إذا كان أخذها من الإجازة التي هي الإسقاء فيفسد
إلى المفعول بغير حرف جر ولا ذكر وإياه فيقول الجزية سمي
مثلا كما يقول الجزية ما في وقبل هي أي الإجازة أذن في
وهو المعروف وعلى هذا فيقول الجزية له رواية كما يقول
أذن له وسوغت له وقد حذف المضاف الذي هو متعلق
الأذن فيقول الجزية له سمي ما في مثالا من غير ذكر الرواية

الشيخ وغفلة السامع عن بعضه فيجوز ذلك بالاجازة لما فيه
 واذا كتب لاحد من خطه كتب بمقتضى واجرت له روايته
 حتى جفت ايدى الامرين واذا اعظم مجلس الحديث وكثر فيه الخطون
 ولم يكن اسماعيل الخفيف فبلغ عنه مثله وروى سماع المسطر
 عن المجلس عند بعض الحديثين لبيان الفرق بين الكثرة وبين ما
 بلغه في مجلس الشيخ عنه ويجوز ان السلف عليه ضد كان كثير
 من الاكابر بعظم الجمع في مجالسهم بعد اخذ مبلغ اوقاف مؤلفه وبلغ
 عنهم المستعملون فيكون عنهم بواسطة تلميذهم واجازة واحد
 روايته ذلك عن المجلس واكثر ما بلغه في ذلك عن اصحابنا ان
 الصحابة في الكفاة اسمعيل بن عمار لما جلس للاعلام اجتمعوا
 كثير فكان المشغل الواحد اجتمع بالاملاء حتى استأبنت كل
 مبلغ صاحب رتبة او سجد التمجيد في اذنية الاستملاء ان الغرض
 وجهر من يجوز مجلس خاص من على وراحم في رتبة الخلق الذي في
 ارضها قال وكان خاصهم مجلس على سطح المسطحات وينشر الناس
 في الرتبة وما يلها فيعظم الجمع حد حتى سمع يوما يشعرونهم

رجل في الاسناد اربع عشرة مرة والناس لا يهتمون فلما بلغ الغرض
 كثر الجمع امر من يجوز في المجلس عشرين الفا ومائة الف ثم
 نزل العلم وبلغ دولتنا كثر الادبار فكأنه يرقى ما في المجلس
 ثم انطوى مكانه لم يبلغ وقبل لا يجوز لمن اخذ عن المشغل ان يروى
 المشغل بغير واسطة المشغل هو الاظهر لا يترك خلاف الواقع ولا يترك
 في صحة الرواية بالتعاضد والقرابة الراي بان يرى الراي المروى عنه
 بل يجوز ولو من وراء اجاب ذاع في الصوت ان حدث بلفظه او عرف
 حضوره ان قرأ عليه واخبر عنه انه هو فلان المروى عنه ومن
 ثم تحق رواية الاعشى كان ام مكنوم وقد كان السلف يسمون اذن
 النبي صلى الله عليه واله وغيرهم من النساء من وراء حجاب يروى
 عنهم اعنادا على الصوت واسندوا عليه ايضا بقوله ان
 بلا لا يروى بل يبل فكلوا واشربوا حتى تصفوا اذان ابن ام مكنوم في
 مل بشرط الرواية لا مكان المتماثلة في الصوت وقد كان بعض الناس
 يقول اذا عدتلك الحديث فلم يروى عنه فلا يروى عنه فلعلمه شيطان
 قد روى في صوت يقول عنه ما واخبرنا والحق ان العلم بالصوت يرفع

الاجازة في السمع له ولو قد ثبت بوصف خاص كتموتها من خلال
 او من جلد كذا اذا كانت مقبرة فاولى الجواز ثم بعد ما في الموضع
 الاجازة لقبره اي غير معين بجميع المسلمين او كل احد او كل
 من ادرك زمانه وما اشبه ذلك سواء كان معين كالكتاب
 الخلال او غير معين كالبحر في رواية روى في غير اسم خلا
 من في القوة المستردين في حوزة على التقدير من جماعة من
 الفقهاء والمحدثين ومن وقع على الخبز لذلك من منكري
 اصحابنا شيخنا الشهيد وقد طلب من شيخه السيد الحاج الباق
 من معينة الاجازة له ولا ولده ولجميع المسلمين من ادرك حوزة
 من حيث جميع مرقبانه فاجازهم ذلك بخطه وبغيره الى الجواز
 فثبت بوصف خاص كاهل بلد معين فان حوزة العام
 جاز هنا بطريق اولي الا احتل الجواز هنا للحضر وبطلان الا
 بمرور مجهول ولا راي لشخص محمول فالاول كتاب كذا
 وله اي للجزء مرقبات كثيرة بذلك الاسم والثاني كقوله اجز
 محمد بن فلان ولم يوافقوا في ذلك الاسم والله اعلم

بعين الجاز له منه ولدت من هذا الله اجازة في الجاهل
 معين معين باناسيهم والجزء لا يعرف لغيرهم فانه
 غير فادح كالتعاطي اي كالا يمدح عدم معرفة بغيره اذا
 حضر وفي التمتع منه كما تقدم في العلم في الجاهل وغيره من
 في انفسهم ما وعلقوا الاجازة على الشراء كقوله اجز لمن شاء
 فلان بالحل لا يبعد ما عند جماعة الفقهاء بالقبول اجز لبعض
 الناس في الا لا ارتفاع الجاهل عند وجود الشبهة بخلاف
 الواضحة في الاجازة لبعض الناس ولزنا الاجازة الرزانية
 اول فلان ان شاء اولئك ان ثبت بفتح لاتها وان كانت
 معلقة الا انها في قوة المطلق لان مقتضى كل اجازة هو
 الرزانية بها الى مثبته الجاز له كان هذا مع كونه بصيغة
 في قوة ما يقتضيه الاطلاق وحكاية الحال لا غلطا حقيقة
 حتى اجاز بعض الفقهاء بفتح ان ثبت فقال بفتح ولا فتح
 الاجازة لمقدم كقوله اجز لمن بوله فلان كالا يمدح الوقت
 عليه ابتداء وقبل بل بفتح الاجازة للمقدم ان عطف للمقدم

كقوله

على موجود كاسرت لفلان وعقبه ولين يولد له كالتوصيف
 منهم من اجازها للمعتد مطلقا بناء على انها اذن كالتح
 ورد بانها لا تخرج عن الاجتناب بطريق الجملة كما سلف هو لا يقبل
 للمعتد اسداء ولو سلم كونها اذنا فلا يصح للمعتد كذلك
 كما لا يصح الوكالة للمعتد ونصح لبعض من المجاهدين والافعال
 بعد انضائهم غير خلاف فيقول في ذلك من المجاهدين وقد اذنا
 خطوط جماعة من ضلالتنا بالاجازة لانسائهم عند ولا دهم
 مع نارنج ولا دهم منهم السيد جمال الدين بن طائوس لولده
 غياث الدين وشيخنا الشهيد اسحاق من اكثر مشايخه بالعرفان
 لا ولا الدين قلدوا بالاسام فربما من ولا دهم وعسك الان
 خطوطهم علم بالاجازة وذكر الشيخ جمال الدين اخذ من صالح
 الشيباني رضي الله عنه ان السيد فخر الموصلي اجابا بواله فشا
 الى الحج قال فادعني والدي بين يدي السيد فخطبته اثم قال
 لي يا ولدي اجرت لك ما يجوز لي روايت ثم قال وتعلم اني
 بعد سلاوة ما خصصتك به وعلى هذا جرى السلف والخلف

وكانهم داروا الطفل اهلا للتحمل هذا النوع من انواع حمل الحمل
 النبوي ليقوى به بعد حصول العتبات حرمات على توسع التبديل
 الى بقاء الاسناد الذي اخضعت به هذه الامة وتقرير من
 رسول الله صلى الله عليه واله عليه السلام والاسناد وفيها امي في
 الاجازة للحمل قبل وضعه وجهان بل قولان بالصحة نظر الى
 وجوده وعدمه نظر الى علم مبينه وقد تقدم انه غير مانع
 في صحة الجواز ونصح للكافر كما يصح سماعه للاصل ويظهر ان
 اذا سلم وقد وقع ذلك في قريب من عشرين ما حصل بها النفع
 واللفاس والبسند بطريق اولي فرجاء وقال في حق المسلم اقر
 ودواية البسند قبل على بعض الوجوه وقد تقدم ولا يجوز
 الاجازة بما لم يحمله المجهز من الحديث ليرى عنه اذا تحمله المجهز
 بعد ذلك لما عرفت في حكم الاجتناب بالجملة اذ ان ولا
 يقبل لان تجزئ عما لا يخبر به ولا ان ياذن فيما لم يملك كما لو كان
 في بيع العبد الذي يربطان بشربه وهذا ذهب بعضهم الى جواز
 بناء على جواز الاذن كذلك في الوكالة وحقيق من يربط

الاجازة بجميع مسموعاته مثل ان الرواية ما تحمله منها قبلها البر
 لكن لو قال جزئ لك ما صح وصح عندك من مضمونها مثلا
 صح ان يروى ذلك عنه ما صح عنه بعد الاجازة انه مسموعه
 قبل الاجازة واجاز بعضهم اجازة ما يحدروا به عما تحمله
 برويه المجاز له اذا تحمله الخبر بعد ذلك وقد عده جاعل من الافاضل
 وصح للمجاز له اجازة المجاز لغيره فيقول الجزئ لك مجازا في اورد
 روايتهما اجزرا ورواية لا تروى به اذا صح لنفسه مجازا ان
 يرويها لغيره ومثل لا يجوز اجازتها وانما يجوز للمجاز العمل بها
 لنفسه خاصة وهو منزه ويصح لسن يروى الاجازة ان يروى
 اي اجازة شيخ شيخا التي اجازها له شيخه ليروي المجاز الثاني
 ما دخل تحتهما ولا يجاوزهما فان اخبره شيخه بما صح مما عده
 من مسموعاته شيخه ليروي هذا المجاز الثاني عن شيخه وهو لا يروى
 الا ما تحته عند الراوي الا خبر انه صح عند شيخه وهو الاوسط
 انه سماع شيخه الاول ولا يكتفى بحججه ذلك عند الآن
 من خبر ان يكون قد صح سماعه عند شيخه عملا بمقتضى لفظه و

نفسه فيبقى التنبه لذلك واشباهه وانما يستحسن الاجازة
 مع علم المجيز بما اجاز له وكون المجاز له عالما ايضا لانها توسع
 رخصتها قبل اهل العلم ليس باجزم اليها وقبل يشترط
 العلم بها والاشهر عدمه واذكبت المجيز بها اي بالاجازة فوصل
 صح الاجازة بغير لفظ بها كما صح الرواية بالقرائة على الشيخ
 مع انه لم يلفظ بما قرأ عليه وروى باللفظ مع الكناية اولى منها
 بدون اللفظ بالحق الاخبار الذي تعلقه اللفظ والاذن واللفظ
 على الكناية ينظر المحقق الاذن والاخبار بالكناية مع قصدها
 عند بعضهم حيث ان الفرض مجرد الاباحة وهي تحقق بغير اللفظ
 كقدهم الطعام الى الصنف دفع الثوب الى الغزاة بليلد بخ
 ذلك والاخبار توسع بها في غير اللفظ عرفا واما جمعها
 المناولة وهي نوعان احدهما المناولة المفردة بالاجازة
 وهي على انواعها اي انواع الاجازة على الاطلاق حتى انكرها
 افرادها عنها الرجوعها اليها وانما يفتقران في ان المناولة
 يفتقر الى مشافهة المجيز للمجاز له وحضوره دون الاجازة ومثل

مع القصد كما يتقيد
 بالكناية مع

انها اختص من الاجازة لانيها اجازة مخصوصة في كتاب جيبه
 بخلاف الاجازة ثم لها مراتب منها ان يعطيه تملكها او طارئة
 للفتح اصله اي اصل سماع الشيخ ونحوه ويقول له هذا سماع
 من فلان او دواوين عنه فاروه عني واجزت لك دواوينه
 شتم بلكه اياه او جنول اخذه والتخه وقابل بتم رده الى نحو
 هذا ويصير هذا عرض المناوذة اذ الفرائض عرض ويقال لها
 عرض الفرائض وهي اي المناوذة المفسرة بالاجازة دون الشيخ
 في المرتبة على الاصح لاشتمال الفرائض على ضبط الرواية وصحتها
 بما لا يتفق في المناوذة وقبل ان المناوذة مع الاجازة مثله
 اي مثل السماع من حيث تحقق اصل الضبط من الشيخ ولو
 يحصل منه مع مخالفة من الراوي اخيرا مفصل بل اجازة
 المناوذة بمنزلة شتم دون هذه في المرتبة ان بناوذة
 ويجزى له وبمسكة الشيخ عنده ولا يملكه منه فربما عنه اذا
 دجك وظفيرة او بما قول بل على وجه ثبوت بمواظفة لما
 ساولته الاجازة على ما هو مضمون الاجازات المحذرة عن

المناوذة وهذه المرتبة نقاعد عما سبق لعدم احتواء المناوذة
 على ما تحل وغيب عنه فلهذا لا يكاد يظهر لها مرتبة على الاثر
 الواضحة في معين كذلك من غير مناوذة الا ان المشهور ان
 لها مرتبة على الاجازة المحذرة في الجملة باعتبار تحقق اصل المناوذة
 وقبل لا مرتبة لها عليها اصلا وموفر يقين انما هي في المناوذة
 الشيخ بكتاب فقال الطالب الشيخ هذا رد عليك مناوذة
 واجزى من دواوينه فعمل من غير نظرية الكتاب محض كونه ردا
 جيبه امام لا يباطل ان له شي بمعرفة الطالب بحيث يكون بقية
 منقطا والاصح الاعتماد عليه وكانت اجازة جازة كما جاز في
 الفرائض على الشيخ الاعتماد على الطالب عني يكون هو الفاري من
 الاصل اذا كان موثوقا به معرفة ودنيا وكذا يجوز مطلقا ان
 قال الشيخ حدث عني عما فيه ان كان حديثي مع رائي من الطالب
 واليوم لرواي الدائع السابق مع احوال بناء السمع للشك عند
 الاجازة وتعلمها على الشرط وثابتها المناوذة المحذرة عن
 الاجازة بان بناوذة كتابا ويقول هذا سماعي ودواويني منضرا

عليه اي من غير ان يقول روى عنى او اجزت لك روايته عنى
وتحذرك وهذه مناوله مختلفة والصحاح لا يجوز له الرواية
بها وجوزها اي الرواية بذلك بعض المحدثين بحصول العلم بكون
مرتب اليه مع اشعارها بالاذن له في الرواية واستدل لها
من الحديث بما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله
بث بكابه الى كسرى مع عبد الله بن مذاخر وامر ان يدفعه الى
عظيم البحر ويدفعه عظيم البحر الى كسرى وفيه اخبرنا نازك
في الكافي باسناده الى احمد بن عمر كلال قال قلت لابي الحسن
الرضا عم الرجل من اصحابنا يعطى الكتاب لا يقول روى
يجوز له ان يرويه عنه قال فقال اذا علمت ان الكتاب لغيرك
عنه وبما ان منهم من اجاز الرواية بمجرده اعلام الشيخ القائل
ان هذا الكتاب من غير من فلان وهذا يند على ذلك و
يتمتع بما فيه من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن و
اذا روى بها اي المناولة بما معنى فمضى على حديثنا فلان
مناولة او اخبرنا مناولة غير مقتصرة على حديثنا واخبرنا بها

التمتع له والقرائة وقبل يجوز ان يطلق خصوصاً في المناولة
المفردة بالاجازة لما عرفت من انها في معنى التمتع وجوز اي
الاطلاق حديثنا واخبرنا بعضهم في الاجازة المجردة عنها اي عن
المناولة والاشهر اعني اصبغ العبد بالمناولة والاجازة
او الاذن ونحوها وكان قد خصص فهم الاجازة بعبارة لم
يسلموا فيها من الدليل كقولهم في الاجازة اخبرنا او حدثنا
مشافهة اذا كان قد شافهه بالاجازة لفظاً وكيفية من يقول
اخبرنا فلان كتابه او كتابك الى ذلك ان كان قد اجاز به بحجة وهذا
ونحوه لا يخلو عن الدليل لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما
هو اعلى منه كما ان كتابه ذلك الحديث نفسه ولاجل التمسك
من ذلك خسر بعضهم الاجازة شفاهاً بانساباً وما كتب
اليه المحدث من بلد كائنه ولم يشافهه بالاجازة يكتب الخ فلان
يكذب وبعضهم استعمل في الاجازة الواضحة في رواية من فوق
الشيخ المسمع كلمة عن فيقول احدهم اذا سمع على شيخ باجازته
عن شيخه فرئت على فلان عن فلان لستمير عن التمتع الشيخ

وان كان عن مشتركين السماع والاجازة واعلم انه لا يرد
 المنع من اطلاق خبرنا وحدتنا في الاجازة باباحة المجرى
 كما اعتاد قوم من المشايخ من قولهم في اجازة من يجزون
 لان شاء قال حدثنا وان شاء قال خبرنا لان الاجازة اذا
 لم تدل على ذلك لم يفد اذن المجرى وخامسها الكتابة
 وهي ان يكتب الشيخ مرقبه لغائبه حاضر بخطه او اذن لغيره
 يعرف خطه بكتبه له او يحول ويكتب الشيخ بقدر ما يملك
 امر بكتابه وهي ايضا ضربان احدهما ان يقع مرقبه بالاجازة
 بان يكتب اليه ويقول اجزئ لك مما كتبت ذلك او كتبت
 به اليك ونحو ذلك من عبارات الاجازة فيهيى للكتابة
 بهذه الصفة في العجز والقوة كالمتداوله المرفوعة بها الى
 الاجازة والثاني ان يقع مجزؤه عن غيرهما فلا خلف المحققون
 والاضربون في جواز الرواية بها عنهما قوم من حيث ان
 الكتابة لا تنقص الاجازة لما تقدم من انها الحيا او اذن
 كلاهما على ذلك الخطوط شبه فلا يجوز الاعتماد عليها

بكتبه

والاشهر بينهم جواز الرواية بها لنفسها الاجازة معنى
 ان لم يفتقر بها لفظ لان الكتابة للشخص المعين وارسالها اليه
 او تسليمها اليه فربما فوته واشاره واضحة فشرع الاجازة
 للكتوب لم وقد تقدم ان الاحتياط لا ينحصر اللفظ كما يكفي في
 القوي الشرعية بالكتابة من المعنى مع ان الامر في القوي
 الخطر والاحتياط فيها اقوى نعم يعتبر معرفة الخطأ الكتاب
 للمحدث بحيث يأمس المكتوب اليه التزوير بشرط بعضهم اسببه
 على المحاد لم يكف بالعلم بكونه خطه حذرا من المشابهة العلم
 في مثل ذلك عادي لا عقل في الاقل اصح وان كان هذا الحوط
 شتم على تقدير حجة المكاتبه فهي ازل من السماع حتى يرجح
 ما روى بالسماع على ما روى بهما مع تساويهما في الصحة و
 غيرهما من المرتجيات والافقد ترجيح المكاتبه بوجه اخر وقد
 وقع في مثل ذلك مناظره بين الشافعي والحنفي وانه يوجب
 جلود المبته اذا دعت هل يظهر لا يناسب كرهاهينها
 لغوا ذلك كثره قال الشافعي ما غلطوا فاعمال اسحق ما

الدليل فقال حديث ابن عباس عن ميمونة هذا ان تقدم مجلد
بعض الشاة اليه فقال اخي حديث ابن عمر كذبنا النبي
فيل موده بشهر لا شفعوا من اليه باخا لا اعطيه
ان يكون ناسخا لحديث ميمونة لانه قبل موده بشهر فقال الشاة
هذا كاذب ذلك سماع فقال اخي ان النبي صلى الله عليه واله
كتب الكسر وقصر وكان حجة عليهم فكذب الشاة وحج
بروي المكتوب اليه نارواه بالكاتب يقول فيها كذب فلان
قال حديثنا فلان واخبرنا مكاتبه لاحدنا ولا اخبرنا محرضا
لشهرهم افتناع وما في معناه وقبل بل يجوز الملاقاة لفظها
حيث انهما اختا في المعنى فداطلق الاختلاف على ما اخرج
من اللفظ كما قبل تخبرني النبي اما الذي كانم وسنان
الاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب هذا
الحديث روايته او سماعه من فلان مقصرا عليه من غير ان
يقول روي عنى او اذنت لك في روايته ونحوه وفي جواز الرأى
به فلان احدهما الجواز ثم لا منزلة الزائدة على الشيخ فانه

اذا فرغ عليه شيئا من حديثه واقرأه روايته عن فلان
جاذلان برويه عنده وان لم يسمع من لفظه ولم يقل لاروه
عنى او اذنت لك في روايته عنى ونزله هذا الاعلام منزلة
من يسمع غيره يقرئ شيئا من حديثه عليه وان لم يشهد به
ان نهاء وكذا لو سمع شاهدا بشي فانه يصير شاهدا فخرج
ان لم يشهد به ولا به بشعر باجازه له كما قرأ في الكتاب وان كان
اضعف والثاني المنع لا ثم لم يجزه فكانت روايته عنه كاذبة
وربما قيل ايضا على الشاهد اذا ذكره غير مجلس الحكم شيئا
بشي فانه ليس بمصدق على شهادته اذ لم ياذن له
لم يشهد به على شهادته والاصل ممنوع وفي قول ثالث له
ان يرويه عنه بالاعلام المذكور وان نهاء كما لو سمع منه حديثا
ثم قال له لا روه عنى ولا اجزه لك فانه لا يضره ذلك في الاثر
عدمه مطلقا لعدم وجود ما يحصل به الاذن ومنع الاشعار
ببخلاف الكتاب اليه وفي معناه اي معنى الاعلام ما لو اذ
له عند موده او سفره بكتاب يرويه فيه القولان ولكن الصحيح

المتع بعد هذا القسم بعد اعراض الاذن حتى قبل قول بالحوار
 اتمنا له عالم او منا قول بازاده الزاوية على سبيل الوجادة التي
 ثانی وهو غلط فان القائل بهذا النوع دون الوجادة منحصر
 وجهوه بان دفع الكتاب اليه نوعا من الاذن وشبهه من
 المرض والناولة وركضه بن بن عبد عن ابي توب التحيات فانك
 لمجد بن سهر بن ان فلانا او صلي عليه السلام افاحدث عنه قال
 قال اتحاد وكان ابو طلبة يقول ادفعوا كشي الى ابي توب ان كان خا
 والافا حروفها ونسبا معها الوجادة بكسر الواو وهي
 وجد بعد مولد من غير العرب غير مجموع من العرب الموثوقين
 واتمنا لده العلماء بلفظ الوجادة علما اخذ من العلم من حقيقة
 من غير سماع ولا اشارة ولا مناولة حيث وجدوا العرب قد
 فروا به مضى وجد للتمييز بين المعاني المختلفة فانهم قالوا وجد
 ضالته وجدنا بكسر الواو وايدنا بالهزة المكسورة ووجد
 مطلوبه وجودا في الغضب موجه وجد وفي الغنى وجدا
 مثل الواو وجد وفيه بالثالثة في قوله تعالى استكنون

من حيث سكنتم من وجدكم وفي الحديث جدا فلما راي المولدون
 مصادره هذا الفعل مختلفة بسبب اختلاف المعاني ولهذا
 لهذا المعنى الوجادة للتمييز وهو اي هذا النوع من اخذ الخبر
 وفضلهم ان يجدوا انسان كتابا او حدثا مرويا عن انسان بمجمله
 لما ذكره مفاصله ولم يجمع منه هذا الواحد ولا من اشارة
 ولا نحوها بقول حدثت او حدثت بحظ فلان او في كتاب فلان
 بحظه حدثنا فلان وهو هو باق في الاسناد والسنن او يقول وجد
 بحظ فلان عن فلان الخ هذا الذي استقر عليه العمل قد يمازج
 وهو منقطع مرسل ولكن فيه شوب ايضا لقوله وجد بحظه
 فلان وربما دل بعضهم فكل الذي وجد بحظه وقال فيه عن فلان
 او قال فلان وذلك عند ليس فيجب ان ادهم سماعه منه وجاز
 بعضهم فاطلق في هذا حدثنا واخبرنا وهو غلط منكرو هذا كله
 اذا وثق بانه خطأ المذكور او كابر فان لم يتحقق الواحد الخافا
 بلغنى عن فلان او وجدت في كتاب خبرتي فلان انه بحظه فلان
 ان كان اخبر به احد او في كتاب ظننت انه بحظه فلان وفي كتاب

ذكر كاشفاته فلان أو قيل أنه يخاف فلان ويخوذ ذلك وإذا
 نقل من نسخة موثوق بها في النسخة بان قابلهما هو وثقه
 على نسخة وثوق بها المصنف من العلماء قال في رواية في نقل من
 تلك النسخة قال فلان يعني ذلك المصنف لا يشق بالنسخة
 قال بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا أو وجد في نسخة من الكتاب
 الغلات وما أشبه ذلك من البشارات وهذا ما صح أكثر الناس
 في هذا الزمان باطلا في اللفظ الجازم في ذلك من غير محذور
 ثبت قطاع أحدهم كتابا منسوباً إلى مصنف معين وبطل
 منه عنه من غير أن يشوبه صحة النسخة فالأصل فلان كذا
 ذكر فلان كذا وليس يجب بدل الصواب ما فصلناه الآن
 يكون لنا فلان من يعرف التافه من الكتاب والمفتر منه للنسخة
 إذا ما نقل وثوق بالنسخة يرجح جواز إطلاق اللفظ الجازم بما
 يحكيه من ذلك والظاهر أنه إلى هذا المصنف كثير من المصنفين
 بما ضلوا من ذلك والله أعلم وجواز العمل بالوجادة الموثوق
 بها قولان للحدثين والأصوليين ففعل عن التافه وشمنا

من نظار أصحابه جواز العمل بها وجهوه بأنه لو وثق العمل
 بها على الرواية لانتد باب العمل بالمنقول المعد بشرط الرواية
 فيها وجه المانع واضحه حيث لم يحدث به لفظ ولا معنى ولا
 خلاف بينهم في منع الرواية بما ذكرناه من عدم الاختصاص
 ولو اختلفت الوجادة بالإجازة بان كان الموجود دخله جواز
 إجازة أو إجازة غيره عنه ولو بوسائط فلا إشكال في جواز
 الرواية والعمل حيث يجوز العمل بالإجازة **الفصل الثاني**
 في كيفية رواية الحديث علم أن العلماء بهذا الشأن قد
 اختلفوا فيما يجوز به رواية الحديث فافترق قوم فيه وفرق
 آخرون وقد تقدم في باب الوجادة والاعلام وأوصيته
 الفعل عن فرط واجزى روايته بمثل ذلك وأما من فرط
 وشدد فهمهم من قال لا يجزى إلا فيما رواه الراوي عن حقه
 وذكره وهذا المذهب مردى عن مالك وابن حنبل وبعض
 الشافعي ومنهم من جاز لأحد على الكتاب بشرط بقاءه في
 بدء فلو أخرجه عنها ولو بإجازة تشد لم يجز الرواية عنه لبعض

عنه المجوزة للتفسير وهو دليل من يبع الاعتماد على الكتاب
 لكن الحق المذهب الوسط وهو جواز الرواية بهما ولكن اكليهما
 ما انفق من حفظه للأمن من التغير والتبدل ويجوز من
 كتابه وان خرج من يده مع امن التفسير على الاصح لان الاعمال
 في الرواية على غالب الظن فاذا حصل الجزء وقد عرفنا انه قد
 اضطر قوم فابطلوها من الكتاب علم او بالتدوير فطر اسرو
 فروا من كتاب غير مقابل فخرجوا بذلك وكتبوا في طبعات
 المخرجه من من طريق ما نقل عن بعض المشاهدين وهو
 عبد الله بن هبة المصنف ان يحيى بن حسان راى ثوبا من
 جزء سمعوه من ابي هبة ففطر فيه فاذا اليس فيه حديث
 واحد من حديث ابن هبة فجاء اليه فاخبره بذلك فقال
 ما صنع يحيى بن كتاب فقولوا لهذا من حديثك فاحذر
 به وهذا خطأ عظيم وعقله فاحشره والقصر براد الم يحفظ
 مسموعه من قسم من هذه السبعين بقوله في ضبط كتابه انه
 سمعه وحفظه ونحاط اذا فرغ عليه على خطه حتى يقرأ

على خطه عدم التغير فصح جسد روايته وهو اول ما
 من الرواية بالكتاب من مثله اى المنع الواقع في البصر عند
 بعضهم وكذا القول في الاخرى لذي لا يفر الخط ولم يحفظ ما
 رواه واذا سمع كتابا شمر ارا در روايته من غير حفظه فله
 ان يروي من نسخة فيها سماع وهذا هو الاول من نسخة
 فويلت بها اى بنسخه سماعه مفاصلة موثوقا بها او بنسخه
 سمعت على شيخه او فيها سماع شيخه او كتبت عنه اذا وثق
 بكونها ليست مغايرة لنسخه سماعه وسكت نفسه اليها وان
 له من شيخه اجازة عامته لمروياته والافلا يجوز له الرواية
 من نسخة ليس فيها سماعه مطلقا لامكان مخالفتها لنسخه سماعه
 وان كانت مسموعة على شيخه ونحوه او كونها غير صحيحة و
 كذا القول فيما اذا كانت النسخة مسموعة على شيخ شيخه او
 مروية عنه فالجوز له روايته منها ان يكون له اجازة شاملة
 من شيخه لهذه النسخة ولشيخه اجازة شاملة من شيخه
 لها على الوجه السابق فتدبر واذا خالف كتابه حفظه منه

أي حفظه المستدلى في ذلك الكتاب رجاء به أي إلى الكتاب
 لأنه الأصل ويشين أن الحفاء من قبل الحفظ وإن كان حفظه من
 نسخة لا من كتابه عنده أي عند حفظه ومن مافي كتابه إذا لم
 يشكك وإن قال أنه روايته صح حفظي كذا ونه كذا في كذا
 فبقيها على الاختلاف بينهما تحسن لاحتمال الخطأ على كل منهما
 فيبقى التخصيص لذلك وكذا أن غولف ما يحفظه من بعض الحفاء
 أو الحديث من كتاب قال أنه روايته على الأفضل حفظي كذا
 وغيره وفلان يقول كذا أو شبه هذا من الكلام بالتخصيص
 من تبعه ولو أطلق فروي ما عنده جاز لكن الأول هو الوريع
 وإذا وجد خطه أو خطه سماه أو روايته بأحد جوهريها
 وهو لا يذكره رواه على الأقوى كما يقتضيه على كذا في ضبط ما
 سمعه فان ضبط أصل التماع كضبط المجموع فإذا جاز أن
 وإن لم يذكره حديثاً حديثاً فكذلك هذا إذا كان الكتاب
 مضموناً بحيث يغلب على الظن التواتر من نظري التزوير والتضيق
 بحيث يشكك إليه نفسه كما مر في قبل لا يجوز له روايته مع

عدم الذكر وقد تقدم أنه قولاً وحفظه وبعض الشافعية
 ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ وما يحيل معانيها ومفادها في اللفظ
 بينها لا يجوز له أن يروي الحديث بالمعنى بل يقتصر على روايته ما
 سمعه باللفظ الذي سمعه غيره خلاف فاقان علم بذلك جاز
 له الرواية بالمعنى على أصح القولين لأن ذلك هو الذي يشهد
 أحوال الصحابة والتلف الأولين وكثيراً ما كانوا يفتنون
 واحداً في أمر واحد بالفاظ مختلفة وما ذاك إلا لأن معولهم
 كان على المعنى دون اللفظ ولا يجوز التعبير بالتجربة للجهل
 أولى وفي نسخة محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله سمع
 الحديث منك فأزبدوا فتعصروا قال إن كنت تريد معانيه فلا يا
 وعن داود بن قزفة قال قلت لأبي عبد الله سمع الكلام منك
 فأريد أن أروي به كما سمعته منك فلا يجوز لي أن أقول ذلك
 لأفعال تريد المعاني قلت نعم قال فلا بأس في خبر آخر عنه
 حين سئل سمع الحديث منك فقل على ما أروي به كما سمعته فقال لا
 حفظ القلب منه فلا بأس إنما هو عزلة فقال وقلم وأعد

واجلس وجلس انما يجوز الرواية بالمعنى في غير الحديث النبوي
 لانه اوضح من بطلان الضاد وفيه تركيب اسرار ودفن لا يؤيد
 عليها الا بها كما هي فان لكل تركيب من التركيب معنى محققا
 والوصل والتقديم والتأخير ولم يراع لذهب مقاصد ما قبل
 لكل كلمة مع صاحبها خاصة مستقلة كالخصم والامام ^{فيها}
 وكذا الالفاظ التي هي مشتركة او مرادف اذا وضع كل موضع
 الاخرات المعنى الذي قصد ومن ثم قال في نضر الله عبدا
 سمع مني فحفظها ورواها واذا ما كما سمعها قرب حامل
 فيه خبر فيه ورتب حامل الى من هو اقرب منه ولا ريب انه
 اولي وان كان الاصح الاول عمل ابل لك التصريح في هذه المحدثات
 سندفع بما شرطناه وان بقي من باب الالفوت معها الغرض القائل
 من الحديث وهذا كله في غير المصنفات والمصنفات لا تعتبر
 اصلا وان كان بمعناه لانه يخرج بالتصريح عن وضعية مقصود
 مصنفه لان الرواية بالمعنى تخص فيها ما في الجوز على ^{الماء}
 من المرجح وذلك غير موجود في المصنفات المدونة في الاوراق

فظه

ويبقى ان يقول عقب الحديث المروي بالمعنى والشكوك فيه هل
 وضع باللفظ او بمعنى وكما قال ونحوه من الالفاظ الدالة على ^{المعنى}
 لما فيه من التحرز من الزلل من حيث اشكال الرواية بالمعنى على الظن
 وقد روي فعل ذلك من الصحابة عن ابن مسعود في التردايد
 انهم لم يجوزوا نفي الرواية للحديث بالمعنى وبعض محوزها ^{انها}
 قطع الحديث بحيث يروى بعضها دون بعض ان لم يكن هذا
 المقطع قد رواه في محل اخر او رواه غيره ثامنا ليرجع انما
 من ذلك المحل ومنهم من منعه مطلقا ليقول التغيير وعدم ادائه
 كما سمعه جوزة اخرون مطلقا سواء كان قد رواه ام غيره على
 التمام ام لا وهذه القول هو الاصح ان وقع ذلك لمن عرف عدم
 تعلق المروي منه بالمروي بحيث لا يخلل البناء ولا يختلف
 الدلالة فيما نقله بترك ما ذكره فيجوز ان وان لم يجز الرواية بالمعنى
 لان المروي والمروي له بمتزلة خبرين منفصلين واما ما قطع
 المصنف الحديث فيه في مصنفه المدلول عليه بالاسم بحيث
 فرقه على الابواب الثلاثة للاحتجاج المناسب مع مرادات ما

الغرض

سبب من تمامته معنى المظنوع فهو اقرب الى الجواز لاجل الترخي
 المذكور وقد فعله غير واحد من ائمة الحديث متأمن المحمدي
 ولا يروى الحديث بغير ائمة الحان ولا يصحح بل لا يؤوله الاثمن
 اللغوي والعربية ليكون مطابقا لما وقع من التبريد والائمة صلوا
 الله عليهم اجمعين ويحتمل اذا تم كما سمعته امثالا لا امر الرسول
 وفي صحيحه جليل مداح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اعز
 حديثنا فانما قوم فضلاء وشعلم من يروى في الحديث قبل
 الشروع منه من العربية واللغة ما يسلم من اللحن ولا يسلم
 التحفيف بذلك بل لا اخذ من قواه الرجال العارفين باحوال
 الرواة وضبط اصنافهم وما وقع في روايتهم من محض التحفيف
 تحففه رواية اى في الرواية وقواه هو صوابا وقال ودقنا
 كذا ونقدمها الى الرواية الملمونة او المعتمدة ويقول بعد ذلك
 وصوابه كذا وبطل والفاضل ابن سهرين وجماعة يرويه كما
 سمعوا بالحن او التحفيف فقط وهو غلو في اتباع اللفظ والتمسك
 الرواية بالمعنى الاجود التنب عليه كاسبون وجوز بعضهم اصلا

في الكتاب

على حاله

في الكتاب وهو يناسب مجوز الرواية بالمعنى وبركة في الاصل
 ضوئية خاشية اى بيان صوابه في الخاشية اولى من ابقائه
 بغير تدبير على حاله واجمع للصلوة وانفي للفساد وقد روى
 بعض اصحاب الحديث رأى في المنام مكانه فذهب من ثباته
 او شغبه فبطل عن سببه ضال انظر من جدد رسول الله
 خبرنا برأى ففعل في هذا وكثيرا ما روى ما شوقه كثير من
 العلم وهو صواب ووجه صحيح في هذا اذا كان التحريف في الكتاب
 واما في السماع فالاولى ان يقرنه على الصواب ثم يقول وفي رواية
 او عند شيخنا او في طريق فلان كذا وله ان يقره ما في الاصل ثم
 يذكر الصواب كما قرأه خاشية اى احسن الاصلاح اصلاحا صحيحا
 برواية اخرى ان اتفق ولوراه في كتابي غلب على ظني انه من الكتاب
 لا من الشيخ اتجه اصلاحه في كتابه وروايته وبنيت ما
 شك فيه لانه قد اورد في الاسناد لولم يوصله من
 كتاب غيره لوم من حفظه اذا وثق به بما روى على حاله فالاول
 سد باب الاصلاح ما يمكن ان لا يحسن على ذلك من لا يحسن

خطاه

مما جاء به

عنه

بحرفين أو حرفين ضيقا مع ثبت الحال وما رواه الراوي
 الحديث عن اثنين ضاعا أو انشقا في الرواية معنى لفظ
 جمعهما اسنادا وساق لفظ أحدهما مبتدئا فيقول أخبرنا فلان
 وفلان واللفظ لفلان أو وهذا النظم فلان قال وقال الآخر
 فلان وما أشبه ذلك من العبارات فان غاربا في اللفظ مع
 المعنى فقال في روايته قال لا يكذب جارحهم على القول يجوز الإبقاء
 بالمعنى الأقل ولكن قول غاربا في اللفظ ونحوه مما يدل على
 الاختلاف في التفسير أولى من إطلاق نسبة إليهما ومقتضى
 من جماعه إذا رواه عنهم من تنجيه فوبك باصل بعضهم دون
 بعض وإذا كان يذكر جميعهم في الاسناد ذكرهم في المقابل فبعضه
 وصحة بان يقول واللفظ لفلان كما سبق فبعضه وجهان الجواز
 كما لا قول لأن ما أورده قد سمع من ذكره بل بلفظه وعدل ملأه
 لا علم عنده بكيفية روايته الآخرين حتى يخرجهما بخلاف السابق
 فانه اطلع على روايته من نسب اللفظ إليه وعلى مواضعها
 معنى فخير بذلك ولا يرد الراوي على ما سمع من نسب من فوق

شيخه من رجال الاستاذ على ما ذكره شيخه مدبر جليله وصفه
 له كذلك لا يمتزجوا ويعنى نحو ذلك مثاله ان يروي الشيخ
 عن أحمد بن محمد كما يروي الشيخ أو جعفر الطوسي وللكنيسة
 كثيرا فليس للراوي ان يروي عنها ويقول قال أخبرني أحمد بن محمد
 عيسى بن يقول أحمد بن محمد هو ابن عيسى بن عيسى بن جعفر بن محمد
 كلامه وزياده عن كلام الشيخ وإذا ذكر شيخه في قول يحد نسبة
 إلى أبيه بحث يمتزج وصفه بما هو عليه ثم انصرف بعد ذلك
 على اسمه وبعض نسبة ولم يكتبوا قال بن رجال الاستاذ في كثير من
 الأحاديث فيقول لها القاري لفظا وإذا وجد في الاسناد ما هذا
 لفظه فري على فلان أخبرك فلان يقول القاري بلفظه قبل له
 أخبرك فلان وإذا وجد فري على فلان حدثنا فلان يقول قال
 حدثنا فلان وإذا ذكر في كل شيء قال كافي قوله عن روايته قال
 قال القساق على السلام مثلا فالعادة أنهم يحدون حديثا خطأ
 فيقول لها القاري يحدونها بحرفي المعنى لأن ضمير الأول للراوي
 الأول وهو الفاعل وفاعل الفعل الثاني هو الاسم الظاهر الذي

بعده قال لا يقتصر على واحدة منها لوجود فعل الاسم الظاهر
 الثاني فلا يربط الاستشهاد بالراوي ما يروى وما اشتمل من الترخ
 او الابواب نحوها على الحديث منعقدة باستشاد واحد فان
 شاء ان يذكره اي الاستشاد في كل حديث منها وذلك لحواله
 ان فيه طولا او يذكره في الاى عند قول حديث منها او في الاى
 كل مجلس من مجالس ما عاها ويقول بعد الحديث الاول والثاني
 او يقول وبه اي الاستشاد السابق وذلك هو الاغلب لاكثر
 في الاستشاد وعليها افلوا زاد من كان متاعا على هذا الوجه
 فربما تلك الاخذ في رواية كل حديث منها بالاستشاد المذكور
 في قولها جازله ذلك لان الجمع مغطوف على الاول بالاستشاد
 في حكم المذكور في كل حديث وهو بمثابة قطع المتن الواحد
 ابواب باسناد المذكور في قوله ومنهم من منع ذلك لا يثبت
 للحال واذا ذكر الشيخ حديثا استشهد به استنادا اخر وفا
 عند انتهاء الاستشاد مثله لم يكن للراوي عنه ان يروي المتن
 المذكور بعد الاستشاد الاول بالاستشاد الثاني لاحتمال ان يكون

الثاني مماثلة للاولى في المعنى ومما يراه في اللفظ وقبل بل يجوز
 اذا عرف ان الحديث ضابط فحقا بمقتضى الالفاظ المختلفة والا
 فلا وكان غير واحد من اهل العلم اذا روى مثل هذا يورد الالفاظ
 ويقول من حديث فيله منه كذا وكذا ثم يسوفه وكذلك اذا
 كان الحديث قد قال نحوه واذا ذكر الحديث استادا وبعض ممن
 وقال بعده وذكر الحديث او قال وذكر الحديث بطوله حتى يخرج
 رواية الحديث السابق كذا بالاستشاد الثاني القولان السابقان
 في قوله مثله ونحوه من تحت ان الحديث الثاني قد يعاير الاول في
 بعض الالفاظ وان اتخذ المعنى ومن ان الظاهر انه هو يعينه والى
 بالمنع هنا لانه لم يصرح بالمماثلة ويمكن ان يكون اللام في الحديث
 للعهد الذي هو الحديث الذي لم يجله وانما افترض عليه لكونه
 بمعنى الاول والاو ان يبين ذلك بان بعض ما ذكره الشيخ
 على وجهه ثم يقول قال وذكر الحديث ثم يقول والحديث هو كذا
 وكذا ويسوفه الترخ واذا سمع بعض حديث عن شيخ وبعضه عن
 شيخ اخر روى جباة عنهما في حال كونه مبيتا ان بعضه عن

احدهما وبعضه عن الآخر ثم بصير الحديث بذلك شاعرا بهما
 حيث لم يبين مقدار ما روى عنه عن كل منهما فان كانا متفقين
 فالامر سهل لانه يعمل به على كل حال وان كان احدهما مجردا
 لم يخرج بشي منه لاحتمال كون ذلك الشيء مرقبا عن المخرج اذا لم
 مقدار ما رواه عن كل منهما بالخبر المذكور ^{الذي رواه} عن الثقة ان يكن
 ويطرح الاخر والله الموفق **الكتاب الرابع** في اسماء الرجال
 طبقاتهم وما ينقل به وهو فن مهم يعرف به المرسل والمقتول
 وعزاي الاسماء ويحصل به معرفة الصحابة والتابعين وما يبي
 التابعين الى اخر الصحابة من لى النبي صلى الله عليه وآله
 مؤمنابه ومات على الاسلام وان تحللت ردة بين لقائه
 مؤمنابه وبين موته مسلما على الاظهر والمراد باللقاء ما هو
 اعم من المجالسة والمماشاة ووصول احدهما الى الاخر وان لم
 يكلمه ولم يره والتعبير به اولى من قول بعضهم في تعريفه انه
 من راي النبي لانه يخرج منه الاعي كالذين اممكثوم فانه يسمي
 بصير خلاف واخر يقول مؤمنابه عن ابيه كافر وان اسلم بعد

مونه فانه لا يصدق من الصحابة ويقول له عن ابيه مؤمنابه
 من الانبياء ومن هو مؤمن بانه سبقت ولم يترك بعثه فانه
 ح لم يكن نبيا وان حصل شك في ذلك فليز في التعريف بعد
 قوله لى النبي بعد بعثه ويقول له ومات على الاسلام عن النبي
 ومات عليه كعب بن الاشرف بن جابر بن حنظل وشمل قوله وان
 ردة ما اذا رجح الى الاسلام في جوفه وبعده سواء لقيه فانيا
 ام لا ونبت بالاصح على خلافه كثير من تلك القبول ومنها تحلل
 الردة فان بعضهم اعتبر فيه روايه الحديث وبعضهم كثر الشك
 وطول الصحبة واخرون لا قامه سنة وسنتين وغروه
 وغروين وغير ذلك ونظير فانه في الردة في مثل الاشك
 بن فليس فانه كان قد ورد على النبي صلى الله عليه وآله وانما
 ثم ارتدوا من خلافة الاقل فاسلم على يده فزوجه اخذ وكا
 عوراء فولدت له محمدا الذي شهد فتل الحسين عليه السلام فاما
 عرفابه يكون صحابيا وهو المعروف بل قبل انه متفق عليه ثم
 الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدم في الاسلام والمجهر

والملازمة والمالعة والقفل تحت دابته والزاوية
 وشكله ومشاهدته ومناشاته وان اشترك الجميع في
 الصحبة ويعرف كونه صحابيا بالتوازي والاستفاض والشهرة
 اخبار الثقة وحكمهم عندنا في العدالة حكم غيرهم وافضلهم
 امير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله وسلامه عليه
 ثم ولده وهو اقدم اسلاما واخرهم مونا على الاطلاق ابو عبد
 عامر بن ذائلة فان ستمائة من الهجرة وبالإضافة الى التواتر
 فآخرهم بالمدينة جابر بن عبد الله الانصاري وسهل بن سعد
 او السائب بن يزيد وبمكة عبد الله بن عمر وجابر وابيض
 السدي بالكوفة عبد الله بن ابي اوس وببصر عبد الله بن الحرث
 بن حمران بفسطاط بن ابوابي بن ام خزام وبدمشق والامام
 بن الاسفح وببصر عبد الله بن بشر وبالمامنة الهرازمي بن زياد
 وبالحيرة العربي بن عوف وبافريقية او بفتح برثايب وبالباصرة
 في الاعراب سلمة بن الاكوع قبل وفاته رسول الله صلى الله عليه
 واله عن مائة واربعه عشر الف صحابي والله اعلم والتابع

من الفصحى كذلك اي بالقبول المذكورة واستثنى من
 بشد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه واله والخاص
 به كالتابع فان منهم من اشترط فيه ايضا طول الملزومة
 او صحة السماع عن الصحابي او التميز وبقي ضم ثالث بين الصحابي
 والتابع خلف في الحافضين العيين وهو المختصمون الذين
 ادركوا الجاهلية والاسلام والرايون النبي ثم سواء الجاهلي
 بن من النبي صلى الله عليه واله كالتجاشي ام لا واحد منهم مختص
 بفتح آراء كانه ختم ابي قطع عن نظرائه الذين ادركوا الصحبة
 وذكرهم بعضهم فبلغهم عشرين نقاشا منهم سوي بن غفلة
 صاحب علم وبصر من ذرارة وابو مسلم الخولاني والاحمد
 بن قيس والاولى عقدم والتابعين ثم الرازي والرواسي عنه
 ان اسنونا في الترواق في القناء وهو الاخضر من المشايخ فهو
 النوع من علم الحديث الذي جعل له رواة الاقران لا يخرج
 راوا عن غيره وقد اشكنا الشيخ ابو جعفر الطوسي والسيد
 المرتضى فانهما اقران في طلب العلم والفرقة على الشيخ المفيد

والشيخ ابو حنيفة روى عن السيد المرتضى بعد ان فرغ عليه مصنفه
 وذكر ذلك في كتاب الرجال وله امثال كثيرة فان ذكر كل
 منها الى من القريبين عن الاخر فهو التتبع الذي يقال له
 المديح بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة و
 اخره جيم ماخوذ من دياحي الوجه كان كل واحد من القريبين
 يسد له دياحيه وجهه للاخر وروى عنه وهو المديح
 اخص من الاول وهو رواية الاقران فكل مديح اقران لا
 ينكس ذلك كرواية القريب بعضهم عن بعض من القريبين
 وقد وقع ذلك في كثير من رواياتهم عن دونه في السنن
 القضاة او في المصنفات فهو النوع المستقيم رواية الاكابر عن
 الاطراف كرواية الضحاك عن النابغى قد وقع منه رواية
 العبادلة وغيرهم عن كمال الاحياء ورواية النابغى عن
 النابغى كعمر بن شعيب عن النابغى وقد وقع منه خلق
 كثير منهم قبل انهم يتبعوا من باب خطه من العلماء بل
 السيدناح الذين بنى معه الحسين المديح فامره اجاز شيخنا

الشهيد رواية مروياته وكان مقدورا من مشايخه وانجاز
 في اخر اثاره منه وهو يصلح مثالا لهذا العلم من تحت الكبر
 والعقب اللقاء ومن قسم المديح من حيث العلم ونفاذ الروايات
 ومنه اي من هذا القسم هو اخص من مطلقه رواية الانباء
 عن الانباء ومنه عن القحابة رواية القحابة عن القحابة
 ابنه الفضل ان النبي صلى الله عليه واله جمع بين الصلوات
 في المزدلفة وروى عن عمر بن سليمان التميمي قال حدثني ابي
 فان حدثني انت عني عن ابي عن الحسن قال ورج كلمة حجة
 وهذا طريق يجمع انواعا وغير ذلك والاكثر العكس وهو رواية
 الانباء عن الانباء لانه هو المجازة المستوكرة القابلة وهو قسم
 رواية الابن عن ابيه ورواية جدّه وهو كثير لا ينحصر ورواية
 عن ابيه ومنه رواية عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه وهو
 كثير ايضا فشرع في الاستدراك رواية زهير القاهري عن علي بن السلا
 عن ابيه الحسين عن ابيه علي عن النبي صلوات الله عليه وسلم
 ورواية طريق الغفهاء رواية الشيخ فخر الدين محمد بن الحسن بن سب

بن المظفر الحلبي عن ابيه الشيخ جمال الدين الحسن بن محمد بن
 الدين يوسف بن محمد بن الشيخ الموفق بن محمد بن جعفر بن الحسن
 بن يحيى بن سبويه فانه بنوك ايضا عن ابيه عن جده يحيى وهو
 بنوك عن غيره بن من في النجاشي عن الماس بن هشام الحارثي
 ابو علي بن الشيخ عن والده الشيخ ابو جعفر الطوسي رواية
 عن ثلثة كرواية محمد بن الشيخ محمد بن يحيى بن احمد بن يحيى
 الاكبر بن محمد بن فانه يروي عن ابيه يحيى الاكبر وعن ابيه
 وقد اتفق منه رواية السيد الزاهد رضي الله عنه عن محمد بن محمد
 بن محمد بن زيد بن الداعي المعروف عن ابيه محمد بن يحيى
 عن ابيه زيد بن يحيى الداعي وهو يروي عن الشيخ ابو جعفر الطوسي
 والسيد المرتضى وغيرهما والسيد رضي الله عنه يروي عنه بلنا
 الى الشيخ ابو عبد الله الشهيد عن الشيخ رضي الله عنه عن المكي
 الشيخ محمد بن احمد بن صالح التستري عنه ومثله في الرواية عن
 اربعة اباة رواية الشيخ جمال الدين الحسن بن احمد بن محمد بن
 محمد بن جعفر بن يحيى بن الله بن محمد بن ابي عن ابيه عن ابيه

عن الله بن محمد وهو يروي عن الحسين بن طحال المصفاوي
 الشيخ ابو علي عن ابيه الشيخ ابو جعفر الطوسي وهذا الشيخ جلال
 الدين الحسن بن محمد بن شيخنا الشهيد بن محمد بن محمد بن يحيى
 وقد اتفق لنا منه رواية الشيخ الجليل بابويه بن محمد بن محمد
 بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه
 عن ابيه محمد بن ابي الحسن عن ابيه الحسين بن علي بن محمد بن
 الصدوق وابي جعفر محمد بن علي بن بابويه وعن شيخنا
 وقد وقع لنا منه ايضا رواية الشيخ منجب الدين ابو الحسن
 علي بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن الحسين بن علي بن
 الحسين بن بابويه فانه يروي ايضا عن ابيه عن ابيه عن
 ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 بن بابويه وهذا الشيخ منجب الدين كثير الرواية واسع الظن
 عن اباة وافاربه واسلافه يروي عن ابن عمه الشيخ بابويه
 المتقدم وغير واسطة وانما رواية عن الشيخ منجب الدين بعد
 طرف مذكورة فما وضعه من الطرق في الاجازات واكثر

عند الاطلاق يعرفان الزمان فان المروي عنه ان كان من
 الشيخ في قول السند وما قاربته فهو احمد بن محمد بن الوليد
 ان كان في اخره مقارنا للرضا فهو احمد بن محمد بن ابي نصر
 البرقي وان كان في الوسط فالأغلب ان يربط به احمد بن محمد
 بن عيسى قد براد غيره وبجراح في ذلك الى فضل قوة ونهر
 واطلاع على الرجال ومرتباتهم ولكنه مع الجهل لا يضر لان
 جميعهم ثقات والامر في الاحتجاج بالرواية سهل وذكرناهم
 عن محمد بن يحيى مطلقا فانه ايضا مشترك بين جماعة منهم محمد
 بن يحيى العطار الصبيح ومنهم محمد بن يحيى الحراري الحجازي المعجزي والزام
 قبل الالف بعدها ومحمد بن يحيى سليمان النخعي الكوفي و
 الثلثة ثقات ويميزهم بالطبقة فان محمد بن يحيى العطار في
 طبقة مشايخ ابي جعفر الكليني وهو المراد عند الاطلاق في اول
 السند محمد بن يحيى والآخرين رواع الصفاق ^{ففي رواية} فغيره فان بذلك
 وكما اطلاقهم الرواية عن محمد بن فخر فانه مشترك بين اربعة
 اشان ثقات وهم احمد بن فخر الاسدي ابو نصر ومحمد بن فخر

البحر ابو عبد الله وكلاهما رواع الباقين والصفاق على ما
 وواحد مدوح من غير نوبين وهو محمد بن فخر الاسدي مولى
 نصر ولم يذكر واعترى روى وواحد ضعيف هو محمد بن فخر ابو
 احمد ذكر عن الباقر عليه السلام خاصة وامر الحجة بما بطل في هذا
 الاسم مشكل والمشهور بين اصحابنا رد روايته حيث يلقون
 مطلقا نظر الى احوال كونه الضعيف لكن الشيخ ابو جعفر الطوسي
 كثيرا ما يعمل بالرواية من غير الثقات الى ذلك وهو سهل
 على ما علم من حاله وقد يوافقه على بعض الروايات بعض الاصحاب
 بزعم الشهرة والتخمين في ذلك ان الرواية ان كانت عن الباقر
 فهو مردودة لا شراكج بين الثلاثة الذين احدثهم الضعيف
 احوال كونه الرابع حيث لم يذكر وطبقه وان كانت الرواية
 عن الصادق ثم فالضعيف متفق عنها لان الضعيف لم يرو عن
 الصادق كما عرفت ولكنها محتملة لان تكون من الصحيح ان كان هو
 احد الثقات وهو الظاهر لا تمامه من وجوه الرواية وكلا
 منهما اصل في الحديث بخلاف المباح خاصة ويحل على ثبات

يكون هو المدوح فيكون الرواية من الحسن فيقول الحسن
في ذلك المقام وعدمه فثبت له ذلك فانه مما انفرد به
الجميع وردوا بسبب الفضلة عنه روايات رجالها
والامر بها ليس كذلك وكرهاهم عن محمد بن سليمان فانه
ابن شاذان بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسن بن الحسن
السنين وبين محمد بن سليمان الاصمعي وهو ثقة ايضا
محمد بن سليمان الذي يلى وهو ضعيف جدا لكن الاول ما خرج
عنه الامعة والثاني روى عن الصادق فيمنع ان يملك
والثالث لم اجد على ظهر طبقة فترة الرواية عند الاطراف
بذلك وباجل هذا باب اسع ونوع جليل كثير النفع في باب
الرواية ونحتاج الى فضل تكلف وبعضه ينفع الى اطناء
يخرج عن الغرض من الرسالة وان انفتحت الاسماء خطأ واختلفت
نظما سواء كان خرج الاختلاف الى المقطام الشكل فهو النوع
الذي يقال له المؤلف والمختلف ومعرفته من مقام هذا
الفرق حتى ان اشد الضعيف ما يقع في الاسماء لانه شيء لا يدل

الغبار ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده بخلاف الضعيف الواقع
في المتن وهذا النوع منعت من قبل لا يضبط تفصيلا الا بالخط
مثاله جرير بن رزير الاول بالجيم والراء والثاني بالحاء والراء فانه
لاول جرير بن عبد الله الجلي صحابي والثاني جرير بن عبد الله
الجبلي يروي عن الصادق واسم ابهما واحد واسمهما ثمن
والما يربطهما الطفة كما ذكرناه ومثل يزيد بن ابي ابي
والراء والثاني بالياء المشاء والراء وكل منهما يطلق على حجة
والما يربطهما يكون من جهة الاء فان يزيد بالياء الموحدة ابن معوية
الجلي وهو يروي عن الباقر والصادق عليهما السلام واكثر الاطلاق
محول عليه ويزيد ايضا بالياء الاسلمي صحابي فيمنع عن الاول
بالطفة واما يزيد بالمشاء فمن يثبت عنه يزيد بن اسحق مشر
وما رايته مطلقا فالاب القس بن زياد بن ابي خالد القاسم
بن زياد الكندي وان شاركه الاول في الرواية عن الصادق عليه
وهو لاء كلهم نقات وليس لنا يزيد الموحدة في باب الضعفاء
وانما يزيد بن سعد ولكن يثبت بالطفة والاء غيرهما مثل يزيد

بن خليفة وبن يدر بن سلطو كلاهما من اصحاب الكاظم ومثله
 بنان وبيان الاول بالتون بعد الباء والثاني بالياء المشددة
 بعدها فالاول غير منسوب اليه بكتبه بضم الباء ضعيف عنه
 الصادق والثاني يفيحها الجزى كان خبرا فاضلا فمع الا
 شياء ثوفا الرواية ومثل حنان وحيان الاول بالتون
 والثاني بالياء فالاول حنان بن سدة من اصحاب الكاظم
 واخي والثاني حنان السراج كذا غير منسوب اليه ابنا
 العنبري روى عن ابي عبد الله ثقة ومثله ثيا وبيتا فالاول
 بالياء الموحدة والثنى المعجمة المشددة والثاني بالياء المشددة
 من تحت والثنى الممثلة المحقة الاول يشا بن بزا
 الصبيح بن بزا والثاني ابوها ومثل خشم و
 خشم كلاهما بالحاء المعجمة الا ان احدهما بضمها وتقدم الثا
 المشددة ثم الباء المشددة من تحت والآخر بفتحها ثم المشددة
 فالاول بوزن بن خشم احد الزهاد الثمانية والثاني ابو عبد
 بن خشم الهلالي القاسبي وهو ضعيف مثل اخيه بن ميثم بالياء

المشاة ثم التاء المشددة او التاء المشاة الاول بن العسل
 بن يكن والثاني مطلق ذكره العلامة في الاضاح وامثال
 ذلك كثير وقد يحصل الاختلاف في النسب في القسمة و
 الصيغة وغيرهما كالمشاة والمشاة الاول يسكون اليهم والدال
 الممثلة نسبة الى هذان قبيلة والثاني بفتح اليهم والدال المعجمة
 اسم بلدة فمن الاول محمد بن الحسين بن علي الخطاب محمد بن الا
 ومثله بن عيسى بن محبوب بن نصر وخلق كثير بل هم اكثر المشاة
 من الرواة الى هذا الاسم لانها قبيلة ضاحكة مختصة بنا
 من عهد امير المؤمنين ومنها الحارث الهذلي صاحب من
 الثاني محمد بن علي الهذلي بن محمد بن موسى بن محمد بن علي بن ابراهيم
 وكنى التاجرة وابنه القاسم وابوه علي وجده ابراهيم وابراهيم
 محمد وعلي بن الحسين بن علي بن الحسين الهذلي كلهم بالذال المعجمة
 ومثل الحرار والحرار الاول براء مملو وذا والثاني براء بن
 معتب بن فالاول بجاعة منهم ابراهيم بن عيسى ابو توب ابراهيم
 بن زياد وعلي ما ذكره ابن داود ومن الثاني محمد بن محبوب بن محمد بن

الوليد وعلي بن فضال و ابراهيم بن سليمان واحمد بن الحسين
وعمر بن عثمان وعبد الكريم بن هليل الجعفي ومثل الخياط
والخياط الاول بالحاء المهمله والنون والثاني بالحاء والياء
المشتاة من تحت والاول يطلق على اعم منها ويؤكد القصة
الجليل وتحدث بن مرفان والحسين بن عتيبة وعمر بن خالد بن
الثاني علي بن ابي صالح بروح بالياء الموحدة المضمومة والراء
المضمومة والراء الساكنة والحاء المهمله على ما ذكره بعضهم
الاصح اقرب بالحاء والنون كالاول وان انقضت الاسماء خطأ
نطقا واحلقت الاءاء نطقا مع اختلافها خطأ والاعراب
تختلف الاسماء نطقا واما ان خطا وانلقت الاءاء خطأ ونطقا
فهو التبع الذي يقال له المشابة فالاول كيتكر بن زياد
بن عبد الله علي ما ذكره العلامة في الايضاح وسهل بن
زياد بن جعفر البلاء مع جماعة اخرين وتحدث بن عيسى بن جعفر العيني
وتحدث بن عيسى بن جعفر البلاء الاول بن ابراهيم والثاني مرفان بن
الثاني كثر بن النعمان وسيرج بن النعمان الاول بالثاء

والحاء المهمله وهو زكريا بن ابراهيم بن علي والثاني بالثاء
والجيم وهو غايي احد ذواتهم ومن المصنف في هذا الباب معرفة
طبقات الرواة وفائدة الامن من بداخل الشبهات وامكان
الاطلاع على التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العفة والطهارة
في الاصطلاح عبارة عن جماعة اشركوا في النسب لغاه الشايخ
فهم طيفة ثم تبعد طيفه اخرى وهكذا ومن المهتم بهم معرفة
موايدهم وفانهم فبغير فهم يحصل الامن من دعوى المدعي للقاء
اي لقاء المروى عنه والحال انه كاذب في دعواه وامره في اللقاء الجور
كذلك وكفح الله جلنا بواسطه معرفة ذلك العلم بكذب اخبارنا
شايعة بين اهل العلم فضلا عن غيرهم حتى كادت تبلغ مرتبة
الاستفاضة ولو ذكرناها الطال الحظي معرفة الموالى منهم من اعلم
ومن اسفل بالوثوق بان يكون قد اعترف رجلا فصلا مولا او اعترف
رجل غصا مولا فالحق بالكسر قول من اعلى والمضيق بالفتح مولى
من اسفل او بالحلف بكسر الحاء واصلة المعافاة والمعاهدة
على الغاضد الشاعدا والافتاق ومنه الحديث حالف رسول

الله صلى الله عليه وآله بن المهاجرين والانصار قريش بن
 اخيهم فادنا الفخذ اخر من اكل منها مولى الاخويان
 او بالاسلام فمن اسلم على يده كان مولا يعني بالاسلام
 وقائد مفر من موالى المنسوبين الى البشائر بوصف صفات كان
 الظاهر من المنسوبين قبيلة كما اذا قيل فلان النسيب انه منهم
 صلبه وقد يكون النسب بسبب انه مولى لهم باحد المقام
 والاعلى مولى الماشقة فقد يطلق المولى على من راجع وهو المولى
 كما قيل قسم مولى ابن عباس للزور والاه وشمس وعون ليس
 بعز فيقال فلان مولى وفلان عز صريح وهذا النوع اجمع
 كثير ومرجع الجمع الى نصر اهل المعرفة عليه وفي كتب الرجال
 ثبت على بعضه ومفر من الاخوة والاخوان من العلماء والوجه
 وقائد من اداة التوسع في الاطلاع على الزاوة واشباههم قد
 افردوه بالتصنيف للاهتمام بشانه لذلك فقال الاخوين
 من الصحابة عند الله بن مسعود وعنه بن مسعود اخوان زيد
 بن ثابت وزيد بن ثابت اخوان ومن اصحاب ام المؤمنين

زيد وصعصعة بن اصومان وربي ومسعود بن اخوان البشير
 ومن التابعين عمرو بن شرحبيل ابو ميسرة وارقم بن شرحبيل
 اخوان فاضلان من اصحاب ابن مسعود واخرون لا يحصى
 ومن المشايخ بن مالا يحصى مثال ذلك من الصحابة سهل
 وعشا وعثمان بن حنيف ومن اصحاب ام المؤمنين سفيان
 بن يزيد واخوه عبد الله الحارث كلهم اخذوا به وقيل في
 موقف واحد وسالم وعبيدة وزيد بن الجعد الاشجوني
 اصحاب ايضا في الحسن ومحمد بن علي بن عبيدة الغشي الحارثي
 ومحمد بن علي بن الحسن بنوا بركة التاملي وعبد الله وعبد الملك
 وعريف بن عطاء بن ابي نوح بن جندب ومن اصحاب ارضا بن حماد
 بن عثمان والحسن بن جعفر اخوة وغيرهم وهم كثير من ايضا وشا
 الاربعة عند الله ومحمد وعمران وعبد الله بن علي بن ابي
 شعبه الحطبي ثقات فاضلون وكذا السابورم وبقهم وبظام
 ابو الحسن الواسطي ذكرنا وزياد وخص بنو سابورم وبقهم
 ثقات ايضا ومحمد واسماء بن علي واسحق وعقوب بنو الفضل بن

يعقوب بن سعد بن نوفل بن حارث بن عبد المطلب كل هؤلاء
 ثقات من أصحاب الصادق ^{عليه السلام} وداود بن فرقد واخوته يزيد وعبد
 الرحمن وعبد الحميد وعبد الرحيم ^{الرحمن} وعبد الخالق وشهاب وهب
 عبد ربه وكلهم حجابا فاضلون ومحمد واحد الحسين وجعفر
 بن عبد الله بن جعفر الجعفي ومن غريب الاخوة الاربعة بنور شد
 ابي اسحق السلمي لدواني بطن واحد وكانوا علماء ومحمد
 وعمر واسماعيل ورابع لم يسموه ومثال الخمسة بنو محمد
 وعمران وابراهيم بنو عيسى كلهم حدثوا ومثال السبعة من الثقات
 اولاد سبر بن محمد المشهور بن يحيى ومحمد بن فضال وكثير من
 رواة الصادق ^{عليه السلام} محمد وعبد الله وعبيد وحسن ورؤي
 بنور زارة بن اعين ومثال التسعة من الصحابة بنو مفرج المزني
 النخاس ومفضل وعفيل وسويد سنان وعبد الرحمن وعبد الله
 وقيل ان بنو مفرج كانوا عشرة ومثال الثمانية زارة وبكر
 وعبد الملك وعبد الرحمن ومالك وفضيل وعبد الله بنو اعين
 من رواة الصادق وفي بعض الطرق بنو اعين فيكونون امثلة

التسعة ولواصف بالهم اخفهم ام الاسود صاروا عشرة وما زاد
 على هذا العدد نادرا وفضل علي الاكثر وذكر بعضهم عشرة
 وهم اولاد القياس بن عبد المطلب هم الفضل وعبد الله وعبيد
 وعبد الرحمن ومحمد ^{عليه السلام} وعون والحسين وكثير ونعام بالتحقيق كان
 اصغرهم وكان القياس بجدة ويقولونوا بنام فصاروا عشرة
 بارت فاجعلهم كراما برزة واجعل لهم خيرا وانتم الثمرة وكان لهم
 ثلث بنات ام كلثوم وام جندب بنت جندب والله تعالى اعلم ومن المهم اليهم
 معرفة اوطانهم وبلدانهم فان ذلك ربما يميز بين الاسمين المتضيين
 في اللفظ وايضا ربما استدلل بذكر وطن الشيخ او ذكر مكان التما
 على الارسال بين الراويين اذا لم يعرف هذا الجماع عند من يكتبه
 بالمعاصرة وقد كانت العرب تفتي القبايل وانما احدث لهم
 الانساب الى البلاد والارطان لما نوطوا فسكنوا القرى والمدن
 وضاعت الانساب فلم يبق لها غير الانساب الى البلدان والقرى
 فانفسبوا اليها كالحجيم فاحاجوا الى ذكرها فالتاكن ببلدان
 قل وقيل يشترط سكناه اربع سنين بعد ان كان قد سكن بلدا

اخرى يلبس اليها شاء او يلبس اليها معا مقدا للاول
 من البلد ينسكن ويجوز عند ذلك تزيين البلد الثاني ثم يقول
 مثلا البغدادي ثم الدمشقي والتاكن بغيره بلدة فاجبة اقليم
 يلبس اليها شاء من القرية والبلد والتاجرة والاقليم
 هو من اصل جيع مثلا انه ان يقول في نسبه الجعوي والجبلي
 او الشامي ولو اريد الجمع بينهما فليبدل بالاعم فيقول الشامي الجبلي
 الجعوي فله جملته موجزة في الاشارة الى مقاصد هذا العلم
 عن رواية الحديث وانواعه اجالا ومن اراد الاستقصاء
 فيها مع ذكر الامثلة الموضحة لطالبه فليكتبه بكتابنا غنية القاص
 في معرفة اصطلاحات الحديث فانه قد بلغ في ذلك الغاية
 والله تعالى اعلم بحمد الله والله تعالى الوفي للعهود والعهود
 الى سبيل الرشاد وهو خبيرنا ونعم الوكيل فرغ من شؤنا
 الشفيق امير المؤمنين الشرح للرسالة الموسومة بالبداهة في علم
 الهداية من قلم الفقير بن الدين بن علي بن احمد الكاشي
 العاملي عامه الله باطنه وعرفه عن عتبة وفضله ههنا

بزيين التمشي طائفة من نحو
 لثقت او الرابع قاله
 بجملة من استمره

بلد الثالث خامس شهر ذي حجة الحرام عام الف وخبين
 وشخصه

فرغ كتاب الاحرف من خمسة عشر جزءا هو الاول والاربع من بلد الاد
 سند شع وتلما مذمت الادب من غير التيقن
 على هاجرها الفساد وكذا انظر
 بحسن الايمان من العال الجاه
 الرقيب الجاه
 الامير بن جبريل المازني في بيان ما في كتابنا من فوائد
 الفقير بن علي
 احمد التقي
 ١٠٩٩



بجاست بر ما بداهات نیست میسند و از اولیاء بحاجت نیستند که نیت مدر
 ظاهر است و شرط نیست در وضو طهارت غیر محل وضو و احتیاط آن
 نکردن استیجاب است پیش از وضو مقصود است هر چه در حکم جایز و مانع
 است که با آنها شکسته نرند پسندند بدانند که اگر کسی در بعضی اعضا وضو
 آن قرضی با جرح باشد مثل زخم شمشیر کار دارد و ملخ و جرح و نحو آنها با
 یا شکسته باشد و در هیچ یک از این چیزها یا بخوان نباشد و بشستن و مسح
 آن مضرت ندارد و ظاهر آنست یا نجس باشد یا نجس باشد و بعد از وضو و تطهیر
 یا بعد از غسل یا با جام باشد یا با نوقعت باشد یا با نجس باشد یا با نجس باشد یا با نجس
 کردن و مثل آن یا با نجس باشد یا با وضو باشد و بر تقدیر نیت و شستن در
 آن و اگر چنانچه باشد که مضرت نشود و بشستن آن که نیت نیستند شستن
 آنچه صحیح است و احکام آن و در این صورت هر گاه ممکن باشد مسح نمود

و صفی

و صفی

